جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الاختزال في اللغة

إعداد الطالبة
هدية فايز الرشيدي

إشراف
الدكتور عادل سلمان بقاعين

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في اللغة العربية وآدابها، قسم الدراسات اللغوية

جامعة مؤتة، 2013م

الإهداء

لا يسعني وقد أنتهيت من هذا العمل العلمي الطموح إلا أن أتقدم بإهـداء هـذا العمل لكل من ساهم في خروجه على هذه الصورة... فلولا معونة الله سبحانه وتعالى قبل كل شيء ما كنت لأصل... ولولا الأهل من حولي ما كنت نجحت هذا النجاح...

أهدي هذه الرسالة لزوجي الكريم الذي عانى معـي أوقـات الدراسـة لحظـة بلحظة... ولطالما وقف إلى جواري في أكثر الأحيان صعوبة في هذه الدراسة...

ولا أنسى أن أهدي هذا الجهد لوالدي اللذين ما زلت أرتشف من برهما الخيـر والبركة والعون من الله سبحانه وتعالى...

كما أهدي هذه الدراسة لأبنائي الذين رافقوني في هذه المسيرة العلميـة خطـوة بخطوة، وكان لهم الأثر الكبير في تحفيزي للتقدم والنجاح...

وأخيراً أهدي رسالتي هذه للإخوة والأخوات والأهل جميعاً... ولكل من يحترم العلم، ويطمح نحو الأعالي...

هدية الرشيدي

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي له الشكر على ما أتم لي هذه الرسالة، وعلى ما أتم لي هذه المسيرة العلمية، فهو وحده الذي يعين عبده على ما يحل به، وله وحده الشكر على توفيقه وامتنانه.

والشكر تالياً لأستاذي ومشرفي هذه الرسالة الدكتور: عادل البقاعين على ما ساهم في إخراج هذه الدراسة على الصورة المثلى، والهيئة الأكمل، فما ادخر من جهده جهداً، وما قصر في معروف، فله الشكر الجزيل على ما تكرم به من عون ومساعدة.

كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة الكرام، والعلماء الأجلاء أعضاء هيئة المناقشة على ما كابدوه من عناء قراءة هذه الرسالة وتنقيحها، وإخراجها على وجهها الصحيح السليم، فلا شك أن ملحوظاتهم ستكون محط عنايتي، ومكان اهتمامي؛ إذ من الأهمية بمكان عندي أن تخرج هذه الدراسة على أكمل صورة.

وأخيراً فإنني أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة مؤتة الحبيبة إلى قلوبنا جميعاً على ما نهلنا فيها من العلم والمعرفة، وعلى ما تتلمذنا فيها على أيدي أساتذتها الكرام.

هدية الرشيدي

فهرس المحتويات

الملخص

الاختزال في اللغة

هدية فايز الرشيدي

جامعة مؤتة، 2013م

تتناول هذه الدراسة موضوعاً حديثاً في الدراسات اللغوية هو الاختزال، وذلك أن هذه الفكرة الاختزالية تسير جنباً إلى جنب مع قضايا التسهيل النطقي في اللغة؛ إذ تظهر ملامح هذا الاختزال في الصوت والصرف والنحو، وقد قسمت هذه الدراسة إلى تمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

أما التمهيد, فقد تناول المصطلحات الأساسية في هذه الدراسة بالتعريف والإيضاح، وبيان فكرة هذه الدراسة.

الفصل الأول: وقد خُصص للحديث عن الاختزال في باب العلامات وأسماء الأفعال، وذلك في الاختزال في الجمع السالم، وفي الضمائر، وأسماء الإشارة، والتنوين، وعلامات التأنيث، والاختزال في أسماء الأفعال المختلفة.

أما الفصل الثاني: فقد خصص للحديث عن الاختزال في بعض ملامح الإسناد وما يتعلق به، فكان الحديث عن الاختزال في حذف المبتدأ، وحذف الخبر، ومجيء الخبر شبه جملة، وحذف الفاعل - البناء للمجهول - ، وحذف ضمير الفاعل وجوباً في فعل الأمر والفعل المضارع، وحذف الفعل بعد بعض الأدوات.

أما الفصل الثالث فكان للحديث عن ملامح الاختزال في الأساليب النحوية المختلفة، كأسلوب الاستفهام، والنداء، والاختصاص، والحذف، والإغراء والتحذير، وغيرها.

وتناول الفصل الرابع للحديث عن مظاهر الاختزال اللغوي في باب الصرف، وهي قليلة إذا ما قورنت بالاختزال النحوي؛ إذ تناول الحديث عن مظاهر الاختزال في صيغ جموع التكسير، وبعض صيغ الزيادة، وفي بعض ملامح الأفعال الصرفية، واسم المصدر، وفي اسم الفاعل، واسم المفعول، وفي اسمي الزمان والمكان، وفي صيغة المبالغة، وفي الصفة المشبهة، وأخيراً في الاسم المنسوب.

ABSTRACT

Shorthand in Language

Hadeyah Fayez AL-Rashidi

Mu'tah University, 2013

The study deals with modern subject in linguistic studies, as it goes along side with issues of logical facilitation in language. its practice is clear in syntax, morphology and phonetics. However, the study has been divided to three parts; an introduction, four chapters and a conclusion.

The introduction addresses the basic terminology used in the study, in the sense that they are defined and clarified as well as introducing the subject of the study.

The first chapter deals with accents and nouns that serve as verbs, specifically in plural nouns (that indicate to more than three by adding Waw/Noon (ون)or Yaa/noon (ين)), in pronouns . Tanween (التنوين), accents of feminine pluralization as well as nouns serving as verbs.

The second chapter deals with attribution (الإسناد) and what is related to it, as there have been discussions for when to drop the subject or the object and when the object serves as phrase, in passivization, and the dropping of the pronoun that refers to the agent in a sentence obligatorily in present tense and imperative sentences, as well as dropping the agent after some particles.

The third chapter discusses aspects of shorthand in various syntactic methods, as in questioning (الاستفهام)), calling (النداء), attribution (الاختصاص), omission (الحذف), temptation (الإغراء) and warning (الإغراء) etc.

The fourth chapter deals with shorthand in morphology which are not many if compared to shorthand in syntax. It addresses examples of shorthand in Jam' Altakseer (جمع التكسير) some addition forms, some morphological verbs, Ism Almasdar (اسم المصدر), Ism Alfa'il (اسم الفاعل), Ism Almaf'oul (اسم المفعول), adverbs of place and time (اسما الزمان والمكان), forms of exaggeration (صيغ المبالغة), Alsifah Almushabbahah (الصفة المشبهة), and Alism Almansoub (الاسم المنسوب).

المقدمة:

لقد كشفت علوم اللغة الحديثة عن نواحٍ كثيرة لم يتنبه لها الباحثون والعلماء القدماء، هذه الأمور دفعت بالباحثين في وقتنا الراهن إلى التأمل الكبير في عملية الإنتاج اللغوي، وطريقة نمو اللغة وتطورها، ولم تكن هذه المكتشفات والنظريات والفرضيات التي جاء بها العلماء إلا نتيجة لعالمية الدراسة اللغوية؛ إذ خرج الباحثون في ميدان اللغة من التقوقع داخل إطار اللغة الواحدة إلى النظر المتعمق في جوانب اللغات الإنسانية جميعها.

ومن هنا كشفت الدراسات الحديثة عن عدد من الفرضيات التي تخضع لها الدراسة اللغوية، وحاول كثير من الباحثين تطبيقها على اللغات المختلفة، ومن بين هذه الأفكار ما كان متعلقاً بعملية توصيل الرسالة اللغوية بأقل قدر ممكن من الكلمات والتراكيب، ما يمكننا أن نطلق عليه اسم الاختزال اللغوي.

ونعني بالاختزال اللغوي ما كانت اللغة تختصر فيه التركيب أو الجملة أو الكلام بأقل عدد ممكن من العناصر للوصول إلى تمام الرسالة اللغوية، دون أن يؤثر ذلك في المعنى أو الدلالة، بل على العكس تماماً, فقد يقضي الاختزال إلى فرض دلالة خاصة ذات طبيعة انفعالية للتركيب أو الجملة التي لا يمكن أن تتأتى إلا من خلاله.

لذا فإن هذه الدراسة تعمد إلى جوانب الاختزال في اللغة خصوصاً في ميداني النحو والصرف؛ إذ بهما تتكون بنية الكلام، وتتركب الجمل، فهما البيئة الخصبة للظاهرة اللغوية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعالج موضوعاً من بين الموضوعات اللغوية ذات المساس المباشر باللغة العربية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أهميتها تبرز في أنها توضح بعض ملامح اللغة العربية، وطريقة تركيبها، وبيان فائدة الاختزال فيها.

كما تهدف هذه الدراسة إلى توضيح جوانب الاختزال في اللغة العربية، خصوصاً في بابي النحو والصرف، وإلى بيان المعاني المرتبطة بهذا الاختزال في تراكيبه المختلفة.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما هي أهم مظاهر الاختزال في اللغة العربية؟
2. هل للاختزال فوائد على المستويين التركيبي والدلالي؟
3. أين يمكننا أن نرى الاختزال في اللغة؟ وما هي أشكاله؟

وانتهجت هذه الدراسة خطا المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائجها، ذلك المنهج الذي يقوم في أساسه على استقراء المادة اللغوية، ومحاولة التوصل إلى بعض الملامح التي ترشد المستقري إلى نواحي التقعيد الموجودة في اللغة، ومن ثـم يقـوم الباحث بوضع الفرضيات والتي يفحصها وفق ما استقر لديه من فهم عام للغة، ومـن ثم يصل إلى النتائج والقواعد، ويتحصل ذلك كله من خلال النظرة المتعمقة في اللغة، التي لا تكتفي بالوصف فحسب، بل تدخل إلى أعماق الظاهرة اللغوية، ومن ثم تحاول الوصول إلى النتائج.

وقسمت الباحثة هذه الدراسة إلى تمهيد وأربعة فصول هي كالآتي:

التمهيد: تناولت فيه الحديث عن فكرة الدراسة، وبيان ما تقصده الباحثة من مصطلح الاختزال ضمن هذه الدراسة، وبيان نوعي الاختزال التي تشير لهما الدراسة.

الفصل الأول: وقد خصصته للحديث عن الاختزال في باب العلامات وأسماء الأفعال، إذ تحدثت عن الاختزال في الجمع السالم، وفي الضمائر، وأسـماء الإشـارة، والتنوين، وعلامات التأنيـث، والاختـزال فـي أسـماء الأفعـال الماضـية، والمضارعة، واسم فعل الأمر.

أما الفصل الثاني: فقد خصصته الباحثة للحديث عن الاختزال فـي بعـض ملامـح الإسناد وما يتعلق به؛ إذ تناولت الحديث عن الاختزال في حذف المبتدأ، وحذف الخبر، ومجيء الخبر شبه جملة، وحذف الفاعل وهو ما يُطلق عليه في العربية بحالة البناء للمجهول، وحذف ضمير الفاعل وجوباً في فعـل الأمـر والفعـل المضارع، وحذف الفعل بعد بعض الأدوات، وهـي "إذا، وإن" الـشرطيتان إذا وليهما اسم.

أما الفصل الثالث: فقد خصصته الباحثة للحديث عن ملامح الاختزال فـي الأسـاليب النحوية المختلفة، كأسلوب الحذف، وأسلوب الحصر والقصر، وأسلوب الإغراء،

وأسلوب التحذير، وأسلوب الاختصاص، وأسلوب النداء، وأسلوب الاستفهام، وأسلوب الشرط، وأسلوب القسم، وأسلوب المدح والذم، وأسلوب التعجب.

والفصل الرابع والأخير: كان للحديث عن مظاهر الاختزال اللغوي في باب الصرف، وهي قليلة إذا ما قورنت بالاختزال النحوي؛ إذ تناولت فيه الباحثة الحديث عن مظاهر الاختزال في صيغ جموع التكسير، وبعض صيغ الزيادة، وفي بعض ملامح الأفعال الصرفية، واسم المصدر، وفي اسم الفاعل، واسم المفعول، وفي اسمي الزمان والمكان، وفي صيغة المبالغة، وفي الصفة المشبهة، وأخيراً في الاسم المنسوب.

ثم أتبعت الباحثة هذه الفصول خاتمة اشتملت على أبرز النتائج وأهمها، وثبت بمصادر هذه الدراسة ومراجعها.

وأخيراً فإن الباحثة إذ تقدم هذه الدراسة تسأل الله سبحانه وتعالى العلي القدير أن يكتب فيها الخير والنفع والبركة، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

قد يفهم المتلقي وفق شكل غير مباشر معنى كلمة اختزال؛ إذ إن هـذه الكلمـة ترتبط في أذهان المتلقين بشيء من التيسير والسهولة في أداء الكـلام واللغـة عنـد أبنائها، سواء في ذلك المستويات الصوتية، أم النحوية، أم الصرفية، غير أنه لا يمكن النظر إلى هذا الاختزال وفق هذه الطبيعة الذهنية المبسطة، بل يتوجب علينا أن ننظر إليها وفق نظام تركيبي لغوي متسق، يدفعنا إلى فهم الآلية العامة للاختزال في اللغة، وهو ما ستحاول الباحثة أن تبينه في هذه الدراسة.

إن اللغة العربية التي ينطقها أبناؤها شأنها شأن سائر اللغات العالمية تسير نحو التسهيل والتيسير في مظاهر مستوياتها اللغوية كافة، فنجد تلك المظاهر بـارزة فـي نواحي الصوت أو الصرف أو النحو، والأمثلة على ميول اللغة العربية نحو التـسهيل والتيسير ما نجده مثلاً في حديث القدماء عن كراهية توالي الأمثـال؛ إذ إنهـم بهـذه القاعدة استطاعوا أن يتخلصوا من توالي الأصوات المتشابهة، الأمر الذي يسهل فـي نطقها إذا ما تباعدت مخارجها، أو حُذِف شيء منها؛ إذ في الأغلب الأعم تحذف اللغة العربية شيئاً من المقاطع المتماثلة كي تتخلص من هذا التوالي[1].

ومن ناحية ثانية, فإن اللغة حين تحاول الميل نحو السهولة واليسر في مستوياتها المختلفة ـ وذلك في بعض الأحيان ـ فإنها قد تبتعد عن بعض الملامح المميزة لها، وبعبارة أخرى فإن اللغة قد تنجرف نحو التأثر الكبير بعوامل التطور والتغير، فتكون بذلك أكثر عرضة لتلك العوامل التي تؤدي إلى تطور اللغة وتغيرها، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى اقتراض الألفاظ الكثيرة، وهذا عام في جميع اللغات[2].

كما نجد اللغة عموماً تسير نحو التسهيل والتيسير في نظامها الصوتي، فنجـدها مثلاً تعمل على إدغام الأصوات المتماثلة إذا ما وُجدت في كلمة واحدة، وحتـى فـي كلمتين متجاورتين في بعض الأحيان، وهو سير نحو التسهيل والتيسير فـي طبيعـة

([1]) انظر: عبد التواب، رمضان (1995م). بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القـاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ص: 27.

([2]) عمر، أحمد مختار (1998م). أسس علم اللغة، عالم الكتب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثامنة، ص: 188.

النطق اللغوي، وتخلص من توالي صوتين متماثلين يؤديان إلى صعوبة في نطقهما مرتين[1].

ومما سبق يمكننا القول: إن اللغة عموماً سواء في ذلك العربية أم غيرها من اللغات الأخرى تسير نحو التطور والتغير بما يؤدي إلى السهولة واليسر في مظاهر مستوياتها المختلفة كافة، ولا تقتصر هذه السهولة على جانب دون آخر، أو على مستوى دون غيره من مستويات اللغة، وهو ما يدفعنا إلى القول بأن الاختزال مظهر مهم من مظاهر السهولة واليسر في اللغات عامة، واللغة العربية خاصة، ولكن قبل أن نبين مظاهر هذا الاختزال في اللغة العربية فإن علينا أن نقدم توضيحاً لمفهوم الاختزال وفق ما تراه الباحثة ضمن هذه الدراسة.

تشير المعاجم العربية إلى أن فعل الاختزال يشير إلى الاقتطاع، كقولهم: اختزل العامل المال، إذا اقتطعه[2]، والاختزال الحذف، واختزل الشيء اقتطعه، وكان يقول أحدهم إذا أنشد بيتاً ولم يتذكر تمامه: كان عندي خُزلة هذا البيت، أي: تمامه، وانخزل في كلامه، انقطع[3]، فالاختزال إذن بصورة مبسطة هو الانقطاع[4].

([1]) القادوسي، عبد الرازق بن حمودة (2010م). أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً، رسالة دكتوراه بإشراف: رجب عبد الجواد إبراهيم، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، ص: 87.

([2]) الهروي، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (2001م). تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 7، ص: 94.

([3]) الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق (د.ت). تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بيروت – لبنان، ج: 28، ص: 406.

([4]) الحميري، نشوان بن سعيد (1999م). شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف بن محمد بن عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ودار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 1792.

ومن خلال المعنى اللغوي لكلمة الاختزال يظهر لنا أنها تختص بالحذف، أو الانقطاع، وهو ما يشير إليه أصحاب المعاجم من خلال حديثهم عن الفعل "اختزل" الذي هو فعل الاختزال.

أما معنى الاختزال في الاصطلاح, فإنه يطلق على الحذف عموماً عند أهل المعاني، كذلك قال واضع كتاب كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم[1].

أما الكفوي, فيشير إلى أن الاختزال يعني حذف كلمة أو أكثر، وقد يكون المحذوف اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً، وهو يدخل في أكثر أبواب النحو، وضرب أمثلة كثيرة على هذا الاختزال النحوي[2].

ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأن المعنيين اللغوي والاصطلاحي للاختزال يشيران إلى التخفف من بعض الكلام، سواء أكان بالقطع، أم بالحذف، والقطع نوع من الحذف، لذا فإن المعنى اللغوي جاء مطابقاً للمعنى الاصطلاحي إلى حد بعيد.

ومن خلال ما سبق فإنه يمكننا القول بأن الاختزال المقصود في هذه الدراسة تلك المواضع التركيبية أو الدلالية التي اشتملت على شيء من الحذف او القطع، غير أن هذا الحذف ليس بالصورة القياسية التي يتحدث عنها النحاة، وإنما هو بالصورة التأويلية التي يلجأون إليها، فالاختزال هنا يعمد إلى مواضع التأويل النحوي لا إلى مواضع الحذف التركيبي، هذا على الرغم من أن الدراسة لا بد لها من أن تعرج على بعض نواحي هذا الحذف التركيبي.

وموضوع الاختزال لا يقتصر على نواحي التركيب فحسب، بل إن هذه الدراسة لا شك ستتطرق للحديث عن بعض أشكال ذلك الاختزال وهي:

([1]) التهانوي، محمد بن علي (1996م). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 114.

([2]) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (د.ت). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ص: 386.

الاختزال التركيبي: وهو ما كان داخلاً ضمن الحذف التركيبي النحوي، كحذف المبتدأ، أو الخبر، أو الفاعل، أو أي من الفضلات، فهذا نسميه اختزالاً تركيبياً لأنـه يختزل لنا التركيب النحوي إلى عناصر أقل من العناصر الأساسية.

والاختزال الصوتي: وقد تسميه الباحثة في بعض الأحيان الاختـزال اللفظـي: ويشمل الحديث عن بعض ملامح الحذف أو التبديل والتغيير في الكلمة مـن ناحيـة صرفية وقد تكون نحوية ذات دلالة اختزالية، مع الأخـذ بعـين الاعتبـار أن هـذا الاختزال الصوتي يساعد في سهولة النطق، وتيسير اللفظ، والتخاص من الثقل.

الاختزال الدلالي: وهذا النوع من الاختزال يعمد لبيان الدلالات المختزلة بلفـظ واحد، مثلاً: اسم الفاعل، يدل على فكرة الحدث ذاتها، كما يدل على من قام بالحدث، كما يدل على التجدد والحدوث، فجميع هذه الدلالات يمكننا أن نجدها في اسم الفاعل، ومن هنا فإن الاختزال الدلالي يختص كثيراً في باب الصرف أيضاً.

وعموماً فإن هذه الدراسة ستحاول تسليط الضوء على الأحوال الاختزالية كافـة التي يمكن ملاحظتها في بابي الصرف والنحو في اللغة العربية.

الفصل الأول
الاختزال في باب العلامات وأسماء الأفعال

ويعمد هذا الفصل للحديث عن مظاهر الاختزال اللغوي النحوي في باب واسع من أبواب النحو، ألا وهو باب العلامات، ونقصد به الحديث عن العلامات اللغوية الثانوية وكيف أن بعضها أفضى إلى الاختزال، كما يدخل ضمن هذا الباب بعض المبنيات كالضمائر وأسماء الإشارة، فإن لها أثراً كبيراً في نواحي الاختزال، كما يتطرق البحث للحديث عن بعض ملامح الاختزال في علامات التأنيث في اللغة، وفيما يأتي سنتحدث عن كل من هذه المواضع بالتفصيل وفق منظور هذه الدراسة.

1.1 الضمائر:

أما النحاة فإن لهم تعريفهم الخاص للضمير، إذ يقول المرادي: "والضمير هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته"[1].

فهذا التعريف النحوي الذي أورده المرادي يركز تركيزاً ملحوظاً على مسألة أنواع الضمير؛ إذ أشار في هذا التعريف إلى أنواع الضمير المتعلقة بالمضمر له، فهو إما أن يكون ضميراً للغيبة، أو ضميراً للخطاب، أو ضميراً للمتكلم، وبناء عليه فهو لم يورد تعريفاً علمياً دقيقاً للضمير بوجه عام.

ومن خلال ما سبق يظهر لنا أن الضمير بمعنييه اللغوي والاصطلاحي يشير إلى الكناية عن شيء ما تحته، إما أن يكون بكناية عن غائب، أو متكلم، أو مخاطب، وهذا الغائب أو المتكلم أو المخاطب موجود، غير أنه محذوف، وبقي الضمير دليلاً عليه، والحذف الحاصل في هذا الغائب أو المخاطب أو المتكلم إنما هو حذف لعلة، قد تكون دلالية أو تركيبية، أو غير ذلك، ومن هنا يظهر لنا الربط الوثيق بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي.

---

(1) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 359.

وقبل أن نبين هيئة الاختزال التي تظهر في الضمائر نبين بعض ما يتعلق بالمكنى عنه بالضمير، إذ يأتي المكنى عنه بالضمير إما مفرداً غائباً يكنى عنه بـ "هو"، أو غائبة يكنى عنه بـ "هي"، أو مثنى ويكنى عنه بـ "هما"، والجمع المذكر: هم، وجمع المؤنث: هن، أو قد يكون المكنى عنه مخاطباً مفرداً مذكراً، فيكنى عنه بـ "أنتَ"، والمفرد المؤنث: أنتِ، والمثنى: أنتما، وجمع التذكير: أنتم، وجمع التأنيث: أنتن، ويكنى عن المتكلم: أنا، والمتكلمين: نحن[1].

إن الضمائر التي سبق ذكرها يكنى بها عن المرفوع من الكلام، ولهذا رأينا ابن السراج قد ذكر أن الضمير "هو" الذي يأتي بمعنى الفاعل، أي أنه يحل محل الفاعل، فيأخذ حكمه بالرفع وبقية الأحكام[2].

ومن ناحية ثانية فكما كانت في العربية ضمائر منفصلة للرفع، كان هناك أيضاً ضمائر للنصب منفصلة، وهي: إياي: للمتكلم، وإيانا: للمتكلمين، وإياكَ: للمخاطب، وإياكِ: للمخاطبة، وإياكما: للمخاطبين، وإياكم: للمخاطبين، وإياكن: للمخاطبات، وإياه: للغائب، وإياها: للغائبة، وإياهما: للغائبين، وإياهم: للغائبين، وإياهن: للغائبات[3].

إننا إذ نورد هذه النماذج من الضمائر نقصد منها إيراد الأنماط التي تأتي عليها في العربية من أجل بيان الاختزال في مثل هذه الأنماط التركيبية، إذ إن كل ضمير من هذه الضمائر التي ذُكرت أعلاه يدل على اسم مكنى تحته، فالمفرد يدل على مكنى مفرد، والمثنى يدل على مكنى مثنى، والجمع يدل على مكنى جمع، والمؤنث يدل على المؤنث، والمذكر يدل على المذكر، وجميع هذه الضمائر ما هي إلا صور ثابتة لعناصر تحتها تمثل التغير الاسمي، فلا يكنى عن زيد بـ "هو" مثلاً ويكنى عن محمد بضمير آخر، بل إن جميع الغائبين المفردين في اللغة يكنى عنهم بـ "هو" لذا فإن هذا

([1]) ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص: 99 ـ 101.

([2]) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ج: 2، ص: 270.

([3]) ابن جني. اللمع في العربية، ص: 101 ـ 102.

ملمح يتحد فيه جميع أفراد الفصيلة الكنائية للضمير، لا يشذ عنـه أي عنـصر مـن عناصرها.

ومن هنا فإن إيراد هذا الضمير ضمن الكلام يعني اختزال جميع أفـراد تلـك المجموعة الكبيرة التي يمكن أن يكنى عنهم بهذا الضمير، وعلى أقل تقدير فإن هـذا الضمير قد اختزل الاسم المكنى عنه، فبدل أن نقول: زيد وصل، وزيـد يـصافحنا، وزيد سيجلس، نقول: زيد وصل، وهو يصافحنا، وهو سيجلس، فكان الضمير اختزالاً لذاك الاسم المكنى عنه في الكلام.

وما انطبق من كلام سابق على الضمير "هو" ينطبـق علـى سـائر الـضمائر الأخرى في اللغة، فهي جميعها تختزل لنا تكرار الاسم المكنى عنه، وهو شيء مـن الإحالة إلى عنصر داخل النص، إذ لا يمكن وجود الضمير ما لم يوجد المكنى عنـه قبله، إلا في حالات خمس أشار إليها النحاة[1]، ويفيدنا الضمير كما يقول المحـدثون علاوة على الاختزال الذي أشرنا إليه من قبل فائدة أخرى تتمثل بأنه عنـصر رابـط يربط أجزاء النص بعضها ببعض[2].

ولا يقف الحال في الاختزال بالضمائر عند الضمائر المنفصلة، بل إن الضمائر المتصلة أيضاً لها مكانها الأكبر وحظها الأوسع في إيجاد الاختزال في اللغة، فضمير الفاعل مثلاً في قولنا: الأبطال ذهبوا، اختزل الكلام من إعادة المبتدأ "الأبطال"، إذ لولا وجود الضمير لكان يمكن أن يقال: الأبطال ذهب الأبطال، وهلم جـرا فـي سـائر الضمائر المتصلة.

([1]) انظر هذه الحالات في: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف (د.ت). أوضح المسالك إلـى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، ج: 2، ص: 117، وهذه الحالات هي: 1 . الضمير المرفـوع بـنعم وبـئس 2 . الضمير المرفوع بأول المتنازعين 3 . ضمير الشأن والقصة 4 . الضمير المجـرور بـ "رُب" 5 . الضمير الواقع مبتدأ، والمخبر عنه باسم ظاهر غير ضمير الشأن.

([2]) انظر: خطابي، محمد (1991م). لسانيات النص، المركز الثقافي العربي، بيروت – لبنـان، الطبعة الأولى، ص: 18، والرواشدة، سامح (2003م). قصيدة الوقت لأدونـيس ثنائيـة الاتساق والانسجام، مجلة دراسات الجامعة الأردنيـة، المجلـد: 3، العـدد: 3، الجامعـة الأردنية، الأردن، ص: 520.

وهكذا يتبين لنا أن الضمائر في اللغة العربية قد اختزلت لنا مساحة كبيرة من الكلام، لو لم تختزلها الضمائر لأصبح الكلام العربي مستغلقاً، ولابتعد عن أفهامنا وأذواقنا، غير أن ميزة الاختزال التي تميزت بها تلك الضمائر استطاعت أن تنقل لنا الصورة التركيبية العربية من مظهر مشتت تتكرر فيه العناصر مرة بعد مرة، إلى مظهر متماسك من الكلام، متناسق، قد تخلص من العناصر التكرارية التي تقود إلى اختلال في السياق التركيبي للكلام العربي.

2.1 الاختزال في أسماء الإشارة:

يمكن القول بأن اسم الإشارة في اللغة العربية يختص بنوع من أنواع الأسماء المبنية في اللغة، وهو موضوع أصلاً لمشار إليه[1]، والأصل في اسم الإشارة أن يشار به إلى اسم مشاهد محسوس قريب أو بعيد، غير أنه يرد بعض الاستعمالات اللغوية التي قد يشار فيها إلى اسم غير مشاهد لا من قريب ولا من بعيد، نحو: ذلكم الله، أو غير محسوس مثل: تلك الجنة، وإنما ترد مثل هذه الاستعمالات اللغوية من أجل جعل هذه الأسماء كالمشاهد[2].

أما القاضي الأحمد نكري فإنه يقول في تعريف اسم الإشارة: "اسم وُضع لما يُشار إليه إشارة بالجوارح والأعضاء، لا يقال إن التعريف دوري أو بما هو أخفى منه أو بما هو مثله في المعرفة والجهالة لأنه عرف اسم الإشارة الاصطلاحية بالمشار إليه اللغوي المعلوم"[3].

([1]) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2004م). معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ص: 85.

([2]) الكفوي. الكليات، ص: 123.

([3]) الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (2000م). دستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 67.

أما التهانوي فيقول في تعريف اسم الإشارة: " قسم من المعرفة، وهو ما وضـع لمشار إليه أي لمعنى يشار إليه إشارة حسية بالجوارح والأعضاء، لأن الإشارة حقيقة في الإشارة الحسية، فلا يرد ضمير الغائب وأمثاله، فإنها للإشارة إلى معانيها إشـارة ذهنية لا حسية، ومثل ذِلكُمُ اللهُ ربكُم، مما ليست الإشارة إليه حسية محمـول علـى التجوز... ولا يلزم أن هذا التعريف دوري، ولا أنه تعريف بما هو أخفى منه، أو بما هو مثله، لأنه تعريف لاسم الإشارة الاصطلاحية بلفظ المشار إليه اللغوي المعـروف المشهور"[(1)].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن اسم الإشارة هو عبارة عن مواضـعة لغويـة اصطلح عليها أبناء اللغة العربية لبعض الكلمات التي تدل على مشار تحتهـا، فهـي تطلق في الكلام من أجل التوصل إلى ذات معينة مشار إليها ضمن الكلام أو السياق، وهذه الذات أو ما يقوم مقامها تأخذ اسم الإشارة الذي يختص بها، إذ يشير النحاة إلى أن أسماء الإشارة في اللغة العربية ليست كلها سواء في الإشارة إلـى الـذات التـي تحتها، بل قد يتعلق بعضها ببعض الخصائص التي سنبينها فيما يأتي.

وتمتاز أسماء الإشارة - والضمائر أيضاً - بأنها معرفـة، وهـذا التعريـف المرتبط بها لا يمكن انتزاعه عنها، فلا يمكن تنكير اسم الإشارة كما أنه لا يمكن تنكير الضمائر، فهي إذن دائماً معرفة[(2)].

وتدخل هاء التنبيه على أسماء الإشارة، فيقال للقريب: هذا، وللقريبة: هذه، كمـا يقال: هذان، وهاتان، وقد يحمل اسم الإشارة الدلالة على القرب والبعد، فيقـال: هـذا للقريب، وذاك للمتوسط، وذلك للبعيد، كما يقال: هذه للقريبة، وتاك للمتوسطة وهـي قليلة، وتلك للبعيدة، وهذا كله علاوة على دلالة اسم الإشارة علـى الإفـراد والتثنيـة

([1]) التهانوي. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج: 1، ص: 189.

([2]) ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). علل التثنية، تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينيـة، القاهرة - مصر، ص: 78.

والجمع، فاسم الإشارة للجمع هو: "أولى، وقد تُمد فتصير: أولئك، وقد تسبقها هاء التنبيه، فتصير: هؤلاء[1].

إن ما سبق ذكره عن أسماء الإشارة يشير إلى ما يأتي:

أولاً: يدل اسم الإشارة على جنس المشار إليه، فثمة اسم إشارة خاص بالتذكير، وثمة اسم إشارة آخر خاص بالتأنيث.

ثانياً: يدل اسم الإشارة على عدد المشار إليه، فهناك اسم إشارة للمفرد، وآخر للمثنى، وثالث للجمع.

ثالثاً: يدل اسم الإشارة على المسافة بين المتكلم والمشار إليه، فهناك الإشارة للقريب، وهناك الإشارة للمتوسط، وهناك الإشارة للبعيد.

وجميع هذه الحالات التي ترتبط بأسماء الإشارة في اللغة العربية إنما يتوصل إليها من خلال الطبيعة البنائية لاسم الإشارة، فما كان متجرداً من الكاف واللام فهو للقريب، وما كان متجرداً من اللام دون الكاف فهو للمتوسط، وما كان مشتملاً على الكاف واللام فهو للبعيد[2].

وبعد هذا التنويه لبعض أحوال أسماء الإشارة في اللغة العربية نبين ملامح الاختزال فيها، فأسماء الإشارة التي هي للمفرد المذكر القريب تشير إلى ذات تحتها، هذه الذات قد تكون شخصاً، أو شيئاً جامداً، أو حتى معنى من المعاني، فمن هنا فإن اسم الإشارة للمذكر القريب يؤدي هذه الوظيفة دون أن يذكر تلك الذات التي تحته، وهذا اختزال لجميع تلك الاحتمالات التي يُحتمل أن يقع عليها اسم الإشارة ذاك.

ومن ناحية ثانية أيضاً فإن اسم الإشارة للمؤنث القريب يشير إلى ذات تحته، هذه الذات التي تحته فيها من الاحتمالات ما رأيناه من قبل في اسم الإشارة للمذكر القريب، ومن هنا فإن اسم الإشارة قد اختزل جميع تلك الاحتمالات وأبقى على الاحتمال الماثل في الذهن فحسب.

([1]) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله (1993م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 180 ـ 181.

([2]) انظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ج: 3، ص: 276.

ونرى ملمح الاختزال أكثر وضوحاً في تلك الأسماء الإشـارية التـي تخـتص بالمثنى أو الجمع؛ فهي تغني عن ذكر الاسمين المثنيين، كما تغني عن ذكر الجماعـة التي يشير إليها اسم الإشارة، فقولنا: هذان الرجلان، يغني عن قولنا: الرجل والرجل، أو: هذا الرجل وهذا الرجل، كما أن قولنا: هؤلاء الرجال، اختـزل قولنـا: الرجـل والرجل والرجل...، أو قولنا: هذا الرجل، وهذا الرجل، وهذا الرجل...، ومـن هنـا يظهر لنا الاختزال ضمن هذه الأسماء الإشارية في اللغة.

ومن ناحية أخرى فإن أسماء الإشارة التي تدل على جماعة الإناث اختزلت ذكر تلك الجماعة، وذلك نحو قولنا: تلك المرأة، فإن هذه العبارة قد اختزلت قولنـا: تلـك المرأة، وتلك المرأة، وتلك المرأة...، لأن اسم الإشارة استطاع أن يحل محل جميـع هذه العبارات المتعاطفة والمتلاحقة.

كما أن أسماء الإشارة التي تدل على المسافات اختزلـت لنـا الوصـف بتلـك المسافة؛ فاسم الإشارة الذي يدل على البعيد استطاع أن يصل بنا إلى معنى البعد فـي المشار إليه دون أن يضيف لفظاً جديداً إلى الكلام، ودون أن يضيف وصفاً آخر إلـى المشار إليه، ومن هنا يظهر ملمح الاختزال فيه.

وفي نهاية حديثنا عن أسماء الإشارة في اللغة نشير إلى أن لأسـماء الإشـارة وظيفة أخرى زيادة على الإشارة، ألا وهي وظيفة نصية تتمثل في أنها تسهم إسـهاماً كبيراً في اتساق النص وانسجامه، إذ إن أسماء الإشارة تعد من الإحالات البعدية فـي النصوص، والتي يقصد بها أن تشير الكلمة إلى كلمة أخرى تأتي بعدها في الـنص، وكثرة أسماء الإشارة في النص تمنحه مزيداً من الاتساق والانسجام(1).

3.1 الاختزال في علامات التأنيث:

منذ بدء الدرس اللغوي العربي أشار النحاة إلى الفروق التي تتعلـق بالمـذكر والمؤنث في اللغة، كما حاولوا أن يشيروا إلى بعض العلامات الفارقـة بـين هـذين العنصرين الأساسيين في الدلالة اللغوية العربية، فجعل الأنباري من المـذكر أصـلاً

(1) انظر: خطابي. لسانيات النص، ص: 18.

للمؤنث، وذلك إذ يقول: " اعلم أن الْمُذكر أصل للمؤنث، وهُو مَاخلا من علامَة التَّأْنِيث، لفظا وتقديراً"(1).

من خلال نص الأنباري السابق يتضح لنا أنه يعلم تماماً أن هناك علامات للتأنيث، تلك العلامات التي تدخل على الأسماء فتجعل منها دالة على المؤنث، في حين أن مثل هذه العلامات لا توجد في الألفاظ الدالة على المذكر.

ثم يبين الأنباري في كتابه أقسام كل من هذين القسمين، وذلك إذ يقول: " وهُو على ضربين: أَحدهما حقِيقِي، والْآخر غير حقِيقِي. فَأما الْحقِيقِي، فَما كَان لَهُ فرج الذكر، نَحو " الرجُل " و " الجمل ". وأما غير الْحقِيقِي، فَما لم يكن لَهُ ذَلِك، نَحو: " الْجِدار " و " العمل ". والمؤنث ما كَانَت فِيهِ علامة التَّأْنِيث، لفظا أَو تَقْديرا، وهُو على ضربين حقِيقِي وغير حقِيقِي. فَأما الْحقِيقِي، فَما كَان لَهُ فرج الْأُنْثَى، نَحو: " الْمرأَة " و " الناقة ".

وأما غير الْحقِيقِي، فَما لم يكن لَهُ ذَلِك، نَحو: " الْقِدر " و " النار ". وهُو أَيضا على ضربين: أَحدهما مقِيس، والْآخر غير مقِيس: فَأما المقِيس، فَما كَان فِيهِ علامة التَّأْنِيث لفظا، وعلامة التَّأْنِيث على ضربين: أَحدهما ألفٌ، والْآخر تَاء، فَأما الْألف، فعلى ضربين: أَحدهما أَلف مقْصُورة، نَحو: " حُبلَى " و " بُشْرى ". والْآخر ألف ممدودة، نَحو: " حمراء " و " صحراء ". وأما التاء، فنحو: " ضاربة " و " ذَاهِبة ". وأما غير المقِيس، فَما لم يكن فِيهِ علامة التَّأْنِيث لفظا، وإِن كَانَت فِيهِ تَقْديرا، وقد جاء ذَلِك فِي كَلَامهم كثيرا، فَمن ذَلِك " السماء"(2).

لقد أوضح الأنباري في نصه السابق طبيعة تلك العلامات الشكلية التي تدخل على الأسماء فتجعلها دالة على المؤنث، أي بعبارة أخرى أن تلك العلامات حيثما وُجدت فإنها تدل على التأنيث، يقول سيبويه في المؤنث أنه في الأصل شيء، والشيء مذكر، فمن هنا كان المذكر أصلاً للمؤنث، ونصه في ذلك: " واعلم أن المذكر أخفّ

---

(1) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (1996م). البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية، ص: 65.

(2) الأنباري. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ص: 65.

عليهم من المؤنّث لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنا، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير. ألا ترى أن " الشيء " يقع على كلّ ما أخبر عنه من قبل أن يُعلَم أذكر هو أو أُنثـى، والشيء ذكر"[1].

إن ما يهمنا من كل ما ذكرناه سابقاً أن اللغة العربية تشتمل على نظام علامات خاصة بالتأنيث لا تتعلق بالتذكير، فلا يأتي التذكير على هيئة علامـة التأنيـث - إلا لفظاً دون المعنى - وهو الأمر الذي خلق شيئاً من الاختزال في اللغة، وهذا ما سنبينه فيما يأتي.

ويذكر ابن النحاس في شرحه على مقرب ابن عصفور أن الأصل في اللغـة أن تورد لكل مذكر مؤنثاً من غير جنسه، فمثلاً نقول في "جمل" مؤنثه ناقة، وفي "كبش"، مؤنثه "نعجة"، ولكن العربية خشيت من تكاثر الألفاظ فجعلت هناك علامات للتأنيـث فرقت بها بين المذكر والمؤنث[2].

إذن فإن اللغة العربية كانت بدءاً تود أن تجعل لكل لفظ مذكر لفظاً مؤنثـاً مـن غير لفظه، كالأمثلة السابقة في رأي ابن النحاس، غير أنها خشيت من تكاثر الألفـاظ في اللغة إلى ما لا نهاية، ومن هنا جعلت للتأنيث علامة تدل عليه، وبناء على ذلـك استطاعت اللغة أن تتخلص من تلك التراكمية التي قد تحصل إذا كان لكل لفظ مـذكر لفظ مؤنث من غير جنس الكلمة.

وانطلاقاً من هذه الفكرة اللغوية عند النحاة العرب يمكننا أن نجد بعض ملامـح الاختزال في علامات التأنيث، فهذا الاختزال حصل في طبيعة تعامل اللغة مع الألفاظ من حيث دلالتها على الجنس، فالأصل مجيء دلالة التأنيث بكلمة مختلفة عن تلك التي تدل على التذكير، غير أن الخوف من تكاثر هذه الكلمات دفع اللغة إلى إيجاد علامات شكلية تدل على المؤنث، فتخلصت بهذه الطريقة من تكاثر الكلمات، وهذه الطريقة -

---

([1]) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمـد هـارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة، ج: 1، ص: 22.

([2]) انظر: ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (2005م). شرح التعليقة علـى المقرب، تحقيق: عويضة جميل عبد الله، وزارة الثقافة الأردنيـة، عمـان - الأردن، ص: 596.

طريقة العلامات ـ منحت اللغة قدراً كبيراً من الاختزال، إذ استطاعت أن تختزل ذلك الكم الكبير من الألفاظ التي تختص بالمؤنث، بألفاظ المذكر ذاتها غير أنها زيدت عليها علامة التأنيث، مثل: أحمر، مؤنثه حمراء، إذ الأصل في اللغة أن تأتي بكلمة أخـرى ليست من لفظ "أحمر"، وإنما هي من لفظ آخر يدل على مؤنث أحمر، غير أن علامة التأنيث قامت بهذه المهمة اللغوية الدلالية دون أن تتحمل اللغة أعباء الكلمات الأخرى المتكاثرة ضمن جسمها الدلالي.

وما قلناه في "حمراء" يمكن أن نقوله في: عطشى، ودارسة، وغيرها من الألفاظ التي احتملت علامة التأنيث للدلالة على معنى المؤنث، وهذا كله دليل على الاختزال اللغوي الماثل بنظام علامات التأنيث في اللغة العربية.

4.1 الاختزال في المثنى:

إن صيغة المثنى نفسها قد لا تدل على الاختزال بحال من الأحوال، غيـر أننـا يمكن أن نرى بعض ملامح الاختزال في العلامة الإعرابية التي تخص المثنى، إذ إننا نعلم أن العلامات الإعرابية تنقسم إلى قسمين: علامات أصلية: وهي تلك العلامـات التي وضعها النحاة أصلاً للحالات الإعرابية عموماً، فالمرفوع علامة رفعه الـضمة، والمنصوب علامة نصبه الفتحة، والمجرور علامة جره الكسرة، غير أن هذه القاعدة لم تكن صارمة إلى الحد الذي تنطبق معه على جميع ألفاظ اللغة فشذت عنها مجموعة من المظاهر الإعرابية في اللغة، ما دفع النحاة إلى إيجاد القسم الثـاني مـن أقـسام العلامات الإعرابية، وهي العلامات الفرعية: وهي الفتحة علامة جر الممنـوع مـن الصرف، والكسرة التي هي علامة النصب في جمع المؤنث السالم، والأصل أن تكون علامة نصبه الفتحة، والألف والواو والياء التي هي علامات إعراب الأسماء الـستة، فالواو للرفع، والألف للنصب، والياء للجر، والألف والياء اللتان هما علامتـا الرفـع والنصب والجر للمثنى، فالألف للرفع، والياء للنصب والجر، والواو والياء اللتان هما علامتا إعراب جمع المذكر السالم، فالواو لرفع، والياء للنصب والجر، والنون التـي

هي علامة إعراب الأفعال الخمسة، إذ تُرفع بثبوتها، وتنصب وتجزم بحذفها، وأخيراً حذف حرف العلة من آخر المضارع المعتل عند جزمه[1].

إن ما سبقت الإشارة إليه يصلح بعضه لأن يكون مثالاً حياً على الاختزال في نظام العلامات الإعرابية، ولا يصلح بعضه الآخر، فليس كل العلامات الإعرابية الفرعية تدل على حصول اختزال ما في نواحي المعنى أو اللفظ، وستشير هذه الدراسة إلى ما يدخل ضمن باب الاختزال وفق شرطها، في ما يأتي من صفحات.

يذهب الجرجاني في تعريفه للمثنى اصطلاحياً مذهباً شكلياً بحتاً، إذ عرفه بأنه ما لحقه ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة[2]، فهذا هو المثنى عنده دون أي إشارة إلى نواحي الدلالة، في حين أن جلال الدين السيوطي قد بين أن المثنى ما لحقه علامة التثنية من أجل الدلالة على أن معه ما يماثله من جنسه[3]، فالأمر إذن عند السيوطي يختلف تماماً عن الجرجاني، إذ تنبه إلى مسألة الدلالة التي ترتبط بالمثنى، فهو ليس عبارة عن علامة إعرابية فحسب، بل هو علامة إعرابية علاوة على دلالة عميقة غير شكلية على نواحي التثنية.

أما القاضي الأحمد نكري فقد جمع شتات هذه التعريفات للمثنى، فقال: " اسم لحق آخر مفرده ألف حالة الرفْع وياء مفْتُوح ما قبلها حالتي النصب والجر ونون مكْسُورة عوضا عن الْحركة أَو التنْوِين فِي الْواحِد ليدل ذَلِك اللحوق أَو اللاحِق وحده أَو مع الملحوق على أَن مع مفرده مثله فِي الْعدد حال كَون ذَلِك الْمثل من جنس ذَلِك الْمُفْرد"[4].

من خلال التعريفات السابقة يمكننا أن نسلط الضوء على مسألتين سيكون لهما دورهما الأكبر في تحديد الاختزال بالمثنى في اللغة:

([1]) الكرمي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد (2009م). دليل الطالبين لكلام النحويين، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، ص: 23 ـ 25.

([2]) الجرجاني. التعريفات، ص: 201.

([3]) السيوطي. معجم مقاليد العلوم، ص: 86.

([4]) الأحمد نكري. دستور العلماء، ج: 3، ص: 149.

الأولى: أن المثنى يعرب بطريقة أخرى مختلفة عن غيره من الأسماء في اللغة، إذ هو يعرب بحركات فرعية، وهي تدل دلالة الحركات الأصلية على الموضع الإعرابي، غير أن لها وظيفة أخرى.

الثانية: أن هذه الحركات الثانوية في المثنى تدل على التثنية، أي أن هذا الاسم المذكور له اسم آخر من جنسه يماثله في الحكم، والشكل والعلامات وغيرها، لذا فإن هذه العلامات الإعرابية تدل عليه.

ونجد النحاة يتحدثون عن المثنى بتعريف يختص به من وجهة نظر تركيبية دلالية، إذ يقول الجوجري: " والمثنى هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه. ك (الزيدان) لمثنى المذكر و (الهندان) لمثنى المؤنث"[1].

إن كلام الجوجري السابق لم يختلف كثيراً عن كلام من سبقت الإشارة إليه، غير أن في تعريفه للمثنى ملمحاً يفيدنا أيضاً في التوصل إلى ملامح الاختزال في المثنى، وهو أن المثنى صالح لأن يُعطف مثله عليه، فالزيدان صالح لأن يقال: زيد وزيد، فهذا الملمح مهم جداً في توضيح ملامح الاختزال في المثنى.

لقد رأينا أن دلالة الاسم على التثنية أو المثنى ترتبط بعلامة إعرابية، هذه العلامة تتمثل بالألف والياء مزيداً إليهما النون، وهذه العلامة الإعرابية زيادة على دلالتها على الموقع الإعرابي للمثنى فإن لها دلالة أخرى على نواحي المعنى، وهي أنها تدل على أن الكلمة مثناة، أي أنها ترتبط بشيئين متماثلين من الجنس نفسه، لذا فإن هذه الدلالة على التماثل بين الشيئين كانت سبيلاً للتخلص من إيراد هذين الشيئين معاً، واكتفت اللغة بإيراد شيء واحد مزيدٍ إليه علامة التثنية.

ومن ناحية أخرى فإن النحاة أشاروا إلى أنه يمكن التوصل إلى فكرة المثنى عن طريق عطف العنصرين المثنيين معاً، فيقال في الزيدين: زيد وزيد، وفي الهندين: هند وهند، غير أن علامة التثنية استطاعت أن توفر على اللغة هذا الجهد بتكرار العنصر

([1]) الجوجري، محمد بن عبد المنعم بن محمد (2004م). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 191.

اللفظي مرة أخرى، والاستفادة من علامة إعرابية فائدة ثانية تمثلت في إيراد المكرر ضمناً دون تكرار.

إن التخلص من إيراد اللفظ المشابه والمماثل للفظ نفسه في السياق نفسه، والتخلص من تكرار العنصر الكلامي اللفظي في الجملة مرة ثانية باستخدام علامة إعرابية واحدة تحمل هذه الدلالة التي تسعى اللغة إلى الوصول إليها ما هو إلا مظهر مهم من مظاهر الاختزال اللغوي النحوي في اللغة العربية، فقد استطاعت اللغة أن تحذف تلك العناصر المتشابهة والمتماثلة، واستطاعت أن توجد الدلالة عليها من خلال عدد أقل من الأصوات، وبألفاظ أقل، وبجهد أقل أيضاً.

5.1 الاختزال في جمع المذكر السالم:

ولا يختلف الأمر كثيراً في جمع المذكر السالم عما كان في المثنى، فقد أشرنا من قبل إلى أن جمع المذكر السالم هو أيضاً من الأسماء التي تُعرب في اللغة العربية بالحركات الفرعية؛ إذ تأخذ حالة الرفع الواو، في حين تأخذ حالتا النصب والجر الياء، وتتبع هذه العلامة الإعرابية نون مفتوحة مختلفة عن نون المثنى المكسورة(1).

وكما اعتمد الجرجاني على النواحي الشكلية في تعريف المثنى فإنه اعتمد أيضاً تلك النواحي الشكلية في تعريف جمع المذكر السالم، فنجده يبين لنا أنه ما كان لحقه في آخره واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة(2)، ويكتفي بهذا التعريف دون الإشارة أيضاً إلى أي نواحٍ دلالية مرتبطة بهذا الجمع.

وهُو الْجمع بِالْواو والنون أَو بِالْياءِ والنون سواء كَان واحده مذكرا كمسلمين ومؤمنين - أَو مؤنثا كسنين وأرضين جمع سنة وأَرض(3).

إذن فإن العلامة الإعرابية التي دخلت جمع المذكر السالم أدت وظيفتين هما:

---

(1) انظر: الكرمي. دليل الطالبين، ص: 24.

(2) الجرجاني. التعريفات، ص: 77، والمناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي (1990م). التوقيف على مهمات التعاريف، دار عالم الكتب، عبد الخالق ثروت، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ص: 130.

(3) الأحمد نكري. دستور العلماء، ج: 1، ص: 281.

الأولى: وظيفة نحوية تركيبية إعرابية تتمثل بالدلالة على الموقع الإعرابي، فإذا كانت العلامة اللاحقة واواً فإن موضع الجمع من الإعراب رفع، وإذا كانت العلامـة اللاحقة ياء فإن موضع الجمع من الإعراب نصب أو جر.

الثانية: لقد دلت هذه العلامة الإعرابية على ناحية دلالية أخرى تتمثل بالدلالـة علـى الجمع، فإذا وُجدت كلمة مشتملة على هذه العلامة الإعرابية فإن الناظر مباشرة يقدر أن هذه الكلمة من جنس الجمع، وأنها دالة على ثلاثة أشياء أو عناصر أو أكثر من ذلك.

وكما تبين لنا سابقاً في المثنى فإنه يمكن عطف مثله عليه، كذلك الأمر نجده في جمع المذكر السالم، إذ يبين ابن مالك أن جمع المذكر السالم ما كان صالحاً لعطـف مثله أو أمثاله عليه، وله واحد من لفظه، وهذا العطف يكون دون إخـلال بـالمعنى، والأصل فيه أن يكون للمذكر العاقل أو ما شابهه من الصفات[1].

وبناء على ما سبق فإنه يمكننا القول بأن جمع المذكر السالم يُلحق مفرده بلاحقة إعرابية تتمثل بالواو أو الياء والنون معهما، هذه اللاحقة الإعرابية لها دلالة أخـرى مختلفة عن الدلالة التركيبية الإعرابية النحوية، ألا وهي الدلالة على الجمع، فحيثمـا وُجدت هذه الإشارة الشكلية فإن الكلمة تكون من باب الجمع، وهي علاوة على ذلـك تشير إلى معنى الاشتراك بين عناصر مختلفة في طبيعتها، متشابهة في أصولها، كـ (الزيدون)، فإنهم: زيد، وزيد، وزيد...، فهذه كلها عناصر متشابهة في طبيعة الحكـم مختلفة في هيئتها التفصيلية.

ومن ناحية أخرى فإن هذه العلامة الشكلية للجمع قد أغنت عن تكرار العنـصر نفسه أكثر من مرة من أجل الوصول إلى الدلالة ذاتها التـي تؤديهـا تلـك العلامـة الإعرابية، فقولنا: جاء المثقفون، هو عبارة عن معنى: جاء مثقف ومثقف ومثقف...،

---

(1) ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (د.ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبـد المـنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحيـاء التـراث الإسـلامي، كليـة الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة - السعودية، الطبعـة الأولـى، ج: 1، ص: 191.

إلى أن نصل إلى الحد المطلوب، غير أن هذه العبارة الأخيرة أمكن تأديتها من خلال العبارة الأولى التي اختُزلت بالعلامة الشكلية لجمع المذكر السالم.

ومما سبق كله يمكننا القول إن تلك العلامة الشكلية التي لحقت جمع المذكر السالم كان لها دورها الكبير في إيجاد نوع من الاختزال اللغوي المتمثل بالتخلص من تكرار العناصر المتشابهة، والابتعاد عن التعاطف فيما بينها، الأمر الذي يمنح اللغة مزيداً من السهولة واليسر في التخاطب والتداول بين أفرادها.

6.1 الاختزال في جمع المؤنث السالم:

ولا يختلف الحال كثيراً في جمع المؤنث السالم عنه في المثنى وجمع المذكر السالم، فقد رأينا كيف أن علامة الإعراب فيهما كانت لها دلالة أخرى غير الدلالة الإعرابية ألا وهي الدلالة على معنى التثنية أو الجمع، ومن هنا اختزلت هذه العلامة الإعرابية ذلك التكرار أو العطف الذي كان يمكن أن يوجد لولا فكرة التثنية والجمع في العربية، والحال في جمع المؤنث السالم كسابقيه، غير أن جمع المؤنث السالم يختلف عن الحالتين السابقتين بأن علامة الإعراب فيه لا دلالة لها على معنى آخر كالدلالة على الجمع، بل إن الحال في جمع المؤنث السالم مختلف في أنه - أي جمع المؤنث - له لاحقة خاصة به، ألا وهي لاحقة الألف والتاء، ومن هنا فإننا نجد بعض العلماء سمى هذا الجمع بما جُمِع على ألف وتاء[1]، يقول ابن هشام في هذا المعنى: " عدلت عن قَول أَكْثَرهم جمع الْمُؤَنث السالِم إِلَى أَن قلت الْجمع بِالْألف والتاء لأعم جمع الْمُؤَنث وجمع الْمُذكر وما سلم فِيهِ الْمُفْرد وما تغير وقيدت الْألف والتاء بِالزيادة

([1]) انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 408، والعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 177.

ليخرج نَحو بيت وأبيات وميت وأموات فإن التاء فيهما أصلية فينصبان بالفتحة على الأصل تقول سكنت أبياتا وحضرت أمواتًا"[1].

لقد بين لنا ابن هشام في كلامه السابق الدافع الذي دفعه إلى أن يسمي هذا النوع من الجمع ما جمع على ألف وتاء لأنه يشمل المذكر والمؤنث، وقصد بهما أن هذا الجمع قد يُجمع به الأسماء المذكرة، وقد يُجمع به الأسماء المؤنثة، فمن هنا فإنه إذا أُطلِق عليه اسم جمع مؤنث لم يدل ذلك على الأسماء المذكرة التي قد تُجمع من خلال هذا الجمع، لذا فإنه من الأحوط أن يُسمى ما جُمع على ألف وتاء.

وجمع المؤنث السالم هُو الْجمع بِالْألف والتاء سواء كَان واحده مذكرا نَحو سجلات وسفرجلات - أَو مؤنثا كمسلمات ومؤمنات[2].

فهذا التعريف يشير لنا إلى أنه لا يشترط في مفرد هذا الجمع أن يكون مؤنثاً، فقد يكون مذكراً، غير أنه يُجمع على هذا النحو، ومن هنا يمكننا أن نفسر لماذا سماه بعض النحاة ما جُمع على ألف وتاء، إذ الفيصل فيه أنه يجمع وفق هذه اللاحقة البنائية دون الجبرية في أن يكون مفرده مؤنثاً أم لا.

ويبين النحاة أن الألف والتاء زائدتان على أصل الكلمة، وأنهما دالتان على معنى الجمع في الكلمة التي تَلْحق بهما، إذ إن أي كلمة تُلحق بالألف والتاء هاتين تكون مجموعة وفق هذا الجمع وليست مفردة[3]، فمن هنا فإن هذه الزيادة التي لحقت آخر الاسم دلت على معنى الجمع فيه.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأن الكلام على جمع المؤنث السالم ينصب في الأمور الآتية:

([1]) ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (1383هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة - مصر، الطبعة الحادية عشرة، ص: 51.

([2]) الأحمد نكري. دستور العلماء، ج: 1، ص: 280 - 281.

([3]) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 339 - 340.

أولاً: أن هذا الجمع قد لا يدل دائماً على مؤنث تحته، بل قد يدل على مـذكر تحتـه، ومن هنا رأى بعض العلماء أن يسمي هذا النوع من الجمع ما جُمع على ألـف وتاء كي يشمل جميع الألفاظ التي تُجمع به.

الثاني: أن هذا الجمع يشتمل على لاحقة دالة على الجمع، وإن كانت هذه اللاحقـة لا دور لها في النواحي الإعرابية إلا أن لها دوراً كبيراً في نواحي الدلالـة علـى معنى الجمع في مثل هذه الكلمة.

ثالثاً: قد يختلط هذا النوع من الجمع ببعض أحوال جمع التكسير، فقـد يـأتي جمـع التكسير بصورة شبيهة إلى حد ما بجمع المؤنث السالم، غير أنه لا يحمل حكمه، كقولنا: أبيات في جمع بيت؛ إذ إن البنية البسيطة السطحية لهذه الكلمة تـوحي بأنها تدل على جمع مؤنث سالم.

ومن هنا, فإن هذه اللاحقة التي تتبع جمع المؤنث السالم دلت على ناحية الجمـع فيه، فهذه اللاحقة بمثابة التكرار لتلك الكلمات المجموعة داخل هذا الجمـع، فقولنـا: رأيت مسلمات، يعني: رأيت مسلمة، ورأيت مسلمة، ورأيت مسلمة، أو رأيت مسلمة، ومسلمة، ومسلمة...، ومن هنا فإن هذه اللاحقة - لاحقة الألف والتاء - دلت علـى معنى الجمع، وفي الوقت نفسه البنية أفادت اختزال اللفظ وأغنت عـن تكـرار تلـك العناصر التي يراد اجتماعها في حكم نحوي ما، أو حكم دلالي ما، ومن هنا يظهر لنا ملمح الاختزال ضمن هذا النوع من أنواع الجمع في العربية.

7.1 أثر التنوين في الاختزال:

يُعبر أهلُ اللغة عن التنوين بأنه نون ساكنة تتبع آخر الاسم، وهو ليس من أجل توكيد الفعل، بل هو دليل على بعض القضايا الصرفية، كالتنكير، والعوض، والتمكين، وغيرها من المعاني التي يأتي من أجلها التنوين[1].

ويركز القاضي الأحمد نكري على إيجاد علاقة بين المصطلح والمعنى في لفظ "التنوين"، إذ يبين أنه مصدر بمعنى التفعيل، وذلك إذ يقول: "مصدر من باب التفعيـل

(1) الجرجاني. التعريفات، ص: 67، والمناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 110.

يُقَال نونته أي أدخلته نونا. وهُو فِي اصطِلَاح النحاة نون ساكِنة تتبع حركة آخر الْكَلِمة لَا لتأكيد الْفِعل"[1].

ولا يأتي التنوين في اللغة العربية وفق نوع واحد فحسب، بل إن له أنواعاً أشار إليها النحاة في حديثهم عن التنوين، وإن أقسام التنوين خمسة، هي: تنوين التمكين: وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف، إشعاراً ببقائه على أصالته. وتنوين التنكير, وهو اللاحق بعض الأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها ونكرتها. ويطرد فيما آخره ويه، نحو: سيبويه. ولا يطرد في أسماء الأفعال. وتنوين المقابلة. وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء زائدتين، نحو: مسلمات، لأنه يقابل النون في جمع المذكر، نحو: مسلمين. وليس تنوين الصرف، خلافاً للربعي، لثبوته في نحو: عرفات، بعد التسمية. وتنوين العوض. وهو نوعان: عوض عن مضاف إليه: إما جملة، نحو: يومئذ، وإما مفرد، نحو: كل، وبعض، وأي. وعوض من حرف، نحو: جوار، وغواش. فالتنوين في ذلك عوض من الياء المحذوفة بحركتها، عند سيبويه. وقال المبرد والزجاجي: هو عوض من حركة الياء، فقط. وقال الأخفش: هو تنوين الصرف. والخامس: تنوين الترنم.

وهو تنوين يلحق الروي المطلق، عوضاً عن مدة الإطلاق، في لغة تميم وقيس. قال ابن مالك: وقولهم تنوين الترنم هو على حذف مضاف، والتقدير: تنوين ذي الترنم. وإنما هو عوض من الترنم، لأن الترنم مد الصوت بمدة، تجانس حرف الروي. وهذا التنوين يلحق الاسم، والفعل، والحرف. وزيد نوع آخر من التنوين يمكن أن نجعله قسماً ثانياً لتنوين الترنم وهو التنوين الغالي اللاحق للقافية المقيدة[2].

وما يهمنا من أقسام التنوين هذه تنوين العوض، وهو القسم الرابع من الأقـسام السابقة، ولقد سماه القدماء بتنوين العوض لأنه يأتي إما عوضاً عن حـرف، مثـل: قولنا: جوارٍ، وغواشٍ، وقاضٍ، في حالتي الرفع والجر، فإن الياء التي هي في آخـر

([1]) الأحمد نكري. دستور العلماء، ج: 1، ص: 239.

([2]) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (1992م). الجنى الداني في حـروف المعـاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعـة الأولى، ص: 144 – 146.

الاسم تُحذف، ويكون التنوين تعويضاً عنها، وإما أن يكون التنوين عوضاً عن كلمـة، مثل: كل وبعض، فإنهما ينونان إذا لم يُضف إليهما شيء، إذ يأتي التنوين عوضاً عن الكلمة التي يُفترض أن تضاف إليها، فقولنا مثلاً: جاء الرجال كل على حدة، الأصـل فيه أن يقال: جاء الرجال كل واحدٍ على حدة، أو كل رجل على حـدة، وقـد يـأتي التنوين عوضاً عن جملة بأكملها، وهو الذي يلحق "إذ" بعد إضافته ظـرف الزمـان، مثل: يومئذٍ، إذ الأصل أن يقال: يومئذ كان كذا(1).

إن ما سبق ذكره يبين لنا مدى العوض الذي أحدثه التنوين، ونحـن فـي هـذه الدراسة نشير إلى مسألة الاختزال التي أحدثها هذا النوع من أنواع التنوين في الكلام العربي، فقولنا مثلاً: جاء قاضٍ، اختزال لكلمة "قاضي"، إذ الأصل أن يقـال: جـاء قاضي، غير أن هذا التنوين الذي لحق آخر الكلمة كان عوضاً عن تلك الياء المحذوفة من آخر الاسم.

وما ينطبق من كلام على كلمة "قاضٍ" في المثال السابق ينطبق أيضاً على جميع الأسماء المنقوصة الأخرى من مثل: غواشٍ، وجوارٍ، وغيرها من حذف الأسماء، فقد اختزل التنوين حرفاً من آخر هذه الكلمات.

ولا يقف الأمر في تنوين العوض عند هذا الحد، بل نجده أكثر اختزالاً في نواحٍ أخرى، ألا وهي حين يلحق آخر كلمة "كل"، فالأصل فيها أن تكون مضافة، غيـر أن التنوين قد يلحق آخرها من باب العوض عند القدماء، وهو في هذه الدراسة من بـاب الاختزال، فقولنا مثلاً: جاء الرجال كل على حدة، جملة مختزلة، والأصـل فيهـا أن يقال: جاء الرجال كل رجلٍ على حدة، غير أن اللغة تميل نحو الاختزال، ومن هنـا فإن كلمة "رجل" المضافة إلى "كل" قد اختزلت تماماً من الكلام، ولم يبقَ لها أثر سوى ذلك التنوين الدال عليها، وما قيل من كلام عن "كل" يقال أيضاً عن بعض، وعـن أي اسم آخر ملازم للإضافة ويُحذف المضاف إليه ويعوض عنه بالتنوين.

ويزداد أمر الاختزال ظهوراً في تنوين العوض حين يأتي عوضاً عـن جملـة بأكملها، فيكون قد اختزل لنا تلك الجملة، وذلك نحو قولنا: والناس يومئذٍ جالسون، فإن النحاة قد أشاروا إلى أن المعنى: والناس يوم إذ كان كذا جالسون، والتنوين اللاحـق

---

(1) الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 31 ـ 32.

للظرف "إذ" بعد إضافته لظرف الزمان في قولنا: يومئذٍ، إنما هو تنوين عوض عـن تلك الجملة المحذوفة.

نقول إن هذا التنوين اللاحق للظرف "إذ" في المثال السابق مـا هـو إلا دليـل ملموس على الاختزال في الجملة، والاختزال هاهنا اختزال جملة وليس اختزال حرف ولا كلمة، ومن هنا فإن هذا المظهر الاختزالي قد فاق المظهرين السابقين تماماً فـي مساحة الكلام المُختزل.

وبناء على ما سبق فقد رأينا أن التنوين الذي كان يسميه النحاة القـدماء تنـوين عوض ما هو إلا دليل لفظي على مادة لغوية محذوفة، وتلك المادة اللغوية التي حُذفت ما هي إلا مظهر من مظاهر الاختزال في لغتنا، ويتوجب النظر إليها وفق ما تؤديـه من معنى مختزل، علاوة على النظر إلى ذاك التنوين الخاص بها على أنـه الـدليل اللفظي للاختزال في تلك الحالات.

8.1 الاختزال في أسماء الأفعال:

ثمة مجموعة من الألفاظ في اللغة العربية أطلق عليها العلماء اسماً خاصاً بها ألا وهي أسماء الأفعال، واسم الفعل عموماً ما كان بمعنى الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر، مثل: رويد، وهيهات(1).

وهو اسم يكون بمعنى الأمر أو الماضي، ولا يـرد عليـه نحـو: أفّ بمعنـى أتضجر، وأوه بمعنى أتوجع، لأنهما بمعنى تضجرت وتوجعت، إلّا أنه عبـر عنهمـا بالمستقبل كما يعبر عن الماضي في بعض الأوقات لنكتة، وذلـك لأن أكثـر أسـماء الأفعال وجدت بمعنى الأمر والماضي فحمل ما وجد منه بمعنى المستقبل علـى أنـه بمعنى الماضي، إلّا أنه عبر عنه بالمستقبل طردا للباب. والذي حملهم على أن قـالوا إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي، وهـو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرف تصرفها إلّا أنها موضـوعة لـصيغ الأفعال، على أن يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة أمهل(2).

---

(1) المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 51.

(2) التهانوي. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج: 1، ص: 194.

وكما يتضح لنا من الأقوال السابقة فإن اسم الفعل موضوع أصلاً للفعل الماضي والأمر، وإنما لم يُقل بأن الفعل المضارع له اسم فعل لأنه لم يوجد في الكلام ما يدل على أن هناك أسماء أفعال مضارعة، وأن ما أوله بعض النحاة على أنه اسم فعل مضارع يمكن تأويله على أنه اسم فعل ماضٍ، ومن هنا لم يذكر بعضهم أن الفعل المضارع له اسم فعل.

وقال ابن هشام في تعريف اسم الفعل عموماً: "اسم ينوب عن فعل معين، ويتضمن معناه، وزمنه، ويعمل عمله من غير أن يقبل علامته ويتأثر بالعوامل، ويمتاز عن الفعل الذي هو بمعناه بأنه أقوى منه في الدلالة على أداء المعنى وإبرازه كاملا مع إيجاز في اللفظ أحيانا؛ لالتزامه صورة واحدة، لا تتغير غالبا مع الإفراد والتذكير وفروعهما"(1).

لقد كان التعريف السابق لاسم الفعل يتضمن شيئين مهمين بالنسبة لدراستنا هذه:

الأول: أن اسم الفعل أقوى من الفعل الذي هو بمعناه في إبراز المعنى.

والثاني: أن اسم الفعل يؤدي إلى الإيجاز في الكلام؛ لأنه يأخذ حالة بنائية واحدة مع المفرد والمثنى والجمع، ومن هنا فإنه يؤدي إلى الإيجاز.

وسيتناول هذا الفصل الحديث عن الاختزال في أسماء الأفعال، الماضية، والمضارعة، والأمر، وفق المباحث الآتية.

9.1 الاختزال في اسم الفعل الماضي:

ويأتي اسم الفعل الماضي وفق أسماء أفعال محدودة، وهي: هيهاتَ، وتعني: بعُد، وشتان، بمعنى: افترق، وسرعان، بمعنى: سرع، ووشكان، بمعنى: وشك، فهذه جميعاً أسماء أفعال ماضية(2).

إن أول أسماء الأفعال هذه التي نود الحديث عنها هو اسم الفعل "هيهات"، فهو اسم فعل ماضٍ كما ظهر لنا من خلال كلام ابن مالك السابق، وهو علاوة على ذلك بمعنى "بعُد"، واسم الفعل هذا كما رأينا من خلال كلام العرب لا يتصل به ضمير،

---

(1) ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 4، ص: 78، حاشية الصفحة.

(2) ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1385.

وإنما يسند إلى الاسم الظاهر، أو الضمير المستتر، هذا علاوة على عدم دلالته على الإفراد أو التثنية أو الجمع، وإنما يقتصر إسناده على الهيئة المتمثلة بلفظ "هيهات"، فيقال: هيهات السلامةُ، وهيهات الرجال، وغيرها من الاستعمالات اللغوية المختلفة.

أما اسم الفعل الماضي "شتان"، فإنه أيضاً اسم فعل يدل على زمن ماضٍ، هذا الزمن يتمثل بأنه يعني "افترق" فهذا الفعل الماضي هو الذي فسر به النحاة اسم الفعل هذا، بمعنى آخر لو أنه قيل: شتان بين الرجلين، فالمعنى على ذلك: افترق بين الرجلين، ومن ثم فإن اسم الفعل هذا قد أغنى عن ذكر الفعل من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإنه أغنى أيضاً عن إيراد الضمير المتصل الدال على المثنى والجمع، نحو: شتان بين الرجال، فلا يتصل الضمير باسم الفعل هذا.

وعموماً فإن اسم الفعل "شتان" قد اختزل كثيراً من الأحوال اللغوية، والأداءات اللغوية التي قد يكون لها دورها الكبير في اتساع الكلام في جملة معينة، فحين يقال: شتان بين الرجلين، فإن هذه الجملة اختزلت الأشياء الآتية:

أولاً: إيراد الفعل "افترق".

ثانياً: اتصال الضمير باسم الفعل "شتان"، مما يختزل مزيداً من الكلام.

ثالثاً: الدلالة على معنى الفعل تماماً دون ذكره.

وبناء على ما سبق يتضح لنا الأثر الذي أوجده اسم الفعل "شتان" من الاختزال في اللغة العربية.

أما اسم الفعل سرعان، فهو بمعنى "سرع"، ومن ناحية لفظية نطقية بحتة لا نجد أن اسم الفعل هذا قد اختزل شيئاً من النطق واللفظ على المتكلم، بل إن الإتيان باسم الفعل قد أضاف بعض الأصوات مما لا يؤدي إلى الاختزال. فنطق "سرع"، أهون من نطق "سرعان"، غير أن ما نشير إليه في اختزال اسم الفعل هذا يتمثل في اختزال الضمير الدال على الاثنين أو الجماعة، بالإضافة إلى أن اسم الفعل هذا قد أضاف معنى أكثر تفصيلاً مما أضافه الفعل نفسه.

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نرى بكل وضوح كيف أن اسم الفعل الماضي قد أضفى مزيداً من الاختزال في الكلام العربي، وهذا الاختزال يتمثل في:

أولاً: اختزال الفعل الذي جاء اسم الفعل بمعناه.

ثانياً: اختزال الضمائر التي يمكن أن تتصل بالفعل، إذ إن أسماء الأفعال لا تتصل بها ضمائر.

ثالثاً: إعطاء الدلالة المخصوصة التي يفيدها الفعل الذي جاء اسم الفعل بمعناه.

10.1 الاختزال في اسم الفعل المضارع:

ويأخذ اسم الفعل المضارع أيضاً جانباً كبيراً من الاختزال من حيث إنه يـؤدي المعنى بصورة أكثر توثيقاً من تلك التي يؤديها الفعل نفسه، وإن كنا قد أشرنا من قبل أن بعض النحاة ذهبوا إلى عدم وجود اسم الفعل هذا في اللغة، وأنه يمكن تأويله بفعل ماضٍ، ومن هنا فإنه ينتفي احتمال وجود اسم الفعل المضارع في اللغة.

وثمة مجموعة من الألفاظ أولها النحاة على أنها أسماء أفعال مضارعة، وهـي مثل: أواهُ، بمعنى أتوجع، واسم الفعل "وي" بمعنى أتعجب[1]، ومنها أيضاً اسم الفعـل "واهاً"، بمعنى أعجب، كما يرد اسم الفعل "وا" بمعنى أتعجب أيضاً، أما اسـم الفعـل "أف" فهو بمعنى أتضجر[2].

ويرد بعض أسماء الأفعال المضارعة في كتاب الله سبحانه وتعالى، إذ يقـول: "وَأَصبح الذِين تَمنوا مكانَهُ بِالْأَمسِ يقُولُون ويكأَن الله يبسُطُ الرزقَ لِمن يشَاءُ مِن عِبادِهِ ويقْدِرُ لَولَا أَن من اللهُ علَينَا لَخَسفَ بِنَا ويكأَنهُ لَا يُفْلِحُ الْكَـافِرُون"[3]، وقولـه أيـضاً: "وقَضى ربك أَلَّا تَعبُدُوا إِلَّا إِياهُ وبِالْوالِدين إِحسانًا إِما يبلُغَن عِنْدك الْكِبـر أَحـدُهُما أَو كِلَاهُما فَلَا تَقُلْ لَهُما أُف ولَا تَنْهرهُما وقُلْ لَهُما قَولًا كَرِيما"[4]، وقولـه: "والـذِي قَـالَ لِوالِديهِ أُف لَكُما أَتَعِدانِنِي أَن أُخْرج وقَد خَلَتِ الْقُرُونُ مِن قَبلِي وهُما يـستَغِيثَان اللـه ويلَك آمِن إِن وعد اللهِ حق فَيقُولُ ما هذَا إِلَّا أَساطِيرُ الْأَولِين"[5].

---

(1) ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 303.

(2) الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 283 ـ 285.

(3) سورة القصص، آية: 82.

(4) سورة الإسراء، آية: 23.

(5) سورة الأحقاف، آية: 17.

قد أوردنا هذه الآيات الكريمة التي ورد فيها اسم الفعل المضارع في كتاب الله تعالى؛ لنبين أن كثيراً من المفسرين قالوا بأن هذه الألفاظ أسماء أفعال مضارعة، وهو ما يخالف كلام بعض النحويين الذي سبقت الإشارة إليه بأنه لا يوجد اسم فعل مضارع، وإن ما قيل عنه إنه اسم فعل مضارع يمكن تأويله على أنه اسم فعل ماضٍ أو حتى أمر، غير أن ذكر المفسرين لأسماء الأفعال المضارعة كان على سبيل وصفه بالقلة، إذ ذكر السمين الحلبي أن اسم الفعل المضارع قليلٌ في كلام العرب، ومنه "أف" الوارد في آية الإسراء، وهو بمعنى أتضجر[1]، وبهذا القول قال ابن عادل الحنبلي[2]، والطاهر ابن عاشور[3].

ومن خلال كلام المفسرين السابق يتبين لنا أن اسم الفعل المضارع من أقل أسماء الأفعال وروداً في اللغة، ذلك أن النحاة أصلاً وصفوه بالقلة، والمفسرون من بعدهم أيضاً وصفوه بالقلة، لذا فإن أسماء الأفعال المضارعة من أقل أسماء الأفعال وروداً في اللغة العربية.

أما من نواحي الاختزال في أسماء الأفعال هذه, فإنه يظهر لنا من خلال قولنا مثلا: أف لك، فهي بمعنى أتضجر منك، فهذا الفعل استطاعت اللغة أن تختزله بلفظ قصير من الناحية الصوتية ألا وهو "أف"، ومن ناحية ثانية فإن اسم الفعل هذا قد أدى معنى التضجر بصورة أوضح وأقوى مما يؤديها الفعل المضارع نفسه، هذا علاوة على ظهور الاختزال بعدم ارتباط مثل هذا الفعل بالضمائر، إذ أشرنا من قبل أن

([1]) السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (د.ت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، ج: 7، ص: 341.

([2]) ابن عادل الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي (1998م). اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 12، ص: 255.

([3]) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر (1984م). التحرير والتنوير، الدار التونسية للطباعة والنشر، تونس، الطبعة الأولى، ج: 11، ص: 46.

أسماء الأفعال هذه لا ترتبط بضمير دال على المثنى، ولا بضمير دال على الجمـع، ومن هنا يظهر الاختزال فيها.

وأما اسم الفعل "اواه"، بمعنى أتوجع، فهو أيضاً قد اختزل لنا عبارة "أتوجع" فهذا الفعل المضارع استطاع اسم الفعل أن يختزله من خلال لفظ بسيط يحمل من السهولة قدراً أكبر من تلك التي يحملها الفعل المضارع نفسه، ومن هنا يظهر لنا الاختزال فيه أيضاً.

وأما اسم الفعل "وي"، فهو بمعنى أتعجب، وكما هو ظاهر لنا من خـلال شـكل اسم الفعل نفسه, فإنه أقل حروفاً في النطق من الفعل المضارع نفسه، هذا علاوة على احتماله لمعنى أقوى وأظهر في نفس المتلقي من المعنى الذي يحتمله الفعل المضارع نفسه، الأمر الذي يضفي أيضاً مزيداً من الاختزال على الكلام.

ولا يختلف الحال كثيراً في اسم الفعل "واهاً" بمعنى أتعجب عن سابقه من أسماء الأفعال المضارعة، بل هو متضمن أيضاً لمعنى الفعل، مختزل للفظ الفعل ذاته أيضاً، علاوة على اشتماله لمعنى أقوى من معنى الفعل ذاته، وهو أظهر - أي المعنـى - في المتلقي من المعنى المرتبط بالفعل.

وفي نهاية حديثنا عن أسماء الأفعال المضارعة يمكننا أن نشير إلى ما يأتي:

أولاً: لقد أشار النحاة إلى أن اسم الفعل المضارع أقل حضوراً في اللغة من اسم الفعل الماضي، أو اسم فعل الأمر، وذلك لأن كثيراً من هؤلاء النحاة بينوا أن أسـماء الأفعال المضارعة قد تؤول هي نفسها بمعنى فعل ماضي أو أمر، ولقـد أشـار المفسرون إلى بعض هذه الأفعال في حديثهم عن آيات الكتاب العزيز، وبينوا قلة أسماء الأفعال هذه إذا ما قورنت بأسماء الأفعال الماضية أو اسم فعل الأمر.

ثانياً: لا يختلف كثيراً مظهر الاختزال في الفعل المضارع عنه في الفعل الماضي، إذ الأساس في اعتبار الاختزال في مثل هذه الأفعال مـسألة التقليـل فـي الجهـد المبذول في الكلام، علاوة على عدم احتمال أسماء الأفعال هذه لأي من ضمائر التثنية أو الجمع، وهذا كله زيادة على أن اسم الفعل يؤدي المعنى الذي يؤديـه الفعل نفسه غير أنه بشيء من القوة في المعنى، والعمق في الدلالة.

وبهذا الكلام يمكننا أن نصل إلى فكرة الاختزال في اسم الفعل المضارع، وهو مظهر من مظاهر الاختزال في اللغة عموماً، سواء في ذلك النواحي الصرفية، أم النواحي النحوية.

11.1 الاختزال في اسم فعل الأمر:

قد يكون اسم فعل الأمر من أكثر أسماء الأفعال وروداً في اللغة العربية، إذ يرد عدد كبير من أسماء الأفعال الآمرة في كتب النحو والتراث اللغوي، وهي إشارة إلى كثرة استعمال هذا النمط من أسماء الأفعال.

ومن ناحية أخرى, فإن أسماء الأفعال هذه قد أخذت من الأسماء حظاً، ومن الأفعال حظاً، ومن هنا فإنها تدل على التعريف والتنكير في ذاتها، فأما المعرفة فيها فما كانت خالية من التنوين، مثل: صه، ومه، أما النكرة فهي التي حملت التنوين، مثل: صهٍ، ومهٍ، فإن هذه الأخيرة تدل على النكرة لا على المعرفة[1].

لقد ذكر سيبويه أن الصيغة الوزنية "فَعال" هي صيغة مقيسة في أكثر الأحوال في اسم فعل الأمر، فيمكن أن يأتي اسم فعل الأمر وفق هذه الصيغة من جميع الأفعال الثلاثية في العربية، مثل: نزال، ودباب، للضبع، وحذار، بمعنى احذر، ففي جميع الأفعال يمكن أن تأتي هذه الصيغة[2]، ويشير ابن مالك إلى أن الأمر ليس على إطلاقه كما بين سيبويه، بل إنه يمكن الإتيان باسم فعل الأمر من أي فعل ثلاثي ما دام موافقاً للسماع عن العرب، فما سُمع عن العرب من أسماء أفعال الأمر وفق هذه الصيغة فهو مقيس مسموع، وما لم يُسمع من كلام العرب فليس مقيساً، ولا يمكن لأبناء العربية أن يبتدعوا اسم فعل أمر وفق هذه الصيغة إذا لم يُسمع من كلام العرب، فلا يجوز أن يقال مثلاً: قَبال بمعنى اقبل[3].

وعموماً فقد أشرنا سابقاً إلى أن اسم الفعل في طبيعته يأتي بالمعنى وفق نظام أكثر توكيداً في النفس من الفعل نفسه، علاوة على قوة ذلك المعنى الذي يأتي به اسم

---

(1) ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1388.

(2) سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 271 ـ 272.

(3) ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1389.

الفعل، ومن ناحية أخرى فإن أسماء الأفعال لا تتصل بها ضمائر الرفـع المتـصلة، وإنما تبقى على صيغتها، وهذا أيضاً ملحظ آخر من ملاحظ خصوصية أسماء الأفعال في العربية.

وبناء على التزام أسماء الأفعال صيغة واحدة لا تقبل الضمائر فإنها بهذه الصيغة الموحدة التي التزمتها تدل على اختزال في الكلام، واختصار فـي طبيعـة الإسـناد اللغوي، فإن الفعل أو العامل إذا أخذ كثيراً من صور الإسناد بالضمير وبغير الضمير فإن الكلام يطول، غير أن أسماء الأفعال بالتزامها هذه الصيغة الموحدة أبقت صورة الإسناد لها واحدة، وأبقت على الاختزال ماثلاً في الاستعمال اللغوي، وبذا تظهر لنـا صورة الاختزال في مثل هذه الصيغة في العربية.

إن الكلام السابق كان يتمثل بالحديث عن صيغة قد نطلق عليهـا بـشيء مـن التجوز أنها صيغة قياسية لاسم فعل الأمر في العربية، غير أن ذلك لا ينفـي وجـود مجموعة أخرى كبيرة من أسماء أفعال الأمر في اللغة، ومن بينها: رويـد بمعنـى: أمهل، فهذا في معنى فعله متعد، وبناء عليه فإن اسم الفعل منه يتعدى أيضاً، فيقـال: رويد زيداً، أي: أمهل زيداً، ومن بينها أيضاً: صه، بمعنى اسكت، فالفعل أيضاً هاهنا لم يتعد، لذا كان اسم الفعل غير متعد، ومنها أيضاً: آمين، وهي وإن كانـت بمعنـى "استجب" غير أنه لم يُحفظ معها مفعول، وكذلك الحال نفسه نجده في اسم الفعل: إيه، بمعنى زدني، فلم يحفظ معه مفعول، ومن بين أسماء فعل الأمر أيـضاً: مـه، وهـو بمعنى انكفف، وها بمعنى خذ، وقد تستعمل بالمد والقصر، ومنها أيضاً: هيه، بمعنـى أسرع، وقد تأتي أسماء فعل الأمر منقولة عن ظرف أو شبه جملة جـار ومجـرور، مثل: وراءك بمعنى تأخّر، ومكانك بمعنى اثبت، ودونك، ولديك، بمعنى خذ، وأمامك بمعنى تقدم، وإليك بمعنى تنح، وعليك بمعنى الزم، وأسماء الأفعال هذه تلازم الاتصال بضمير كاف الخطاب، كما أنها لا يقاس عليها، بل تُحفظ ويقتصر الحال فيهـا علـى السماع[1].

([1]) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيـة، القـاهرة ـ مـصر، ج: 3، ص: 102 ـ 109.

لقد ورد القرآن الكريم بشيء قليل جداً من أسماء الأفعال هذه، ومن بين تلك الآيات قوله سبحانه وتعالى: " فَأَما من أُوتِي كِتَابَهُ بِيمِينِهِ فَيقُولُ هاؤُمُ اقْرءُوا كِتَابِيه"[1].

قد تحدث المفسرون عن معنى قوله سبحانه: "هاؤم" بأنه اسم فعل أمر بمعنى خذوا، وهو قول يقوله المؤمن لشدة فرحته بما غفر له ربه سبحانه وتعالى، وبما في كتابه من أعمال صالحة، ولقد قال بهذا القول النسفي[2]، أما ابن جزي فقد بين أن هذا اللفظ يراد به قوله: تعالوا، وأشار إلى أن من العلماء من قال بأنه صوت يراد به خذوا[3]، في حين أشار الإيجي إلى أن هذه الكلمة اسم فعل أمر للجماعة بمعنى خذوا[4].

وحين ننعم النظر في أسماء الأفعال هذه التي ذكرها النحاة لفعل الأمر فإننا نجدها من الكثرة بمكان يجعلنا نقول بقولهم هم أيضاً بأن اسم فعل الأمر من أكثر الأسماء وروداً في العربية، إذ إن الأمثلة عليه كثيرة، والمسموع من كلام العرب فيها كثير أيضاً.

ويظهر لنا ملمح الاختزال في أسماء الأفعال هذه وفق جانبين هما:

الجانب الأول: إن كثيراً من أسماء فعل الأمر تختصر جهداً لفظياً في التوصل إلى المعنى إذا ما قورنت بالفعل الذي هو بمعناها، مثل:

1. صه: بمعنى اسكت، اختزال لفظي.

---

(1) سورة الحاقة، آية: 19.

(2) النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين (1998م). مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 531.

(3) ابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله (1416هـ). التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: عبد الله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 406.

(4) الإيجي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله (2004م). جامع البيان في تفسير القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 364.

2. مه: بمعنى اكفف، اختزال لفظي.
3. حي: بمعنى أقبل، اختزال لفظي، وفيه دلالة على الحالة الانفعالية التي يكون عليها المتكلم.
4. ها: بمعنى خذ، اختزال لفظي.

هذا علاوة على كثير من أسماء أفعال الأمر التي تأخذ الحكم نفسه في الاختزال.

الجانب الثاني: يتمثل بالدلالة على الاختزال وفق أسماء فعل الأمر التي لا يظهر فيها الجانب اللفظي العضلي في الاختزال، بل يكون الحال مرتبطاً باختزال الفعل وفاعله، ومجيء المعنى أكثر عمقاً وتوكيداً في النفس، كما أنه يأتي متوافقاً مع السياق والمقام العام في أكثر الأحيان، وذلك مثل: دونك، وإليك، وهلم، وأمامك، ووراءك، وغيرها من أسماء فعل الأمر.

وفي نهاية حديثنا عن مظاهر الاختزال في أسماء الأفعال تشير الباحثة إلى ما يأتي:

أولاً: يظهر الاختزال في أسماء الأفعال من الناحية اللفظية العضلية التي تختص بتقليل عدد الحروف المنطوقة، مثل: أف، وصه، ومه، وغيرها، غير أن هذا المظهر الاختزالي قد لا نجده دائم الظهور في أسماء الأفعال.

ثانياً: من مظاهر الاختزال في أسماء الأفعال أنها في الغالب الأعم لا تسند إلى الضمائر الدالة على التثنية، أو على الجمع، بل تسند إلى الضمائر الدالة على المفرد، وفي هذا اختزال لإسناد الضمائر مع أسماء الأفعال هذه.

الفصل الثاني
الاختزال في بعض ملامح الإسناد وما يتعلق به

يتناول هذا الفصل الحديث عن طبيعة الاختزال ضمن عناصر الإسناد النحوي، كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وبعض ما يتعلق بهما من عناصر أخرى، كالإسناد إلى الضمير المستتر وجوباً، وهذه المباحث التي يتناولها هذا الفصل تبين ملامح الاختزال اللغوي في عناصر الإسناد النحوي في اللغة العربية، إذ من خلال عناصر الإسناد يتكون الكلام، وبهما - أي المسند والمسند إليه - يصل المتكلم إلى الدلالات التي يريدها، وفيما يلي بيان لأثر الاختزال في هذه العناصر الأساسية في العملية التواصلية العربية.

1.2 الاختزال في حذف المبتدأ وجوباً:

الأصل في الجملة الاسمية العربية أن تكون مشتملة على عنصري الإسناد فيها، المبتدأ وهو المسند إليه، والخبر، وهو المسند، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما من أجل تمام الإسناد في نظام الجملة الاسمية العربية، يقول سيبويه: "وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"(1).

غير أن هناك بعض الحالات التي ذكرها النحاة في كتبهم المختلفة تشير إلى بعض الأحوال التي تطرأ على كل من المبتدأ والخبر، فقد يُحذف المبتدأ وقد يُحذف الخبر، وقد يكون ذلك الحذف وجوباً لازماً، وقد يكون ذلك الحذف جوازاً.

أما هذه الدراسة, فإنها ستسلط الحديث على حالات حذف المبتدأ وجوباً؛ لأن حذفه جوازاً لا يضفي على الحالة النحوية جانب الوجوب، ومن هنا فإن القول

---

(1) سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 23.

بالاختزال يبقى مرتبطاً بحالة الجواز تلك، دون الارتباط المطلق المتمثل بـالوجوب، فقد أشار النحاة إلى أن المبتدأ يُحذف وجوباً في حالات هي:

أولاً: إذا أُخبر عنه بنعت مقطوع، وأريد من ذلك النعت المدح أو الذم أو التـرحم، أما المدح فنحو: الحمد للهِ الحميدُ[1]، فإن لفظ الحميد خبر لمبتدأ محذوف يُقـدر بـ ـ "هو"، أي: هو الحميد.

ولقد حُذف هذا المبتدأ وجوباً من الجملة؛ وذلك لأن المعنى يمكـن تأديتـه دون إيراد المبتدأ، ومن هنا فإن اللغة لا تسعى نحو تكاثر الألفاظ على المعنى الواحد، لـذا حذفت هذا المبتدأ، فكان الاختزال ماثلاً في حذفه.

وقد يكون النعت لأجل الذم، نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيمُ، فـ "الرجيمُ"، في الجملة نعت مقطوع، وهو في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو"، غير أن ما جرى في الجملة السابقة من عدم إمكانية إظهار هذا المبتدأ يجري في هذه الجملـة أيضاً، لذا فإن حذف هذا المبتدأ يعد اختزالاً في الكلام، لأنه أزال عنصراً من الكلام، فاختصرت العبارة بناء على ذلك.

وقد يكون الحذف القصد منه الترحم، نحو: مررت بالعبدِ المـسكينُ، فالمـسكين أيضاً هي خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو"، وهذا الحذف أيضاً أضـفى رونقـاً مـن الاختزال في الكلام؛ إذ لو كانت الجملة على نحو: مررت بالعبد هو المسكينُ، لكـان اللفظ أكثر وأثقل، ومن هنا تخلصت اللغة من هذا الكلام الذي قد لا يؤدي فائدة كبيرة، إذ يُفهم معنى المبتدأ المحذوف دون ذكره، وهو كما أشرنا نمط من الاختزال.

ثانياً: ويحذف المبتدأ وجوباً في مثل قولنا: في ذمتي لأفعلن كذا، إذ إن التقدير في مثل هذا الكلام أن يقال: في ذمتي عهدي أو ميثاقي، فالمبتدأ محذوف وجوباً في هـذا النمط التركيبي[2].

إن المثال السابق الذي أشرنا إليه يمثل نمطاً آخر من الأنماط التركيبيـة التـي يستفاد من حذف المبتدأ فيها اختزال الكلام، إذ إن الجملة السابقة تعنـي فـي أدائهـا

([1]) ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 1، ص: 214.

([2]) الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (1998م). شرح الأشموني لألفية ابن مالـك، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 211.

اللغوي أن القصد من قولنا: في ذمتي لأفعلن، أي: عهدي أو ميثاقي، غير أن هذا المعنى المقصود لم يظهر من خلال التركيب وإنما ظهر من خلال سياق الكلام، فأي شخص يقول: في ذمتي لأفعلن كذا، يُفهم من كلامه أنه يضع على نفسه عهداً أو ميثاقاً، لذا اختصرت اللغة هذا التركيب من باب الاختزال كي تصل إلى المعنى بأقل قدر من الكلام، هذا علاوة على طبيعة السياقات التي ترد فيها مثل هذه الأنماط التركيبية، فإن الحذف بين لنا مدى المساحة الوقتية التي يمكن للمتكلم أن يقطعها من أجل أداء هذه الجملة في وقت قصير، إذ لا يقول المتكلم بمثل هذه العبارة إلا في حال يكون معها الوقت قصيراً للكلام، لذا لجأت اللغة أيضاً إلى حذف المبتدأ اختصاراً للكلام الذي لا يتناسب مع الوقت القليل.

ثالثاً: ومن المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ وجوباً قولهم: من أنت زيد، أي: من أنت مذكورك زيد، ففي هذا النمط يُحذف المبتدأ وجوباً، وقد رُوي مثل هذا القول بالرفع والنصب، أما الرفع فتأويله على ما مضى، وأما النصب فتأويله أنه منصوب بفعل محذوف وجوباً، تقديره: من أنت تذكر زيداً[1].

إن ما يهمنا في الكلام السابق حالة الرفع - في هذا الموضع على الأقل - إذ إن النحاة أولوا هذه الحالة بأن الاسم المرفوع خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: "مذكورك"، وهذا المبتدأ لم يُسمع عن العرب أنهم قد أظهروه، ومن هنا وصفه النحاة بالحذف الوجوبي، غير أن هذا الحذف قد أفادنا في الكلام أنه يمثل حالة من الاختزال اللغوي، إذ لو بقي الحال على ما هو مؤول به لقيل: من أنت مذكورك زيد، فهذه العبارة أكثر ألفاظاً من تلك العبارة المسموعة عن العرب، والمشتملة على مظهر الاختزال الذي يختصر الكلام ويختزله.

(1) الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 223.

رابعاً: يُحذف المبتدأ وجوباً إذا كان الخبر مصدراً مرفوعاً جيء به بدلاً من فعله، نحو: سمع وطاعة، أي: قولي سمع وطاعة، أو أمري سمع وطاعة، ففي هذه الحالة كما نرى قُدر الخبر فيها تقديراً[1].

وفي هذه الحالة أيضاً نرى ملمح الاختزال ماثلاً في حذف المبتدأ، إذ الأساس في الكلام أن يقال: أمري سمع وطاعة، غير أن لفظ أمري" الذي هو المبتدأ يمكن أن يُفهم من خلال سياق اللفظ بالخبر، أو سياق المقام، لذا فإن اللغة لما رأت أن ما يمكن أن يؤدى بخبر دون مبتدأ ويستقيم الكلام أولى من أن يؤدى بمبتدأ وخبر، لذا حُذف المبتدأ وجوباً في هذا النمط التركيبي، وأفادنا ذلك شيئاً من الاختزال في اللغة.

وبذلك يظهر لنا الاختزال في حذف المبتدأ وجوباً، إذ إن الجملة التي حُذف فيها المبتدأ وجوباً تمثل المعنى المطلوب ضمن سياقها، ومن هنا فلا فائدة كبيرة ترتجى من ذكر المبتدأ، فقامت اللغة بحذفه وجوباً، وهو من باب التسهيل والاختصار والاختزال.

2.2 الاختزال في حذف الخبر وجوباً:

لا يختلف الحال من حيث طريقة المعالجة بين هذا المبحث وسابقه في الحديث عن الاختزال، فكما كان الحال سابقاً، يكون الحال الآن.

ويشير النحاة إلى أن الخبر يُحذف وجوباً في مواضع هي:

أولاً: إذا اقترن المبتدأ بواو المصاحبة، كقولهم: كل رجلٍ وضيعتُه، فالخبر محذوف وجوباً تقديره: متلازمان، ولقد حُذف الخبر في هذا النمط التركيبي لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة، كما أن الحذف كان واجباً لمقام الواو مقام مع[2].

يشير الموضع السابق إلى واحد من المواضع التي يُحذف فيها الخبر وجوباً، وذلك لأن المبتدأ يقترن بالواو التي تدل على المصاحبة، فإن الواو وما بعدها دلت ضمنياً على الخبر، فمن هنا فإن إيراد الخبر مرة أخرى يعد ضرباً من الكلام الزائد

([1]) ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 1، ص: 214، والأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 211.

([2]) المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 1، ص: 127.

الذي لا فائدة دلالية منه، ومن هنا حُذف الخبر: والتقدير كمـا ذكرنـا: كـل رجـل وضيعته متلازمان، فلفظ "متلازمان" خبر للمبتدأ، ومن هنا ظهر الاختزال في نحـو هذه الجملة، وهذا النمط التركيبي.

الثاني: أن يكون الخبر كوناً مطلقاً، وأن يكون المبتدأ بعد "لولا"، نحو قولك: لـولا زيد لأكرمتك، في بنيتها السطحية، أما في بنيتها العميقة فهي: لـولا زيـد موجـود لأكرمتك، فحُذف الخبر وجوباً في هذا النمط التركيبي[1].

لقد اشترط النحاة كما رأينا أن يكون الخبر كوناً مطلقاً، والسبب في هذا الـشرط أنه حين يكون الخبر كوناً مطلقاً فإن المعنى يكون مطلقاً مفهوماً مـن خـلال سـياق الكلام والمبتدأ دليل عليه، فحين يقال: لولا زيد لأكرمتك، فإن المعنـى دون شـك أن "لولا" أفادت امتناع الإكرام بسبب وجود زيد، لذا فإن معنى الوجود مفهوم ضمنياً من خلال السياق، ولا حاجة للمتكلم أن يذكر الخبر المفهوم من خلال سياق الكلمة، ومن هنا فإن حذف الخبر في مثل هذا النمط التركيبي دليل على اختزال الجملة من: لـولا زيد موجود لأكرمتك، إلى: لولا زيد لأكرمتك، وهو النمط المختزل الـذي اسـتقرت عليه اللغة.

ثالثاً: ويحذف الخبر وجوباً في مثل قولهم: لَعمرُك لأفعلن، والتقدير: لعمرك يميني أو قسمي لأفعلن، فحذف الخبر وجوباً في هذا النمط التركيبي الدال على القسم[2].

لقد أدت الجملة التركيبية السابقة دلالة القسم من خلال الطريقة المختزلة وهـي: لعمرك لأفعلن، فهذه الجملة المختزلة من قولنا: لعمرك قسمي لأفعلـن، أدت معناهـا المرتبط بها دون إيراد الخبر، واللغة تحاول أن تصل إلى المعاني دون أن تـستهلك كثيراً من الجهد والألفاظ في ذلك، ومن هنا فإنها حذفت هذا الخبر وجوباً، وذلك لدلالة القسم الموجودة في الجملة المختزلة أصلاً، ولا حاجة ماسة إلى إيراد الخبـر، وبـذا يظهر لنا الملمح الاختزالي في هذه الحالة التركيبية لحذف الخبر وجوباً.

---

(1) ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 1، ص: 217.

(2) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 317.

رابعاً: يحذف الخبر وجوباً إذا كانت الجملة مشتملة على حال سدت مسد الخبـر، نحو: ضربي العبد مسيئاً، إذ إن لفظ "مسيئاً" حال من "العبد"، ولا يجوز اعتبارها خبراً لأن المعنى لا يؤيدها، ومن هنا فإنها تعد حالاً سدت مسد الخبر المحذوف، والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئاً، فالحال هنا حلت محل جملة "كان" التي هي أصـلاً فـي موضع الخبر[1].

إن هذه الحالة التي يُحذف فيها الخبر وجوباً لا تختلف كثيـراً عـن الحـالات السابقة، غير أن ما يميز هذه الحالة أن التقدير فيها أوسع من التقدير فـي سـابقاتها، فالخبر هنا جملة "كان"، وهو ما اختلف عن الحالات السابقة التي كان فيها الخبر يُقدر بكلمة واحدة، أي خبر مفرد، أما هنا فالخبر جملة، وهذا ملمح أكثر اختزالاً من تلـك الحالات السابقة، إذ إن اختزال جملة بأكملها أكثر سهولة في اللغة من اختزال كلمـة واحدة، الأمر الذي يجعل من اختزال الخبر هاهنا أكثر تسهيلاً من الحالات السابقة.

وأخيراً: فإنه قد ظهر لنا كيف أن حذف الخبر وجوباً أدى إلى اختزال الجمل التي يرد فيها ذلك الحذف، ومن ناحية ثانية فإن ذلك الاختزال منح الجمـل مزيـداً مـن السهولة واليسر في نطقها، وما دام المعنى يؤدى بأقل عدد من الكلمات فإنه أولى أن يؤدى بالأقل، واللغة بطبعها تبتعد عن الإطالة في أداء المعاني، فما دام هناك طريقـة يمكن من خلالها تأدية المعنى نفسه بأقل عدد من الكلمات فإن اللغة تسير نحـو تلـك الطريقة، وتبتعد عن غيرها.

3.2 أثر أنواع الخبر في الاختزال:

يأتي الخبر في الجملة الاسمية وفق أنواع مختلفة، تلك الأنواع التي يأتي عليهـا الخبر منها ما هو مفرد، ومنها ما هو جملة، فأما المفرد فقد يأتي متضمناً للضمير، أو عارياً عنه، فأما المتضمن له فنحو قولنا: زيد غلامُك، غير أن البصريين لا يقولـون بأن هذا الخبر متضمن للضمير، وإنما قال بهذا القول الكوفيون فحسب، وهـذا عنـد البصريين هو العاري عن الضمير، أما المتضمن للضمير عند البصريين, فنحو قولنا:

---

(1) الأشموني. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 209.

زيد منطلقٌ، فـ ـ "منطلق" يتضمن ضميراً عائداً على المبتدأ، وأما الخبر جملة فهـو على أربعة أضرب: جملة فعلية مثل: زيد يحبك، وجملة اسمية، مثـل: زيـد أخـوه منطلق، وشرط، مثل: زيد إن تكرمه يشكرك، وظرفية، مثل: خالد في الدار، وهـذه الأنواع الأصل فيها أن يكون الخبر مفرداً[1].

لقد ظهر لنا من خلال الكلام السابق كيف أن الخبر يأتي شبه جملـة، غيـر أن العلماء لم يعبروا عن الخبر بأنه يأتي شبه جملة، وإنما قالوا إنه يأتي جملة، والتقـدير فيها: خالد استقر في الدار، غير أن الخبر في هذه الحالة قد حُذف، ولا بـد مـن أن يرجع عائد على المبتدأ في مثل هذا النمط التركيبي للخبر في الجملة الاسمية، ولقـد حُذف هذا العائد للعلم به، إذ مفهوم من قولنا: خالد في الدار أنه مستقر فيها[2].

ولقد بين سيبويه من قبل أن الخبر في مثل هذه الحالة وإن لم يُذكر وفق لفظه إلا أنه مفهوم من النية، فقولك مثلاً: زيد في الدار، أي: استقر فيها، فالخبر مفهـوم مـن خلال سياق الكلام، وهو محذوف[3].

ومن خلال الكلام السابق للنحاة والعلماء في هذا النوع من الخبر يتبين لنـا أن هذا النوع قد عده بعضهم من قبيل الجملة، فجعل الخبر الحقيقي الـذي هـو أسـاس الجملة في الكلام محذوفاً، وقدره بقوله: "استقر" أو "مستقر"، في حين أن بعض النحاة نظروا إلى هذه الجملة على أنها تامة المعالم، وأن الخبر كما يأتي مفرداً، وجملة، يأتي أيضاً شبه جملة ظرفية أو مكونة من الجار والمجرور، وذلك نحو: زيد في الدار، فإما أن تجعل "في الدار" خبراً، أو أن تجعلها متعلقة بمحذوف خبـر تقـديره اسـتقر أو مستقر.

أما فيما يتعلق بمظهر الاختزال في هذه المسألة فإنه يتمثل في حـال أن تكـون شبه الجملة متعلقة بمحذوف خبر، فيكون الخبر مقدراً بـ "استقر أو مستقر"، وتكـون الجملة بناء على ذلك:

1. قبل الاختزال: زيد استقر في الدار.

---

(1) ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 1، ص: 334.

(2) انظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 44.

(3) سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 87.

2. بعد الاختزال: زيد في الدار.

ويفهم معنى الاستقرار من خلال سياق الجملة بعد اختزالها، فهذا هـو مظهـر الاختزال في هذا النمط التركيبي اللغوي، إذ به يمكن أن يؤدى الكلام وفق عدد أقـل من الكلمات، علاوة على جهد أقل بالنسبة للمتكلم.

أما إذا جعلنا شبه الجملة "في الدار" هي نفسها الخبـر، وأنهـا ليـست متعلقـة بمحذوف شيء، ففي هذه الحالة ينتفي وجود الاختزال، ولا يعود له أثـر؛ لأن أثـره يظهر في نواحي تقدير الخبر المحذوف.

4.2 الاختزال في حذف الفاعل "المبني للمجهول":

الأصل في الجملة الفعلية العربية أن تشتمل على ركنيهـا الأساسـيين الفعـل والفاعل، ومن أحكام الفاعل وجوب الذكر، ولكن قد تطرأ بعض المعاني والـدلالات على الجملة فيضطر المتكلم إلى حذف الفاعل، وذلك إذا كان الفاعل معلومـاً، نحـو: خُلِق الإنسان، فالخالق معروف وهو الله سبحانه وتعالى، ومن هنا فلا حاجـة لـذكر الفاعل، وقد يُحذف أيضاً للجهل به، مثل: كُسِر الزجاجُ، فإن الفاعل في هـذه الحالـة ليس معروفاً، لذا حل المفعول به محله، وقد يُحذف الفاعل أيضاً للخوف عليه، مثـل: قُتِل الرجل، فللخوف على الفاعل لم يُذكر، وقد يُحذف الفاعل تعظيماً له، مثل: غُفِـر الذنب، فالفاعل محذوف وهو الله سبحانه وتعالى تعظيماً له، وقد يُحذف أيضاً تحقيـراً له، مثل: أُغوِي آدم، لأن الذي أغواه إبليس، فحُذف الفاعل تحقيراً له، إلى غير ذلـك من الأحوال التي يُحذف فيها الفاعل[1].

وبناء على الحالات والأحوال السابقة التي ذُكرت فإن الفاعل في اللغة العربية قد يحذف من جملته، غير أن الحالات السابقة تبين أن الفاعل رغم حذفه من جملتـه إلا أنه يبقى معروفاً لدى المتلقي، ولا يعتريه شيء من الجهل أو الغموض، فما الحـذف هاهنا إلا مظهر من مظاهر الاختصار اللغوي.

([1]) ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 2، ص: 603.

وإذا حُذف الفاعل من الجملة فإن الفعل لا يبقى على حاله، وإنما تطـرأ عليـه بعض التغييرات الصوتية، وهي أن الفعل الماضي يُضم أوله، ويُكسر ما قبل آخـره، وأن الفعل المضارع يُضم أوله، ويُفتح ما قبل آخره، هذا في الأغلب الأعم، والقاعدة أوسع من ذلك، فالأفعال المعتلة لها حالتها الخاصة، والأفعال المسندة إلـى ضـمائر الرفع لها حالتها الخاصة أيضاً[1]، غير أن المقام لا يتسع لذكر جميع هذه الحـالات، علاوة على أن ذكرها لا يفيد شيئاً في موضوع الدراسة.

وهذا التغيير الحاصل في صيغة الفعل ماضياً كان أم مضارعاً له فائدته، وهـي الدلالة على أن الفعل مبني للمجهول، وأن المرفوع الذي يلي الفعـل لـيس الفاعـل الحقيقي، فكانت هذه الحركات في الفعل من أجل إزالة الالتباس بين الفاعل الحقيقـي وهذا الفاعل غير الحقيقي، لذا جيء بهذه الصيغة الثقيلة في اللفظ وذلك من أجل إزالة اللبس[2].

ومن خلال ما سبق يمكننا القول إنه يمكن التعرف إلى أن الفاعل محذوف فـي الجملة الفعلية من خلال أمرين:

الأول: دليل شكلي يتمثل بالحركات والسكنات التي تظهر على بنية الفعل الماضي أو المضارع، فهذه الحركات - الضمة والكسرة في الماضي والضمة والفتحـة فـي المضارع - تدل دلالة واضحة على أن الفعل مبني للمجهول، وأن المرفـوع بعـده نائب للفاعل وليس فاعلاً.

الثاني: دليل معنوي، ويتمثل باستحضار معنى الجملة العام، وسياق الكـلام، إذ إن السياق والمعنى العام للكلام يدلان على أن الفاعل محذوف في الجملة، وأن المرفـوع الذي يلي الفعل ما هو إلا نائب للفاعل.

---

(1) انظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (1980م). شرح ابن عقيل على ألفية ابـن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة سعيد جودت وشركاؤه، القاهرة - مصر، الطبعة العشرون، ج: 2، ص: 112.

(2) دنقوز. شمس الدين أحمد (1959م). شرحان على مراح الأرواح في علم الـصرف، مكتبـة ومطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة، ص: 63.

وعموماً فإن الأحوال التي ذكرها النحاة من قبل، التي تمثل حالات حذف الفاعل في العربية تمثل الدوافع الاختزالية للجملة الفعلية، إذ بسبب العلم بالفاعل اختزلت الجملة بحذف فاعلها، وبسبب الجهل بالفاعل أيضاً اختزلت الجملة بحذف فاعلها، والأمر نفسه مع بقية الأسباب التي أدت إلى حذف الفاعل من الجملة الفعلية، وهذا الحذف ما هو إلا اختزال للجملة بناء على سبب دلالي معين دفع بالمتكلم إلى حذف عنصر من عناصر الجملة تمثل بهذا الفاعل، ودل على ذلك الحذف بتغيير صيغة الفعل وبنيته الأساسية كي يبين للمتلقي أن هذه الجملة من قبيل المبني للمجهول وليس من قبيل المبني للمعلوم.

وفي نهاية هذا الفصل تشير الباحثة إلى ما يأتي:

أولاً: تظهر ملامح الاختزال في اللغة في باب العلامات والإسناد بشكل واضح تماماً، إذ تبين أن هذا الاختزال يسهم فعلاً في اختصار الجملة، وتسهيل التراكيب، وتقليل الجهد المبذول في الكلام.

ثانياً: يمكننا النظر إلى الاختزال في باب العلامات والإسناد على أنه ذو أوجه متعددة، ولا يقتصر الحال فيه على مظهر واحد فحسب، فتارة رأيناه يظهر من خلال العلامة الإعرابية، وتارة أخرى رأيناه يظهر من خلال العلامة الدالة على الجمع، وتارة ثالثة رأيناه يظهر من خلال تغير بنية الكلمة بأكملها، وأخرى رأيناه يظهر من خلال الحذف التركيبي.

ثالثاً: يمثل الاختزال نمطاً ذهنياً تسير وفقه اللغة دون أن تتقيد بقيد ما، وإنما يسير الاختزال وفق ما يسمح به منطق اللغة يفضي إلى اختصار في الكلام، وتسهيل في النطق، وتقليل من الجهد.

5.2 الاختزال في استتار الفاعل وجوباً:

يمكن لنا أن نجد ملامح الاختزال في اللغة من ناحية استتار الفاعل وجوباً، وحين نقول بأن الفاعل مستتر وجوباً فهذا يعني أن الفاعل نفسه ليس اسماً ظاهراً، إذ إن الاستتار ليس من خواص الأسماء الظاهرة، وإنما الحديث هنا سينصب على استتار الضمير الواقع في موضع الفاعل، ولقد خصصنا حالة الوجوب في الاستتار

لأنها قطعية الحدوث، فمن هنا يظهر مفهوم الاختزال فيها جلياً، في حين أن الاستتار الجوازي لا يمكن لنا أن نحكم عليه بالاختزال لأنه لا يخضع إلا لموقـف معـين، أو لطبيعة تركيبية معينة، ومن هنا فليس بالإمكان عده من قبيل الاختزال.

ويستتر الضمير في اللغة العربية وجوباً في حالات هي:

الحالة الأولى، أن يكون الضمير فاعلاً لفعل أمر مسند للمفرد المذكر المخاطـب، نحو: قم، فإنه في هذه الحالة يكون الضمير مستتراً وجوباً، ولا يصلح أن يقـال: قـم أنت[1].

وإذا كان ضمير الفاعل يستتر وجوباً إذا كان مسنداً إلى فعـل الأمـر الواحـد المذكر فكيف يمكننا أن نؤول قوله سبحانه وتعالى: "وقُلْنَا يا آدمُ اسكُن أَنْتَ وزوجُـك الْجنةَ وكُلَا مِنْها رغَدا حيثُ شِئْتُما ولَا تَقْربا هذِهِ الشجرةَ فَتَكُونَا مِن الظالِمِين[2]".

إن موضع الشاهد في الآية القرآنية الكريمة يتمثل بقوله سبحانه: "اسـكن أنـت وزوجك" والفاعل في مثل هذه الحالة التركيبية يتوجب أن يكون مستتراً وجوباً، لـذا فإن المفسرين، والنحاة قالوا بأن الضمير المنفصل "أنت" في الآية الكريمة جـاء فـي محل رفع توكيد للضمير المستتر وجوباً، ومن بين القائلين بذلك الـسمين الحلبـي[3]، وابن عادل الحنبلي[4]، في حين أن النحاة قد بينوا أن الضمير المنفـصل فـي الآيـة الكريمة توكيد لضمير الفاعل المستتر ومنهم سيبويه[5]، وابن جني[6]، وابـن هـشام الأنصاري[7].

---

(1) ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 1، ص: 103.

(2) سورة البقرة، آية: 35.

(3) السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 1، ص: 278.

(4) ابن عادل. اللباب في علوم الكتاب، ج: 1، ص: 546.

(5) سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 247.

(6) ابن جني. اللمع في العربية، ص: 96.

(7) ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسـف (1985م). مغنـي اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علـي حمـد الله، دار الفكـر، دمشق، سوريا، الطبعة السادسة، ص: 754.

وبناء على ما سبق, فإن اللغة العربية حين جعلت هذا الضمير مستتراً فقد أوجدت شيئاً من الاختزال في الكلام، وذلك أن الجملة كان يمكن أن تكون: قم أنت، واذهب أنت، ولكن حين كان فعل الأمر مسنداً إلى ضمير المفرد المذكر المخاطب لم يكن من الضرورة بمكان أن يورد الضمير في عقب فعل الأمر، لأن سياق الحال يدل على أن المخاطب مفرد مذكر، لذا كانت اللغة حريصة على اختزال هذا النمط التركيبي بأن جعلت الفاعل ـ وهو الضمير المستتر ـ واجب الاستتار.

الحالة الثانية: يستتر الضمير وجوباً في حالة أن يكون فاعلاً لفعل مضارع مبدوء بتاء المخاطب المفرد المذكر، مثل: تقوم، في حين إذا كانت التاء للغائبة، مثل: هند تقوم، فإن الاستتار في هذه الحالة يكون جوازاً لا وجوباً(1).

لقد أشار الأزهري إلى أن هذه الحالة من حالات استتار الضمير وجوباً قد تتشابه مع حالة تركيبية أخرى، هي حالة الإسناد إلى الغائبة المفردة، فإن هذه الحالة لا تشتمل على استتار وجوبي للضمير، وإنما استتر الضمير فيها جوازاً.

إن التركيب الأساسي في أصل اللغة يوجب وجود الفاعل في هذا التركيب المشتمل على إسناد وجوبي، فالأصل أن يقال مثلاً: عليك أن تفعلَ أنت كذا، غير أن اللغة قد اختزلت هذا التركيب المشتمل على الفاعل بسبب وجود ما يدل على ذلك الفاعل، فقالوا: عليك أن تفعل كذا، بحذف الفاعل وجوباً من التركيب اللغوي في العبارة السابقة ومثيلاتها، ومن هنا يظهر الاختزال في هذا النمط التركيبي في اللغة.

الحالة الثالثة: يستتر الضمير وجوباً إذا كان الفاعل ضميراً لفعل مضارع مبدوءٍ بالنون، أي أنه للمتكلمين، مثل: نستعين، ففي هذا الفعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: نستعين نحن(2).

وفي هذه الحالة أيضاً يظهر لنا أثر الاختزال المتمثل بحذف الفاعل من تركيب الجملة، وهو في واقع أمره ضمير دال على الجماعة، غير أن هذا الحذف الذي أوجد الاختزال لم يكن حذفاً دون إبقاء ما يدل على المحذوف، بل بقي الفعل المضارع المبدوء بالنون الدالة على جماعة المتكلمين، وهذه النون هي التي تدلنا على ما اختُزل

(1) الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 101.

(2) انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 1، ص: 103.

من العبارة التركيبية في الجملة السابقة، وهي التي سوغت أن يُحذف الفاعل في مثل هذا التركيب.

الحالة الرابعة: وهذه الحالة شبيهة بالحالة السابقة، إذ هي تختص بالمتكلم، فيستتر ضمير الفاعل مع الفعل المضارع المبدوء بهمزة المتكلم وجوباً[1]، وذلك نحو قولنا: أعبدُ اللهَ، فالفاعل تقديره: أعبد أنا الله.

إن هذه الحالة التركيبية في إسناد الفعل المضارع إلى فاعله تقودنا إلى الأصل اللغوي الذي تقوم عليه اللغة في مدلولها العام، وهو أن الأصل أن يقال في الدلالة العامة للعبارة التركيبية: أعبد أنا الله، غير أن اللغة اختزلت هذه العبارة بحذف فاعلها بسبب أن في الجملة ما يدل على أن الفاعل هو المتكلم، وما دامت الدلالة مستقيمة فلا حاجة إلى إيراد عنصرين من الكلام للدلالة على معنى واحد بعينه، وإنما الأصل أن يدل شيء واحد على المعنى الواحد، وهذه القاعدة هي الأساس في فكرة الاختزال اللغوي.

الحالة الخامسة: ولقد أشار ابن هشام إلى أنه لا يرى هذه الحالة صحيحة تماماً في مسألة استتار الضمير، وهي أن يكون الضمير فاعلاً لحاشى وخلا وعدا في الاستثناء، وكي لا يكون حكمنا تعسفياً على ابن هشام نورد نصه في ذلك، إذ يقول: "وينقسم المستتر إلى مستتر وجوبا، وهو: ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو: المرفوع بأمر الواحد، كـ "قم" أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد، كـ "تقوم" أو بمضارع مبدوء بالهمزة، كـ "أقوم" أو بالنون، كـ "نقوم" أو بفعل استثناء، كـ "خلا، وعدا"، ولا يكون في نحو قولك: "قاموا ما خلا زيدا، وما عدا عمرا، ولا يكون زيدا" أو بأفعل في التعجب أو بأفعل التفضيل، كـ "ما أحسن الزيدين"[2].

فمن خلال نص ابن هشام السابق يتضح لنا أنه لا يعد الضمير مستتراً وجوباً في نحو: ما خلا زيدا، وهو أحسن الزيدين، في حين أن غيره من النحاة عد الضمير في مثل هذه الحالة مستتراً وجوباً[3].

([1]) الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 102.

([2]) ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 1، ص: 103.

([3]) انظر مثلاً: الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 102.

وأياً يكن الأمر من حيث استتار الضمير أو عدمه في مثل هاتين الحالتين في النحو، فإن الضمير إذا استتر يكون مظهراً من مظاهر الاختزال المتمثلة بحذف ذلك الفاعل، وإن لم يكن الأمر على ذلك فإن مثل هذه الأنماط الكلامية لا تدخل ضمن إطار الاختزال اللغوي، ولا يصلح الحديث عنها.

وأخيراً في النهاية يمكننا الإشارة إلى ما يأتي:

أولاً: يكون الاختزال في حذف الضمير وجوباً وليس جوازاً، لأن الحذف الوجوبي يحتم الحذف، ويوجب الاختزال، في حين أن الحذف الجوازي لا يمكن النظر إليه على أساس فكرة الاختزال إلا من خلال المثال المخصوص بالحذف فحسب.

ثانياً: يكون الاختزال في هذا النمط مختصاً بحذف ضمير الفاعل مع وجود ما يدل عليه في الكلام، إذ لا يمكن الحذف دون دليل بالنسبة للفاعل.

6.2 الاختزال في حذف الفعل:

الأصل في تكوين الجملة الفعلية أن يُذكر فيها الفعل والفاعل، على أساس أنهما عمدتا الكلام في الجملة الفعلية، ولا يتم الكلام إلا بهما، غير أن هناك بعض الحالات التي يُحذف فيها الفعل، وهي خاصة في أكثرها بالأساليب النحوية المختلفة، وهو ما سنعالجه في فصل مقبل بإذن الله تعالى، وهناك بعض الحالات التركيبية التي يُحذف فيها الفعل ولا يصلح ذكره، وهي ما كان من حذف الفعل بعد "إذا" الشرطية، وبعد "إن" الشرطية أيضاً، إذ لا يلي هاتين الأداتين إلا اسم، وهذا الاسم مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور(1).

وبناء على ما سبق يتضح لنا أن الاسم المرتفع بعد "إذا" الشرطية، و"إن" الشرطية أيضاً إنما هو فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور في الجملة، وكي نبين كل ما يتصل بهذا الجانب من الاختزال نضرب له الشواهد الآتية من كتاب الله تعالى.

---

(1) انظر: المبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 78 ـ 79، وابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الرابعة، ج: 2، ص: 387، والكرمي، دليل الطالبين، ص: 38.

يقول سبحانه: "إِذَا السماءُ انْشَقتْ"[1].

لقد أشار بعض المفسرين إلى أن حذف الفعل في هذه الآية الكريمة آتٍ من أنه مفهوم ضمناً من خلال السياق، فالتقدير إذا انشقت السماء انشقت، فالسياق يدلنا على معنى الفعل المحذوف[2].

وعلاوة على ذلك فإن بعض المفسرين بين العلة في اعتبار أن الاسم المرتفع بعد إذا" الشرطية في هذه الآية الكريمة، وهي أنه لا يليها إلا فعل، ولما وليها اسم في مثل هذه الآية الكريمة وجب تقدير فعل محذوف من الكلام، فصار التقدير بناء على ذلك: إذا انشقت السماء انشقت[3].

وحيث أشار المفسرون إلى حذف الفعل في هذه الآية الكريمة أشار أيضاً النحاة إلى المعنى نفسه في الآية، ونجد هذه الإشارة عند ابن عقيل[4]، والجوجري[5]، والأزهري[6].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الأصل في الجملة في الآية القرآنية الكريمة أن تكون وفق ما يأتي:

1- إذا انشقت السماء انشقت.

([1]) سورة الانشقاق، آية: 1.

([2]) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (1422هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ج: 5، ص: 457.

([3]) القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان (1992م). فتح البيان في مقاصد القرآن، عني بطبعه وقدم له وراجعه: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، ج: 15، ص: 143.

([4]) ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 86.

([5]) الجوجري. شرح شذور الذهب، ص: 343.

([6]) الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 701، وانظر: الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (1996م). موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص: 96.

وهذه هي الجملة الأصيلة قبل تعرضها لفعل الاختزال المتمثل بحـذف الفعـل الأول لدلالة الفعل الثاني عليه، إذ ما دام الكلام يدل على المعنى فلا حاجـة باللغـة لزيادة الألفاظ على المعنى الواحد، فصارت الجملة:

2- إذا السماءُ انشقت.

فهذه الجملة هي التي نتجت في اللغة بعد اختزال الجملة السابقة، والـسبب فـي اختزالها أن المعنى الذي أمكن تأديته بهذه الجملة أولى من المعنى الذي يؤدى بالجملة غير المختزلة، والأصل تقليل الجهد في اللفظ والنطق، لذا تعرضت مثل هذه الجملـة للاختزال.

وفي موضع آخر من كتاب الله تعالى ورد فيه هذا النمط التركيبي ولكن مع "إن" الشرطية، يقول سبحانه وتعالى: " وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ"[1].

يشير المفسرون إلى أن المعنى في الآية القرآنية الكريمة "وإن استجارك أحد من المشركين"، على تقدير الفعل بعد "إن" الشرطية، لأن هذا الحرف لا يليه إلا الفعـل، ولا يمكن أن يليه الاسم[2].

ويبين الزمخشري أن أداة الشرط "إن" في الآية القرآنية الكريمة لا يمكن أن يليها المبتدأ، وإنما يُقدر فعل يفسره الفعل الموجود في الكلام، فالآيـة علـى تقـدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك[3].

ولم يختلف كلام النحاة عن كلام المفسرين عموماً، فقـد أشـاروا إلـى أن "إن" الشرطية لا يليها إلا الفعل، وإذا وليها الاسم فإنه يُقدر فعل يفسره الفعل المذكور فـي

([1]) سورة التوبة، آية: 6.

([2]) الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002م). الكشف والبيان عن تفسير القـرآن، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ج: 5، ص: 13.

([3]) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1407هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ج: 2، ص: 248.

الكلام، ومن القائلين بذلك العكبري[1]، والمرادي[2]، وابن هـشام[3]، والأشـموني[4]، وغيرهم من النحاة.

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نتبين مظهر الاختزال في الجملة السابقة التي تمثل جزءاً من الآية القرآنية الكريمة، إذ الأساس فيها قبل أن تتعرض للاختزال أن يقال:

إن استجارك أحد من المشركين استجارك.

فلما كان الفعلان يؤديان المعنى نفسه في الجملة، وكانـت اللغـة تنحـو نحـو الوصول إلى الدلالات المختلفة بأقل قدر من الألفاظ فقد حُذف الفعل الأول من قبيـل اختزال الكلام، فصارت الجملة:

وإن أحد من المشركين استجارك.

إن هذا الاختزال أدى إلى سهولة في اللفظ، ووضوح في التركيب، علاوة علـى التقليل من الجهد المبذول من أجل الوصول إلى المعنى المراد، وزيادة على ذلك كلـه فإنه سلوك لغوي رأيناه في مظاهر كثيرة نحوياً وسنراه صرفياً فيما هو آتٍ.

وفي نهاية هذا الفصل فإنه يتبين لنا كيف أن اللغة العربية سعت إلى التخلص من كثير من أشكال التراكيب المجهدة للمتكلم من جهة، أو المتلقي من جهة أخرى، وهذه الملامح التي تخلصت منها اللغة جعلت من طبيعتها طبيعـة اختزاليـة ذات ملامـح انفعالية في كثير من الأحيان، ولم يكن هذا الاختزال مقصوراً على جانب دون آخر، وإنما ظهرت ملامحه حتى في أكثر التراكيب العربية تعقيداً وهو الجانب الإسنادي، إذ إن التركيب الإسنادي يصعب خرقه في العربية، غير أن الحاجة إلى الإسناد جعلـت من اللغة سبيلاً للوصول إلى نواحي الاختزال المختلفة ضمن كافة أشكاله الإسـنادية وغير الإسنادية، وهذا ما اتضح لنا من خلال صفحات الفصل السابق.

([1]) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 57.

([2]) المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 587.

([3]) ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 2، ص: 79.

([4]) الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 396.

الفصل الثالث

الاختزال في الأساليب النحوية المختلفة

يأخذ الأسلوب معناه اللغوي من الدلالة على الطريق الواضح المستقيم المستوي، ومن هنا أخذنا قولنا "أساليب القول" أي ضروبا منه، فكـأن أسـلوب القـول صـار كالطريقة في الكلام[1]، ومن لفظ الأسلوب أيضاً أُخِذت أنواع الطرق في الفن والأدب، فيُقال أساليب الفن[2]، وإذا امتد الشجر وطال واخضر فإن العرب تقول له سلب، وهو ارتباط وثيق بالمعنى اللغوي للأسلوب[3].

أما الأسلوب النحوي, فإن الباحثة لا تجد تعريفاً جامعاً لهذا المصطلح اللغـوي، غير أنها تجد بعض الإشارات التي ذكرها النحاة في كتبهم المختلفة والتي تشير فـي دورها إلى الأسلوب من الناحية التركيبية والدلالية، فقالوا مثلاً: أسـلوب الاسـتفهام، قاصدين بهذه العبارة ذلك الشكل التركيبي المخصص لأسـلوب الاسـتفهام، وتلـك الوظيفة الدلالية التي يؤديها أسلوب الاستفهام في الطبيعة اللغوية التركيبية[4]، ومـن خلال هذه الإشارات وأمثالها في كتب النحاة المختلفة يمكن للباحثة أن تخـرج بهـذا التعريف للأسلوب النحوي، وهو تلك الوظيفة الدلالية المرتبطة بشكل تركيبي معـين، بحيث تؤدى تلك الدلالة وفق ذلك الشكل التركيبي بوجهها الأكمل، مع صعوبة أدائهـا وفق أي نمط تركيبي آخر.

وهذه الأساليب النحوية المختلفة والمتعددة تؤدي وظيفة دلالية مختصرة مكتملة، دون الحاجة إلى زيادة في الكلام، أو ترهل في التركيب، ما يجعـل تلـك الأسـاليب النحوية قادرة على تكثيف الدلالة العامة، واختصار النمط التركيبي المرتبط بالدلالـة

([1]) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (1996م). المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفـال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 309.

([2]) انظر: الحميري. شمس العلوم، ج: 5، ص: 3158.

([3]) الكفوي. الكليات، ص: 82 ـ 83.

([4]) انظر مثلاً: ابن جني، أبو الفتح عثمان (2000م). سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلميـة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 173، 368، 400.

بطريقة اختزالية متقنة، فهذا التكثيف الدلالي، وذلك الاختصار التركيبي يمكن لنا أن نصفه بأنه اختزال لغوي ناشئ من طبيعة الأساليب النحوية، وهو ما ستناقشه الباحثة في هذا الفصل.

1.3 الاختزال في أسلوب الحذف:

لقد تطرقت هذه الدراسة في فصل سبق إلى الحديث عن موضوع الاختزال في جزء من باب الحذف، وذلك في نواحي حذف المبتدأ وحذف الخبر، وحذف الفاعل (المبني للمجهول)، وحذف الفعل، غير أن هذا الأسلوب النحوي لا ينحصر في هذه الأنماط التركيبية فحسب، بل إنه يتعدى ذلك إلى مجموعة أخرى كبيرة من أنماط الحذف في اللغة، تلك المجموعة الكبيرة لا يمكن لنا أن نحدها بحد، وإنما نقتصر الحديث على بعض صورها التركيبية، وما يميز هذه الصور - في أكثر أحيانها - أنها خاضعة للحذف الجوازي في اللغة، وليست خاضعة للحذف الوجوبي كما مر بنا.

ولأهمية الحذف في الاختزال رأينا في ما مضى أن الاختزال قد يُعبر عنه في بعض الأحيان بالحذف، إذ قال الزبيدي في تعريف الاختزال: والاختزال الحذف[1]، ما يدل على أن الحذف عنصر مهم جداً في العملية الاختزالية اللغوية.

ولقد تنبه العلماء العرب القدماء إلى طبيعة الحذف الاختزالية، إذ وصفوه أنه من مظان الاختصار والإيجاز[2]، فهذا الوصف بالاختصار والإيجاز ما هو إلا وصف الطبيعة الاختزالية لأسلوب الحذف النحوي، غير أنه بعبارة تختلف عن عبارة هذه الدراسة. ولما كان الحال كذلك في الحذف يختص بالاختصار والإيجاز فإن بعض النحاة رأوا أنه أولى من الزيادة، حتى لو كان الحذف واقعاً على عنصر أساسي من عناصر الكلام، كأن يقع الحذف على حرف من الحروف الأصيلة في الكلمة، فإن هذا الحذف ضرب من الاختصار، وهو أولى من الزيادة[3].

([1]) الزبيدي. تاج العروس، ج: 28، ص: 406.

([2]) ابن جني. الخصائص، ج: 3، ص: 97.

([3]) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 1، ص: 207.

ويقول الجرجاني في الحذف: " هو باب دقيقُ المسلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به تَرك الذِكْر، أَفْصح من الذكْر، والصمتَ عن الإفادةِ، أَزيد للإفادة، وتَجدُك أَنْطَقَ ما تكونُ إِذا لم تَنْطِقْ، وأَتم ما تكونُ بياناً إذا لم تبن"[1].

ويشير النحاة إلى أن الحذف لا يكون وفق مرتبة واحدة، بل يختلف من حالة إلى أخرى، فإنك تجدهم يقولون بأن الحذف في المفعولين أولى من الواحد، والحذف في الثلاثة أحسن من الاثنين، وهكذا، فهم يجعلون الحذف مراتب، كما يفاضلون بين هذه المراتب[2].

وفيما هو آتٍ سنتطرق للحديث عن بعض الأمثلة التي يُحذَف فيها بعض العناصر التركيبية جوازاً؛ لأننا قد بينا من قبل أن الحديث سينصب عن الحذف الجوازي، ومن ذلك أنه يصلح حذف عامل النصب في الحال، وتبقى الحال دون ذكر ناصب لها، وإنما يدل السياق على ذلك، ومن الأمثلة عليه قوله سبحانه وتعالى: "بلَى قَادِرِين علَى أَن نُسوي بنَانَهُ"[3]، إذ إن "قادرين" هاهنا منصوبة على أنها حال، غير أن العامل محذوف، وتقديره: نجمع، لأن الآية السابقة دلت عليه[4].

([1]) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (1992م). دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ودار المدني، جدة، السعودية، الطبعة الثالثة، ص: 146.

([2]) السيوطي. همع الهوامع، ج: 1، ص: 346.

([3]) سورة الإنسان، آية: 4.

([4]) السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله (1974م). شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 118.

ولقـد أورد المفسـرون أيضاً حديثـاً عن أن لفـظ "قادريـن" فـي الآيـة الكريمـة حـال، ومن بيـن هـؤلاء الكرمـاني[1]، والقرطبـي[2]، وابـن عـادل الحنبلي[3].

لقد استطاع أسلوب الحذف أن يختزل الجملة والتركيب في الآية الـسابقة، إذ إن المعنى: يجمع بنانه قادرين، فدخل أسلوب الحذف في الكلام، فاستطاع أن يختزل هذه العبارة إلى عبارة أقل في تركيبها وجهدها، وهي ما وردت في الآية الكريمة: (بلـى قادرين على أن نسوي بنانه).

ومن بين الأمثلة التي نطرحها لبيان أثر الحذف في اختزال بعـض التراكيـب اللغوية ما ذكره النحاة من جواز حذف "كـان" مـع اسـمها إذا تلـت "إن" أو "لـو" الشرطيتين، كقولنا: المرء مجزي بعمله إن خيراً فخير، وإن شراً فشر[4].

إن الأولى في النمط التركيبي السابق أن يكون: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير، وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر، غير أن هذه العناصر التركيبية "كان عمله" قد حُذفت من الكلام لارتباطها بمجموعة من الشواهد المسموعة عن العرب، التي تدل على أن "كان" مع اسمها تُحذف إذا تلت إحدى هاتين الأداتين الشرطيتين، علاوة على طبيعـة السياق الكلامي الذي ترد فيه مثل هذه الاستعمالات اللغوية.

إن هذا الحذف الذي طرأ على الجملة الشرطية لم يكن حذفاً لمجرد الحذف، بل هو نمط اختزالي لغوي مرتبط بأسلوب الحذف في اللغة، إذ استطاعت اللغة أن تعبر عن الدلالة المخصصة لمثل هذه العبارة بعدد أقل من الكلمات والألفاظ، وهذا يعنـي

([1]) الكرماني، أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر (د.ت). غرائب التفسير وعجائب التأويل، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، لبنان، ج: 2، ص: 1240.

([2]) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (1964م). الجامع لأحكام القرآن، تحقيـق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ج: 19، ص: 93.

([3]) ابن عادل. اللباب في علوم الكتاب، ج: 19، ص: 546.

([4]) المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 1، ص: 502، والأشموني. شرح الأشموني لألفيـة ابن مالك، ج: 1، ص: 250.

اختزال تلك الألفاظ والكلمات، والاستعاضة عنها بذلك النمط التركيبي المختزل القريب إلى الذهن، والبسيط في طبيعة تلقيه من العقل.

ومن أنماط الحذف أيضاً التي لها أثر في الاختزال ما يكون من حذف المفعول به، حتى إن حذفه في بعض الأحيان يكون نسياً منسياً، ومن ذلك ما يقال: فلان يعطي ويمنع، والقصد فلان يعطي الشيء ويمنع الشيء، غير أن المفعول به قد حُذف هاهنا[1].

إن الأولى بالتركيب السابق أن يشتمل على المفعول به، وأن يأخذ الفعل المتعدي مفعوله كما هو مقرر له وفق الأساس التقعيدي الموضوع أصلاً ضمن القاعدة النحوية الثابتة، فالفعل إذا كان متعدياً يتوجب أن يأخذ مفعوله، غير أنه في مثل التركيب السابق لم يأخذ ذلك المفعول.

إن الأصل في الجملة السابقة أن يقال: فلان يُعطي شيئاً ويمنع شيئاً، غير أن العبارة لم تشتمل على المفعول به، وإنما حُذف ذلك المفعول، وترى الباحثة أن هذا الحذف كان على سبيل الاختصار والاختزال في الكلام، إذ إن عبارة "فلان يعطي ويمنع" تؤدي المعنى المنوط بها دون مجيء المفعول به، لذا فإن الحذف في هذه العبارة يؤدي إلى فائدة اختزالية كبيرة، جنحت اللغة إليها من أجل الوصول إلى سهولة أكبر، ويسر أكثر في العبارة التركيبية.

وثمة بعض الأنماط الأخرى للحذف لا نتطرق للحديث عنها هاهنا، وإنما سيأتي الحديث عنها ضمن المباحث اللاحقة من هذا الفصل، كأسلوبي الإغراء والتحذير، والنداء، والاستثناء، والتعجب، وغيرها، إذ إنها جميعاً تمثل نمطاً من أنماط الحذف في اللغة.

(1) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 79.

2.3 الاختزال في أسلوب الحصر والقصر:

يشير مصطلح الحصر إلى المنع عما شأن الشيء أن يكون مستعملا فيه، كمـا قيل بأن معناه التضييق، وقيل بأنه إيراد الشيء على عدد معين، فينحصر الشيء بذلك العدد[1].

ويبين الكفوي معنى الحصر قائلاً: إن معناه نفي غير المذكور وإثبات المذكور، فإذا قلت: ما ضربتُ إلا زيداً، كنت نفيت الضرب عن غير زيد، وأثبته لزيد، وهـذا زائد على الاختصاص، لأن الاختصاص إعطاء الحكم للشيء والسكوت عما عـداه، وما عليه الأكثر أن الاختصاص هو الحصر نفسه لأنه يفيد مفاده[2].

أما الأحمد نكري فيعرف الحصر بأنه "إيراد الشيء على عدد معِين ومِنْه حصر الْمقسم فِي الْأَقْسَام وهُو على أَنْواع لِأَن الْجزم بالانحصار إِن كَـان حاصِـلا بِمُجـرد مُلَاحظَة مفْهُوم الْأَقْسَام من غير استعانة بِأَمر آخر بِأَن يكون دائرا بين النفْي والْإِثْبات فعقلي وإِن كَان مستفادا من دِلِيل يدل على امتنَاع قسم آخر (فقطعي) أَي يقينـي وإِن كَان مستفادا من تتبع (فاستقرائي) وإِن حصل من مُلَاحظَة مُنَاسـبة تمـايز وتخـالف اعتبرها الْجاعِل الْقَاسِم"[3].

وغالباً ما يرد الحصر في النحو إلى جوار القصر، والقصر في اللغة الحـبس، يقال، قصرت اللقحة على فرس، إذا جعلت لبنها له لا لغيـره، وفـي الاصـطلاح: تخصيص شيء بشيء وحصره فيه، ويـسمى الأمـر الأول: مقـصورا، والثـاني: مقصورا عليه، كقولنا في القصر بين المبتدأ والخبر: إنما زيـد قـائم وبـين الفعـل والفاعل، نحو: ما ضربت إلا زيدا[4].

([1]) المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 141.

([2]) الكفوي. الكليات، ص: 59.

([3]) الأحمد نكري. دستور العلماء، ج: 2، ص: 26.

([4]) الجرجاني. التعريفات، ص: 175.

ونجد المناوي يذكر التعريف السابق نفسه تقريباً، إذ يقول: "تخـصيص شـيء بشيء، وحصره فيه. ويسمى الأول مقصورا والثاني مقصورا عليه، كقولنا في القصر بين المبتدأ والخبر: إنما زيد قائم، وبين الفعل والفاعل: ما ضربت إلا زيدا"(1).

ومن خلال تعريف القصر يتضح لنا أن اللغويين والنحاة قد تنـاولوا موضـوع الحصر والقصر وفق جانب واحد فحسب، أي أنهم عدوا في أكثر الأحيان أن الحصر بمعنى القصر، يدلنا على ذلك ما رأيناه من خلال تعريفاتهما فيما سبق.

ولا يأتي الحصر والقصر إلا وفق نظام معين من التراكيب والأدوات، فإذا مـا وُجِدت الأداة المخصصة للحصر والقصر فإنه يمكن لنا أن نحكم على الجملة بأنها من باب الحصر والقصر، وأشهر تلك الأدوات هي "ما وإلا"، مثل: ما جـاءني إلا زيـد، و"إنما" نحو: إنما العلمُ نور، فلقد حُصر المبتدأ في الخبر، وحصر الفعل في الفاعل(2)، وهذه الفائدة إنما توصلنا إليها من خلال أداة الحصر تلك.

فجملة "ما جاءني إلا زيد" تمثل جملة مختزلة بواسطة ذلك الأسـلوب النحـوي "أسلوب الحصر والقصر"، إذ تمكن ذلك الأسلوب من أداء المعنى المرتبط بانحـصار المجيء في زيد من خلال تلك الأدوات، إذ الأصل في مثل هذه الجملة أن يقال:

جاءني زيد ولم يأتِني أحد غيره(3).

لكن هذا المعنى توصلت إليه اللغة من خلال أسلوب نحوي متقن هـو الحـصر والقصر، كما استطاع هذا الأسلوب أن يختزل تلك الجملة التي تصف طبيعة المجيء عند زيد، وبينت المعنى بأقل قدر من الكلمات.

أما الحصر والقصر بـ "إنما" كالمثال السابق فإن المثال يقول:

إنما العلمُ نور.

ومعنى هذا التركيب إذا أخذنا بعين الاعتبار توضيح الحصر بالألفاظ هو:

العلمُ نور وليس العلم أي شيء آخر.

---

(1) المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 272.

(2) انظر: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 1، ص: 370.

(3) انظر في طبيعة هذا التركيب ومعناه: السكاكي. مفتاح العلوم، ص: 290. بيـروت، لبنـان، الطبعة الثانية، ص: 290.

فالجملة التالية لجملة: العلمُ نور، تمثل التوضيح اللفظي للحصر والقصر في الاستعمال اللغوي، ذلك الحصر والقصر الذي استطاعت اللغة أن تؤديه وفق نظامها التركيبي المخصص للحصر والقصر، ما يدفع إلى الوصول إلى المعنى المراد من خلال تلك الطبيعة التركيبية الاختزالية، واختصار كثير من الألفاظ التي تصف التركيب من أجل الوصول إلى الدلالة المطلوبة، الأمر الذي اختصرته تلك الأداة المخصصة للحصر والقصر.

ومن الأنماط التركيبية التي يأتي وفقها الحصر والقصر في اللغة العربية تقديم ما حقه التأخير، فمثلاً حين يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل يكون الاهتمام بالمفعول به أكثر من الاهتمام بالفعل والفاعل، فيكون الأمر على ذلك محصوراً ومقصوراً عليه، إذ التقديم والتأخير يفيد الحصر والقصر، مثل قوله سبحانه وتعالى: "إياك نعبدُ وإياك نستعينُ[1]"، إذ تقدم المفعول به: "إياك" على الفعل والفاعل، والفائدة هنا حصر العبادة وقصرها بالله تعالى، كما تفيد حصر الاستعانة وقصرها بالله تعالى[2].

إن العبارة المختزلة في الآية الكريمة هي: إياك نعبد، وهي تفيد حصر العبادة وقصرها بالله تعالى، ولو أردنا أن نؤدي هذا المعنى بغير أسلوب القصر النحوي لقلنا: نعبدك أنت وحدك، أو نعبدك ولا نعبد غيرك، أو أي عبارة أخرى تفيد معنى عدم عبادة غير الله تعالى، غير أن هذا الأسلوب النحوي استطاع أن يؤدي هذا المعنى بغير تكلف أولاً، وبطريقة مختزلة للألفاظ والكلمات.

وبهذا يظهر لنا كيف أن أسلوب الحصر والقصر في اللغة العربية يستطيع أن يختزل الألفاظ والمعاني ضمن العبارات المختلفة، كما أنه يؤدي إلى سهولة في النطق، ويسر في الكلام، علاوة على تقليل الجهد المبذول في نطق العبارات والألفاظ لو لم يوجد هذا الأسلوب النحوي المختزل.

([1]) سورة الفاتحة، آية: 5.

([2]) السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (1992م). نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص: 157، والمرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 1، ص: 368 ـ 370.

3.3 الاختزال في أسلوب الاستثناء:

وكما تبين لنا سابقاً أثر بعض الأساليب النحوية في الاختـزال اللغـوي، فـإن أسلوب الاستثناء واحد من بين تلك الأساليب التي لها أثرها أيضاً في طبيعة الاختزال اللغوي.

يقول الجرجاني في تعريف الاستثناء: "إخراج الشيء من الشيء؛ لولا الإخراج لوجب دخوله فيه، وهذا يتناول المتصل حقيقة وحكمـا، ويتنـاول المنفـصل حكمـا فقط"[1].

ولقد أشار بعض العلماء إلى أن ما يختص بالاستثناء من أجل إخراج الشيء من غيره هي "إلا" وما قام مقامها[2]، وأشار بعضهم إلى اشتراط أن يكون المتكلم واحـداً في الجملة التي وقع فيها الاستثناء بنحو "إلا"[3].

والاستثناء إيراد لفظ يقتضي دفع بعض ما يوجبه عموم لفظ متقـدم أو يقتـضي رفع حكم اللفظ كما هو، فالأول نحو "قُلْ لا أَجِدُ فِي ما أُوحِيَ إِلَيَّ"[4]، والثـاني نحـو لأفعلن إن شاء الله تعالى[5].

وعموماً فإن أهل الاصطلاح قد دار حديثهم عن مفهوم الاستثناء حـول قـضية أساسية تتمثل في أن الاستثناء عبارة عن طريقة في الكلام أو أسـلوب فـي المعنـى يقتضي إخراج شيء من حكم ما قبله، وهذا الإخراج يكون من خلال بعـض الأدوات اللغوية، وأشهرها "إلا" كما أشار العلماء من قبل.

([1]) الجرجاني. التعريفات، ص: 23.

([2]) السيوطي. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ص: 66.

([3]) السنيكي، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بـن زكريـا (1411هـ ـ). الحـدود الأنيقـة والتعريفات الدقيقة، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنـان، الطبعـة الأولى، ص: 84.

([4]) سورة الأنعام، آية: 145.

([5]) المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 47.

ويبين ابن الصائغ تعريف الاستثناء إذ يقول: "الاستثناء هو: إخراج شيءٍ مما دخل فيه غيرُه، أو إدخال شيء فيما خرج منه غيرُه، والاسم المستثنى ضد المستثنى منه. والاستثناء نوعان: متّصل، ومنقطع"[1].

وثمة مجموعة من الأدوات التي يمكن من خلالها الوصول إلى أسلوب الاستثناء في اللغة، وهي "إلا" وحاشى، وأكثر النحاة على عدهما حرفين، وليس ولا يكون، وهما فعلان، وخلا وعدا، مترددتان بين الفعلية والحرفية، واسمان وهما غير وسوى، فهذه الثمانية هي أدوات الاستثناء في اللغة العربية[2].

وعموماً فإن جميع هذه الأدوات التي تُستعمل للاستثناء في اللغة تدل على معنى "استثني" في الكلام، إذ أشار النحاة إلى هذا المعنى ضمن هذه الأدوات المختلفة، ومن هؤلاء الأنباري[3]، وابن الصائغ[4]، والمرادي[5]، وابن هشام[6].

إن هذا التفسير الذي أورده النحاة لأدوات الاستثناء يقودنا إلى اعتبار أن اللغة أرادت في أصل وضعها أن تبين معنى الفعل "استثني" في الكلام، فجعلت لذلك مجموعة من الأدوات التي حُمِلَتْ دلالة ذلك الفعل على المعنى، فصارت هذه الأدوات عنصراً فاعلاً في مسألة الاختزال في اللغة.

فقولنا مثلاً: جاء القوم إلا زيداً، يدل على معنى استثناء "زيد" من حكم المجيء الذي سبقت الإشارة إليه، والذي دل على هذا المعنى في هذا التركيب أداة "إلا" التي سبقت "زيداً" فكان الحكم على زيد بالخروج من الحكم السابق له.

([1]) ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (2004م). اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 66.

([2]) ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 2، ص: 220 ـ 221.

([3]) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين (2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 213.

([4]) ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 1، ص: 464.

([5]) المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 689.

([6]) ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 2، ص: 247، 248.

إذن فإن الدلالةَ الأصيلة في اللغة قصد استثناء "زيد" من حكم ما قبلـه، فكـأن المعنى: جاء القوم استثني زيداً من المجيء، غير أن هذه العبارة التي تمتاز بشيء من الطول استطاعتْ اللغةُ أن تتخلص منها تخلصاً لطيفاً تمثل بحالة تركيبيـة أسـلوبية ضمن أسلوب الاستثناء، فجاءت أداة الاستثناء "إلا" لتحل محل العناصر التي رأيناهـا في الجملة الوصفية لجملة الاستثناء.

ومعنى هذا أن أسلوب الاستثناء اختزل عبارة طويلة مكونة من فعـل وفاعـل "أستثني"، وشبه جملة "من المجيء"، للوصول إلى الدلالة المرتبطة بالتركيب، وذلك من خلال أدواته الثماني سابقة الذكر.

وما انطبق من كلام سابق على أداة الاستثناء "إلا" ينطبق علـى غيرهـا مـن الأدوات، فجميع تلك الأدوات تشير إلى معنى استثني في الكلام، فقولنا مـثلا: أحـب الناس أحاشي زيداً، يعني ذلك أنني أستثني زيداً، غير أن لفظ "أحاشي" قـد اختـزل العبارة الوصفية التي بيناها سابقاً من أجل الوصول إلى سهولة أكثر، وعدد أقل مـن الكلمات، واختصار عناصر الجملة ما أمكن ذلك، وهذا هو أصل الاختزال في اللغة.

وقولنا:

جاء القومُ غيرَ زيد، يعني: جاء القوم أستثني زيداً من المجيء.

جاء القوم عدا زيداً، يعني: أستثني زيداً من المجيء.

جاء القوم خلا زيداً، يعني: أستثني زيداً من المجيء.

جاء القوم ليس زيداً، يعني: أستثني زيداً.

فجميع هذه الأدوات التي ذكرها النحاة للاستثناء تعمل العمل نفسه في الدلالـة، وتؤدي المعنى المخصص لها بالطريقة ذاتها، الأمر الذي يـدفعنا إلـى القـول بـأن عناصر الاستثناء هذه تقود إلى اختزال لغوي لفظي دلالي، من شأنه أن يقلل الجهـد المبذول في الكلام، علاوة على اختصاره الألفاظ والجمل.

4.3 الاختزال في أسلوب الإغراء:

إن أسلوب الإغراء في اللغة العربية يرتبط ارتباطاً وثيقـاً بطبيعـة التركيـب النحوي من ناحية، وبالناحية الدلالية من ناحية أخرى، فليس الأمر مقصوراً على حالة

إعرابية خاصة، بل هو مرتبط بالموقف والسياق العام، إذ إن النحاة يرون في الاسم المنصوب على الإغراء بأنه مفعول به، غير أن الحالة التي جاء بها تختلف عن تلك الحالة التي يأتي بها المفعول به في النمط التركيبي العام.

وحين ننظر في المعاجم اللغوية نجد أن معنى كلمة "الإغراء" يرتبط بالإلصاق والإيلاع، فحين يُغري المرء شخصاً ما بشيء ما فإنه يحاول إلصاقه به، فهذا هو الرابط بين فكرة الإيلاع والإلصاق التي يأتي الإغراء بمعناها في اللغة[1].

إن هذا المعنى اللغوي للإغراء يقود دون شك إلى اعتبار التشاكل والتمازج بينه وبين المعنى الاصطلاحي النحوي الذي وضعه النحاة، فالإغراء في النحو يقصد إلى دفع شخص ما إلى لزوم شيء معين، فيكون بذلك الحال إغراء له، ومحاولة لإلزامه على اللصوق بهذا الشيء، وهو معنى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى اللغوي سابق الذكر[2].

ويشير الكفوي إلى أن مفهوم الإغراء يرتبط بالتحريض على الشيء، كقولك: أغريت كلب الصيد، إذا حرضته، كما أنه يدل على انتقال دلالة الظرف أو الجار والمجرور إلى دلالة الأمر، نحو: عليك، ودونك، وإليك، وغيرها من الألفاظ التي تدل على الأمر غير أنها ليست وفق صيغة فعل الأمر[3].

أما التهانوي فيقول في تعريفه للإغراء: "هو معمول الزم المقدر ويكون مكررا مثل التحذير نحو أخاك أخاك أي الزم أخاك... فأخاك مفعول به لالزم المقدر، وهذا من المواضع التي يجب حذف الفعل فيها"[4].

ويأتي الإغراء في اللغة العربية وفق حالة تركيبية خاصة به، تلك الحالة التركيبية هي التي ميزت أسلوب الإغراء بدلالته على المعنى دون سائر الأساليب الأخرى، إذ يأتي أسلوب الإغراء وفق حالتين تركيبيتين أساسيتين: الأولى: أن يأتي المغرى به مكرراً، مثل: العهد العهد، والمعنى: الزم العهد، والثانية: أن يأتي الاسم

---

(1) ابن منظور. لسان العرب، ج: 15، ص: 121.

(2) انظر: السيوطي. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج: 2، ص: 26.

(3) الكفوي. الكليات، ص: 153.

(4) التهانوي. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج: 1، ص: 234.

المغرى به معطوفاً، مثل: الاجتهاد والبذلَ، فالمعنى هنا أيضاً: الزم الاجتهاد والبذلَ، وفي كلتا الحالتين لا يصلح إظهار الفعل، لأنه لو ظهر الفعل لخرج الأسلوب عن أساسه الموضوع له، وصار يمتاز بنمط دلالي مختلف عن النمط الأساسي له(1).

ومن الشواهد اللغوية على أسلوب الإغراء في اللغة قوله سبحانه وتعالى: " وقُرآن الفَجرِ إن قُرآن الفَجرِ كان مشْهُوداً"(2).

لم تكن تسمية الله سبحانه وتعالى لصلاة الفجر بقرآن الفجر عبثاً، بل إن هذه التسمية تقود إلى بيان أهمية تلك الصلاة عن غيرها من الصلوات الأخرى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الصلاة لا تتم إلا من خلال القرآن، لذا كانت التسمية من باب المجاز المرسل، أي بتسمية الكل باسم الجزء، ولفظ "قرآن" في بداية الآية الكريمة انتصب على الإغراء، والتقدير: والزم قرآن الفجر(3).

إن تخصيص صلاة الفجر بالقرآن كما ورد في الآية الكريمة يدل على لزوم قراءته في تلك الصلاة، بل امتازت صلاة الفجر بأنها أكثر الصلوات التي يتوجب على المؤمن أن يطيل قراءة القرآن فيها(4).

ومما سبق يتضح لنا أن هذه المعاني التي ارتبطت بصلاة الفجر المذكورة في الآية الكريمة جاءت مرتبطة بأسلوب الإغراء، فهذا الأسلوب النحوي هو الذي منح المعنى تلك الدلالات التي تشير إلى أهمية صلاة الفجر دون سائر الصلاوات، علاوة على أهمية قراءة القرآن فيها، والإطالة في القراءة من ناحية ثانية، وعموماً فإن جميع هذه الدلالات جاءت من طبيعة الأمر باللزوم المرتبط بأسلوب الإغراء النحوي، إذ إن طبيعة هذا الأسلوب تشير إلى أمر المتلقي بلزوم الشيء المغرى به.

---

(1) انظر: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 1157، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 26 ـ 27.

(2) سورة الإسراء، آية: 78.

(3) الثعلبي. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج: 6، ص: 122.

4. بيان الحق، أبو القاسم محمود بن أبي الحسن علي بن الحسين النيسابوري (1998م). باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، تحقيق: سعاد بنت سعيد بابقي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ج: 2، ص: 840.

ومما سبق أيضاً يتضح لنا أن المعنى في الآية الكريمة هو: الزموا قرآن الفجر، وهي العبارة الوصفية التي يمكننا أن نصف بها أسلوب الإغراء بدلالته في الآية القرآنية الكريمة، إذ إن هذه العبارة الوصفية تشير إلى المعنى العميق لأسلوب الإغراء.

إن اللغة العربية عموماً حين أرادت أن تعبر عن معنى لزوم الشيء توصلت إلى حالة من التركيب التي تبين معنى هذا اللزوم لكن وفق طريقة مختلفة للطريقة الإخبارية المعتادة، ألا وهي طريقة الإنشاء المتمثلة بالإغراء، فمن ناحية فإن عبارة:

الزم قرآن الفجر.

تختلف اختلافاً كبيراً عن عبارة:

قرآنَ الفجر.

ففي العبارة الثانية نلمس شيئاً من السياقية في الجملة، إذ إن سياق الموقف أو الحالة لا يحتمل كثيراً من الوقت كي يأتي الفعل والفاعل, ثم يأتي الاسم المنصوب المقصود بالإغراء، لذا كانت تلك الحالة التركيبية التي اختزلت الفعل والفاعل من الكلام، وأبقت على المفعول به فقط، ما أعطى العبارة مزيداً من القوة، ومزيداً من الاختصار والاختزال.

والكلام السابق يمكن أن يقال في عبارة:

الاجتهادَ الاجتهادَ.

إذ إن معناها: الزم الاجتهاد، غير أن سياق الموقف والحالة بالدرجة الأولى دفع بالمتكلم إلى حذف عنصرين من عناصر الجملة، ألا وهما الفعل والفاعل، ثم بقي المفعول به منتصباً في بداية الكلام على أساس تنبيه المتلقي لهذا المفعول به، وبيان أهميته في الدلالة العميقة للكلام.

وعبارة: الاجتهاد الاجتهاد، هي عبارة مختزلة من العبارة الوصفية التي ذكرناها آنفاً، وهذا الاختزال أعطى تلك العبارة مزيداً من السهولة في النطق والتلقي، وقلل من الجهد المبذول في قول هذه العبارة، علاوة على تقليله من عدد العناصر اللفظية التي تتكون منها العبارة في أساسها.

ونشير هنا في نهاية حديثنا عن الإغراء أنه داخل ضمن الحذف، إذ أشرنا مـن قبل إلى أن مساحة الحذف كأسلوب نحوي كبيرة جداً قد تشمل بعض الأساليب النحوية الأخرى، وأسلوب الإغراء من بين تلك الأساليب التي شملها أسلوب الحذف، غير أننا خصصنا الحديث عن الإغراء كأسلوب معين بذاته كي تتضح صورة الاختزال فيـه على أتم وجه.

5.3 الاختزال في أسلوب التحذير:

وأسلوب التحذير ذو علاقة تقاسمية بينه وبين أسلوب الإغراء، إذ نجدهما معـاً قسيمين في كتب النحو المختلفة، فحيث يكون الحديث عن الإغراء يكون الحديث عن التحذير، ولا نجدهما ينفصلان عن بعضهما، فكثيراً ما يذكر النحـاة أن هـذا بـاب الإغراء والتحذير، أو ما شاكل ذلك من ألفاظ يُجمع فيها بين الإغراء والتحذير، كمـا نجد هذا اللفظ عند السيرافي[1]، وابن الصائغ[2]، والمرادي[3]، وابن هشام[4]، وغيرهم من النحاة.

والتحذير يأخذ اسمه من معناه في أصل اللغة، إذ يدل مصدر التحذير في اللغـة على الحذر والتخويف، والحذار المحذرة، ويقال فلان ابن أحذار، أي ابن حزم وحذر، ويقال أيضاً المحذرة، أي: الفزع بعينه[5].

ولقد أخذ المصطلح النحوي "أسلوب التحذير" اسمه من معناه اللغـوي، إذ يـدل الأسلوب على معنى التخويف والنهي عن الاقتراب من شيء ما، ولقد نظر الجرجاني إلى تعريف التحذير نظرة تركيبية بحتة، وذلك إذ يقول: "هو معمولٌ بتقـدير: "اتـق"

([1]) السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ج: 1، ص: 153.

([2]) ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 2، ص: 527.

([3]) المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 3، ص: 1158.

([4]) ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 4، ص: 76.

([5]) ابن منظور. لسان العرب، ج: 4، ص: 176.

تحذيرا لما بعده، نحو: إياك والأسد، أو ذكر المحذر منه مكـررا، نحـو: الطريـقَ الطريق"[1].

فلقد ارتكز الجرجاني كما نرى في تعريفه للتحذير على الناحية التركيبية التـي يأتي وفقها أسلوب التحذير في اللغة العربية، إذ هو اسم منصوب بتقدير عامل فيـه، نحو: إياك والأسد، أو الأسد الأسد.

ولا يبتعد القاضي الأحمد نكري عن تعريف الجرجاني كثيراً، غير أنه امتاز عنه بأن ذكر المعنى اللغوي للتحذير، وبين شيئاً من التفصيل فيه، إذ أوضح بأن التحـذير فِي اللغَة تخويف شَيء عن شَيء وتبعيده عنهُ. وعند النحاة اسم عمل فِيـهِ النـصب بمفعوليته بِتَقْدِير اتق أَو بعد أَو نَحوهما وهُو على نَوعين: أَحدهما: ما يكون محـذرا مِما بعده مثل إياك والأسد. وثَانِيهما: ما يكون مكررا ومحذرا مِنْـهُ مثـل الطريـق الطريق. فالاسم الْمذْكُور فِي النوع الأول يكون محذرا وما بعده محذرا مِنْهُ مذْكُورا أَو محذوفا وفِي النوع الثانِي يكون محذرا مِنْهُ ويكون المحذر محذوفا دائِما[2].

فالتعريفات السابقة للتحذير كلها تركز على مسألة الطبيعة التركيبية التي يـأتي من أجلها أسلوب التحذير في اللغة، فتلك الطبيعة التركيبية تختص بنـواحي حـذف عامل النصب في الاسم.

ولقد أشار النحاة إلى فكرة التحذير التي تتمثل بهذا الأسلوب النحـوي، إذ نجـد سيبويه مثلاً يبين لنا أن قولنا: الأسد الأسد، إنما هو من باب النهي للمتلقي كي يبتعـد عن الأسد فلا يؤذيه، أو قولنا: الجدار الجدار، يعني الابتعاد عن الجدار الذي فيه ميل فلا يؤذي ذلك المتلقي، وهي الفكرة الأساسية في أسلوب التحذير اللغوي[3].

وهكذا فإن الفعل الذي قدره النحاة من أجل توضيح معنى التحـذير فـي هـذا الأسلوب اللغوي النحوي ما جاء إلا من أجل استقامة القاعدة النحوية من جهة، ومـن أجل تفسير الفتحة التي تظهر على آخر الاسم المحذر منه من جهة أخرى.

([1]) الجرجاني. التعريفات، ص: 53.

([2]) الأحمد نكري. دستور العلماء، ج: 1، ص: 189.

([3]) سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 253.

وعموماً فإن أسلوب التحذير في اللغة العربية يأتي وفق ثلاثة أنماط تركيبية هي: الأول: مع "إيا"، نحو: إياك والأسد، والثاني: مع التكرار، نحو: الأسد الأسـد، ومـع العطف، نحو: الطفلَ والنار، ففي هذه الأنماط التركيبية الثلاثة يتوجب حذف عامـل النصب في الاسم المحذر منه، أما ما سواها من الأنماط التركيبية الأخرى فلا يتوجب الحذف[1].

ومن الشواهد على التحذير في كتاب الله، قولـه سـبحانه وتعـالى: "نَاقَـةَ اللهِ وسُقْيَاها"[2].

فلقد ذكر عدد من المفسرين أن "ناقةَ" في الآية الكريمة قد انتصبت على التحذير، والتقدير: احذروا ناقةَ الله، وهي كقولنا: الأسد الأسد، أي: احذر الأسد[3]، كما عبـر مكي بن أبي طالب عن هذه الآية الكريمة أنها بمعنى: احذروا[4].

فالآية السابقة جاءت وفق نمط من الأنماط التركيبية الخاصة بالتحذير في اللغـة العربية، وهو نمط العطف، إذ إن قوله سبحانه:

ناقةَ الله وسقياها.

جملة سطحية تعرضت لأسلوب نحوي أخرجها على هذه الحـال، إذ المعنـى: احذروا ناقةَ الله من أن تمسوها بسوء، غير أن هذه الطبيعة التركيبية المرتبطة بالدلالة ليست مطابقة تماماً لما يريده أسلوب التحذير النحوي، إذ سمة التحذير تتطلب شيئاً من المقامية والسياقية من أجل خروج الدلالة وفق هذا المعنى.

إن اللغة عموماً في أسلوب التحذير أرادت أن تحذر المتلقي من أمر ما قد يؤدي إلى إضرار به، لذا فإنها اعتمدت أسلوباً نحوياً يؤدي هذا الغرض الدلالي من ناحيـة، ومن ناحية ثانية فإن هذا الأسلوب يراعي الموقف أو الحالة السياقية المقاميـة التـي

---

(1) السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 22.

(2) سورة الشمس، آية: 13.

(3) انظر: الثعلبي. الكشف والبيان، ج: 10، ص: 215.

(4) مكي بن أبي طالب، أبو محمد حموش بن محمد الأندلسي (1405هـ). مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانيـة، ج: 2، ص: 821.

يكون فيها أسلوب التحذير، فإن المتكلم حين يريد تحذير شخص ما بأن الأسد قريب منه، فإن الوقت الذي عنده ليس كثيراً كي يقول: احذر الأسد، بل إن عليه أن يقلل كلامه كي يؤدي الدلالة المخصصة بأقل قدر من الكلام، لذا اعتمدت اللغة أسلوب التحذير بأن يقول القائل: الأسد الأسد، فيفهم المتلقي أن الأسد قريب منه.

ومن ناحية ثانية فإن جملة "ناقةَ الله وسقياها"، مختزلة من جملة أخرى هي: احذروا ناقة الله واحذروا سقياها، ولا شك أن العبارة المختزلة أيسر في النطق، وأسهل في الكلام، وأقل جهداً للناطق من جهة، وللمتلقي من جهة أخرى، ومن هنا يظهر الاختزال في هذا الأسلوب النحوي.

وما قلناه في الشاهد السابق يمكن أن نقوله في العبارة:

الأسدَ الأسدَ.

فلقد جاءت هذه العبارة وفق شكل التكرار في هذا الأسلوب، إذ إن معناها العميق يتمثل بقولنا: احذر الأسد احذر الأسد، ومن هنا فإن هذه العبارة أكثر صعوبة في الأداء، ومكونة من عناصر تركيبية أكثر من العبارة الأولى، لذا فإنه يمكن لنا أن نقول بأن العبارة الأولى ما هي إلا صورة مختزلة لتأدية معنى العبارة الثانية بجهد أقل، وعناصر تركيبية لفظية أقل.

والشيء نفسه أيضاً يمكن أن نقوله في عبارة:

إياك والأسدَ.

فالأصل في مثل هذه العبارة أنها: احذر إياك واحذر الأسد، غير أن هذه العبارة التفسيرية لأسلوب التحذير تؤدي إلى جهد أكبر، وألفاظ أكثر في النطق، ما دفع اللغة إلى أن تعمد إلى العبارة الأولى التي تمثل اختزالاً للعبارة الثانية، مع الحفاظ على المعنى والدلالة على حالها.

وهكذا يتبين لنا مما سبق الأثر الاختزالي لأسلوب التحذير في اللغة عموماً، وفي النحو خصوصاً، وإن هذه الطبيعة الاختزالية في هذا الأسلوب النحوي تؤدي إلى سهولة أكبر في النطق، وجهد أقل بالنسبة للمتكلم والمتلقي.

6.3 الاختزال في أسلوب الاختصاص:

ولا يختلف نمط الاختزال في أسلوب الاختصاص عنه في الأسلوبين السابقين، فلقد تبين لنا ضمن أسلوبي الإغراء والتحذير كيف يأتي الاختزال ضمن ذلك الفعل المحذوف، والذي دلت عليه حركة النصب في الاسم المغرى به، أو المحذر منه، وكذلك الحال في أسلوب الاختصاص، فإن ذلك الاسم المنصوب ضمن أسلوب الاختصاص يدلنا على العنصر الفعلي المحذوف.

ويدل معنى الاختصاص في اللغة على إفراد الشيء بالمعنى دون غيره، فيكون بذلك ما له مختصاً به دون غيره، فهو إذن مأخوذ من الخصوصية للشيء عما سواه من سائر الأشياء[1].

وللاختصاص تعريفات عند أصحاب المعاجم الاصطلاحية، إذ يعرفه المناوي بأنه: "عناية تعين المختص لمرتبة ينفرد بها دون غيره... وقال الراغب: تفرد بعض الشيء بما يشاركه فيه جملته"[2].

أما الكفوي فيقول في تعريفه: "كل مركب من خَاص وعام فَلهُ جهتان، قد يقْصد من جِهة عُمُومه وقد يقْصد من جِهة خصوصه؛ فالقصد من جِهة الْخُصُوص هُو الِاخْتِصاص"[3].

ويظهر لنا من خلال كلام أهل المصطلحات بأن الاختصاص يتعلق بإفراد شيء بخصيصة دون غيره، وهو المعنى اللغوي الأساسي للاختصاص، ولا نجد أصحاب هذه المعاجم الاصطلاحية قد أشاروا ولو بشيء بسيط إلى معنى الاختصاص في النحو، وهو المتعلق بطبيعة تركيبية خاصة لها معناها المتمثل بنظام تركيبي معين.

أما تعريف الاختصاص عند النحويين فهو: "تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف. والباعث عليه فخر أو تواضع أو زيادة بيان"[4].

([1]) ابن منظور. لسان العرب، ج: 7، ص: 24.

([2]) المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 41.

([3]) الكفوي. الكليات، ص: 59.

([4]) الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 268.

وكما يظهر لنا من خلال التعريف السابق للاختصاص فإنه يتعلق ببعض المعاني الأخرى التي يمكن أن تؤدى من خلال هذا الأسلوب النحـوي، كمعنـى الفخـر، أو التواضع، أو الاختصاص نفسه، ومن هنا فإن أسلوب الاختصاص يفيد بعض المعاني الأخرى الزائدة على الأسلوب النحوي نفسه، لذا فإننا نجد النحاة يقدرون فعلاً ناصـباً للاسم المنصوب ضمن اسلوب الاختصاص ألا وهو الفعل "أعني"، أو أخص"[1].

وقد تأتي بعض الكلمات والألفاظ خاصة بأسلوب الاختصاص نفسه، فلا تخـرج عنه إلا قليلاً، الأمر الذي جعل بعض النحاة واللغويين يقولون بأن هذه الكلمات هـي التي تمثل أسلوب الاختصاص فحسب، ومن بين هذه الكلمات آل فلان، وأهل البيـت، ومعشر مضافة، وبنو فلان[2].

وعموماً فإن النحاة يشيرون إلى أن أسلوب الاختصاص في اللغة العربية يـأتي وفق شكلين تركيبيين هما: **الأول**: مجيء الاسم المتعلق بالاختصاص بعد لفظ "أيهـا" مثل قولنا: اللهم اغفر لنا أيتها العصابةُ، فالتقدير فيها: أعنـي العـصابة، أو أخـص العصابة. **الثاني**: مجيء الاسم المتعلق بأسلوب الاختصاص بعد ضـمير المـتكلم أو المتكلمين، نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف، فالتقدير في مثل هذه العبارة: نحن أخص العرب.. أو أعني العرب[3].

فعبارة "اللهم اغفر لنا أيتها العصابةُ، ضمن أسلوب الاختصاص تعنـي: اللهـم اغفر لنا أيتها أخص العصابة، فهذه العبارة الوصفية التي نذكرها ما هـي إلا بيـان للمعنى الذي تقوله عبارة الاختصاص الأساسية، إذ إنها تأتي لتؤدي معنى الخصوصية لتلك العصابة.

إن أصل هذه العبارة _كما نرى_ في اللغة آتٍ من طبيعة المعنى، وإن العبـارة الوصفية التي تُذكر للدلالة على معنى الخصوصية في العبارة تمثل الأساس التركيبي العميق لهذه العبارة المختزلة، إذ حينما أرادت اللغة أن تعبر عن مفهوم خـصوصية

---

(1) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (1995م). الجمل في النحو، تحقيق: فخر الـدين قباوة، الطبعة الخامسة، ص: 90.

(2) سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 236.

(3) السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 28.

شيء بصفة ما أو خاصية مميزة له فإنها عبرت عن تلك الخصوصية وفق نظام تركيبي خاص يتوافق مع طبيعة السياق والموقف، إذ استطاعت أن تنبه ذهن المتلقي إلى هذه العبارة المختزلة، وذلك كي تصل إلى المعنى وفق اسلوب مختزل، وإلا فإن الأصل أن يقال: اللهم اغفر لنا أيتها أخص العصابة، أو أعني العصابة.

وبناء على ذلك, فإنه يمكن لنا أن نرى أن هذه العبارة الاختزالية قد جاءت وفق نظام لغوي منحها مزيداً من السهولة واليسر في النطق، وتقليل عناصر الكلام التركيبية فيها، علاوة على تقليل الجهد المبذول في نطق العبارة.

أما الحالة التركيبية الثانية لأسلوب الاختصاص, فهي قولنا مثلاً: نحن العرب أقرى الناس للضيف.

ففي العبارة السابقة جاءت كلمة "العرب" منصوبة بفتحة ظاهرة، وهذه الفتحة دفعت النحاة إلى محاولة التأويل، إذ إنها - أي الفتحة - علم المفعولية[1]، ومن هنا فإن نظرة النحاة انحصرت في تأويل هذه الفتحة، وبيان سبب مجيئها هاهنا، وما هو العامل فيها، الأمر الذي دفعهم إلى تقدير عامل محذوف ألا وهو "أعني" أو "أخص".

إن هذا العامل الذي قدره النحاة ما هو إلا نمط من أنماط التأويل النحوي، إذ إن العبارة السابقة تعني وفق دلالتها تخصيص العرب بالكرم دون سواهم، ومن هنا كان الفعل المقدر ضمن هذه العبارة "أعني" أو "أخص"، وهو فعل دال على المعنى الذي تقوله العبارة وفق دلالتها، غير أن اللغة لم تجز إظهار هذا الفعل ضمن هذا الأسلوب النحوي.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن لنا أن نرى العبارة:

نحن العربَ أقرى الناس للضيف.

ما هي إلا عبارة مختزلة من عبارة أكثر تفصيلاً وتركيباً وهي قولنا:

نحن أخص العربَ أقرى الناس للضيف.

([1]) انظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 37، والبجائي، أحمد بن محمد بن محمد (2001م). الحدود في علم النحو، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، العدد: 112، السنة: 33، ص: 448.

فالعبارة الثانية التفسيرية تمثل المعنى والدلالة الحقيقية التي جاءت مـن أجلهـا العبارة المختزلة، وما دامت العبارة المختزلة تؤدي المعنى ذاته في العبارة التفسيرية فلا حاجة إلى إيراد العبارة التفسيرية؛ لأن اللغة تسعى إلى الوصول إلى المعنى بأقل قدر من الكلمات.

وأخيراً فإن أسلوب الاختصاص لا يقتصر فقط على الاختزال اللفظي المتمثـل باختزال الفعل والفاعل ضمن عبارة الاختصاص، بل إنه يشتمل أيضاً على اختـزال دلالي يتمثل باشتماله على معنى المدح أو الـذم أو الفخـر، عـلاوة علـى معنـى الاختصاص، فجميع هذه المعاني يؤديها أسلوب الاختصاص دون الحاجة إلى عناصر تركيبية تدل عليها في الكلام.

7.3 الاختزال في أسلوب الاستفهام:

ويشير لفظ "الاستفهام" في معناه اللغوي إلى معنى طلب الفهم، إذ إن الزيادة فيه هاهنا بمعنى الطلب، أي: طلب الفهم، والفهم معرفة الشيء بالقلب، وهو مأخوذ أيضاً من العلم، وفهمت الشيء فهماً وفهامة: عقلته وعلمته، واستفهم فلان من فلان، طلـب منه أن يفهمه(1).

والاستفهام يختص باستعلام ما في ضمير المخاطب، أو طلب حصول صـورة الشيء، فإذا حصلت تلك الصورة على وجـه الحقيقـة، فهـو تـصديق، وإلا فهـو التصور(2)، وهو طلب فهم ما اتصلت به أداة الطلب(3).

ومن خلال ما سبق يمكن لنا أن نرى الربط البين بين معنى الاستفهام في اللغة، ومعناه في الاصطلاح، ففي الحالتين يختص الاستفهام بطلـب معرفـة الـشيء، أو التوصل إلى معرفته، سواء أكان هذا الاستفهام ناتجاً عن عدم علم، أو بعلـم، وعُبـر عنه بأنه طلب حصول صورة الشيء.

---

(1) ابن منظور. لسان العرب، ج: 12، ص: 459.

(2) الجرجاني. التعريفات، ص: 18، والمناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 49.

(3) التهانوي. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج: 1، ص: 171.

ولكي تصل اللغة إلى معنى الاستفهام, فإنها جعلت لهذا الأسلوب عدداً من الأدوات والعناصر التركيبية التي تدل عليه، فبعض هذه العناصر حروف، وبعضها الآخر أسماء، وبعض هذه الأسماء ظروف، وبعضها الآخر غير ظروف، وجميع هذه العناصر تشير إلى أسلوب الاستفهام وفق ناحية معينة من النواحي[1].

وهناك مجموعة من الأدوات في اللغة العربية يتوصل من خلالها إلى الاستفهام، وتلك المجموعة تختص كل واحدة منها بفكرة معينة، فالهمزة هي أم هذا الباب، ولذا لم تختص بشيء دون آخر مما يُستفهم عنه، علاوة على تقدمها على حروف العطف لصدارتها وأصالتها في الكلام[2]، وتشبهها إلى حد ما في الاستفهام "هل" وكلتا الأداتين حرف وليست اسماً[3].

وفي أدوات الاستفهام دلالة على معنى الاستفهام نفسه، فحيث تأتي أداة الاستفهام فإنها تنوب عن الفعل "أستفهم"، وهذه النيابة عن الفعل تكون من خلال تلك الأداة، فقد ذكر ابن جني أن حرف الاستفهام "هل" ينوب عن الفعل "أستفهم"[4].

ومعنى هذا الكلام إن قولنا في الاستفهام مثلاً: هل جاء زيد؟ يعني: أستفهم هل جاء زيد؟ أو أستفهم جاء زيد أم لا؟ وفي هذه العبارة التفسيرية لجملة الاستفهام دليل على ذلك العنصر التركيبي العميق الذي تدل عليه أداة الاستفهام كما بين النحاة، وكما يؤيده المعنى في الكلام.

إن قولنا: هل جاء زيد؟ عبارة مختصرة مختزلة من تلك العبارة الاستفهامية التفسيرية التي توضح مفهوم هذه العبارة عموماً، إذ لو لم تكن هذه الأداة الاستفهامية موجودة لكان على اللغة أن تؤدي معنى الاستفهام وفق الطريقة الوصفية التفسيرية التي أشرنا لها من قبل، وهي طريقة تفسيرية تمتاز بطولها اللفظي، وتمتاز بجهد أكبر في الكلام، الأمر الذي استدعى وجود هذه الأدوات الاستفهامية التي تؤدي إلى تقليل

(1) ابن جني. اللمع في العربية، ص: 227.

(2) المرادي. الجنى الداني في حروف المعاني، ص: 31.

(3) المرادي. الجنى الداني في حروف المعاني، ص: 317.

(4) ابن جني. الخصائص، ج: 2، ص: 276.

ذلك الجهد، واختصار مجموعة الألفاظ التي توصف بها العبـارة الاسـتفهامية كمـا أوضحنا سابقاً.

وتمتاز بعض أدوات الاستفهام هذه باختصاصها ببعض أحوال المستفهم عنـه، فنجد مثلاً كم الاستفهامية يُستفهم بها عن العدد، فيقال: كم كتابـاً اشـتريت؟ ويـأتي تمييزها كما نرى منصوباً[1].

فهذه الجملة الاستفهامية تدل على عدد معين، غير أن المتكلم باللغة لـم ينطـق صراحة بذلك العدد، وإنما اكتفى بالكناية عنه باسم الاستفهام "كم"، وعبارة: كم كتابـاً اشتريت؟ تعني: أستفهم كم كتاباً اشتريت، فهذه العبارة الوصـفية لعبـارة الاسـتفهام استطاعت اللغة أن تختزلها في لفظ اسم الاستفهام نفـسه، فـ ـ "كـم" فـي العبـارة الاستفهامية أغنى عن ذكر الفعل والفاعل في "أستفهم" وبناء عليه استطاع أن يختـزل الجملة إلى حد أقل في الجهد واللفظ.

ومن أسماء الاستفهام أيضاً التي تختص بشيء معين يُـستفهم عنـه "كيـف" إذ يُستفهم بها عن الحال، فمعنى قولنا: كيف أنت؟ أي: على أي حال أنت[2].

ومن خلال ذلك يتبين لنا أن "كيف" قد استطاعت أن تختزل تلك العبارة التي تدل عليها، وهي: على أي حال حال، إذ استطاع اسم الاستفهام "كيف" أن يحل محل تلـك العبارة الوصفية التي تشتمل على معنى الاستفهام.

كما يُستفهم في اللغة عمن يعقل بلفظ "من" فتقول: من جاءنا؟ ففي هـذه الحالـة يكون المعنى: أستفهم عن الذي جاءنا[3]، إذ أغنت "من" الاستفهامية عن هذه الجملـة الوصفية التفسيرية التي تُوُصل بها إلى الاستعلام عن الذي جاءنـا، وهـو نمـوذج اختزالي استفهامي كما هو ظاهر لنا.

وما انطبق من كلام على هذه الأسماء الاستفهامية ينطبق أيـضاً علـى سـائر الأسماء الأخرى مثل: أين، وأيان، ومتى، ولماذا، وغيرها مـن أسـماء الاسـتفهام، فجميعها تدل على معنى اختزالي استطاعت أدوات الاستفهام أن تصل إليه، ولـو أن

---

(1) ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 1، ص: 437.

(2) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 60.

(3) ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 2، ص: 893.

اللغة لا تمتلك مثل هذه الأدوات الاستفهامية لكان الكلام أكثر ألفاظاً، وأكبر جهداً من أجل تأدية المعنى نفسه الذي تؤديه أسماء الاستفهام.

8.3 الاختزال في أسلوب الشرط:

يشير المعنى اللغوي للشرط في المعاجم إلى التزام الشيء، أو التزام شيء يرتبط بعقد ما، أو بيعة معينة، والشرط بتحريك الراء العلامة، ومنها قولهم أشراط الساعة، أي: علاماتها(1).

أما معنى الشرط في الاصطلاح فنجد الجرجاني يقول: هو "تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني، وقيل: الشرط: ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجا عن ماهيته، ولا يكون مؤثرا في وجوده، وقيل: الشرط: ما يتوقف ثبوت الحكم عليه"(2).

وكلام الجرجاني السابق يشير بكل وضوح إلى أن الشرط عموماً مكـون مـن عنصرين اثنين، يرتبط كل منهما بالآخر، بحيث إذا وُجد أحـدهما وجـد الآخر ـ بالضرورة إذا وُجد الأول ـ وهي الفكرة الأساسية في تعريف الشرط.

أما السيوطي فإنه يعرف الشرط بقوله: "الشرط: ما يتَوقف علَيهِ صِحة الـشيء فَقَط"(3).

ومما سبق يمكننا أن نلحظ التناسق بين المعنيين اللغوي والاصـطلاحي، إذ إن المعنى اللغوي يشير إلى إلزام شيء بشيء، أو هو دال على العلامة، في حين أنه في الاصطلاح عموماً يدل على معنى الربط بين عنصرين كل منهما بالآخر، ومـن ثـم يؤدي هذا الربط إلى أن يستدعي كل من العنصرين العنصر الثاني، ففكـرة الـتلازم والإلزام اللغوية ظاهرة بشكل واضح في المعنى الاصطلاحي للشرط، إذ من خـلال المعنى الاصطلاحي يمكن الربط أيضاً بين الشرط والجزاء على أنهما ركنان يستدعي كل منهما الآخر.

---

(1) ابن منظور. لسان العرب، ج: 7، ص: 329.

(2) الجرجاني. التعريفات، ص: 125.

(3) السيوطي. معجم مقاليد العلوم، ص: 50.

والشرط هو الخبر في جملة الشرط، وإن كان النحاة قد عدوا الكلام هـو الـذي تتحصل فيه الفائدة والمعنى، وأن الجملة لا يشترط فيها أن تكون متممة المعنى، بـل إن الكلام هو الذي يقتضي تمام المعنى وإن كان الكلام لا يستقيم وفق تنظيم الجملـة النحوية، وبناء على ذلك فإن أسلوب الشرط يقوم على التلازم بين عنصرين: الشرط والجزاء، وهما يشكلان معاً عنصراً كلامياً واضح الدلالة، مستقيم المعنى، فأسـلوب الشرط يدخل ضمن الكلام وليس ضمن الجملة، وجملة الشرط تحتـاج إلـى جملـة الجواب كاحتياج الصلة إلى موصولها، واحتياج الصفة إلى الموصوف، واحتياج القسم إلى جوابه؛ وذلك لأن الشرط مثل هذه الأساليب النحوية من ناحية التلازم بين شيئين، وبهذين الشيئين يكتمل المعنى[1].

يشير كلام ابن هشام السابق إلى أن الشرط لا يعد جملة، بل يعد كلامـاً وهـو متعلق تعلقاً كبيراً بجوابه أو جزائه، لأن الجزاء يمثل تمام المعنى لجملـة الـشرط، علاوة على أن الشرط يتكون من هذين الركنين الأساسيين فإنه أيضاً يشبه في تـرابط فعله مع جزائه الصلة بموصولها، والصفة بموصوفها.

وتعد "إن" الشرطية أم باب الشرط، وذلك لأنها تمتاز عن سـواها مـن أدوات الشرط بميزتين هما: الأولى: أنها حرف وسائر أدوات الشرط أسماء، والثانية: أنهـا تصلح أن تستعمل لجميع أحوال الشرط، في حين أن بقيـة أدوات الـشرط الأخـرى تستعمل في أحيان، ولا تصلح للاستعمال في أحيان أخرى، مثل "من" الشرطية، فهي تستعمل للعاقل كثيراً، وبالتالي فإنها تختص بالعاقل أكثـر مـن اختـصاصها بغيـر العاقل[2].

ومن الأمثلة على "إن" الشرطية قولنا: إن يأتِنا زيد نكرمه.

([1]) ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسـف (1987م). رسـالة المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية، تحقيق: مازن المبارك، دار ابن كثيـر، دمـشق، سوريا، وبيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص: 57 ـ 58.

([2]) العكبري. اللباب في البناء والإعراب، ج: 2، ص: 50.

فإن هذه الجملة الشرطية اشتملت على معنى تعلق الإكرام لزيد بإتيانه، فلا يحصل الإكرام إلا بإتيان زيد، ومن هنا فإن معنى الاشتراط جاء متمثلاً في حرف الشرط "إن" وهي التي أفادت معنى الشرط في هذه الجملة.

لو أن اللغة لم تضع أسلوباً خاصاً للشرط، لكان يمكن أن يقال في مثل هذه الجملة، إتيان زيد سبب في إكرامنا له، أو ما شاكل ذلك من الألفاظ التي تقود إلى هذا المعنى، وهو ما يظهر لنا دون عناء من خلال أسلوب الشرط نفسه، ويؤدى بطريقة اختزالية بسيطة وقريبة للأذهان، غير أننا نشير هنا إلى أن الاختزال في هذا الأسلوب اختزال دلالي، ولا نرى فيه مظهراً للاختزال اللفظي.

ومن أدوات الشرط أيضاً ما الشرطية، و"من" الشرطية، ومهما، وأنى، وحيثما، وأي، وغيرها من الأدوات التي لسنا بصدد الحديث المفصل عنها[1].

إن جميع هذه الأدوات الشرطية التي ذكرناها سابقاً وغيرها أيضاً تحمل المعنى الشرطي الذي حملته "إن" الشرطية، وإن اختصت بعضها بحالات معينة في الشرط، غير أن السمة العامة البارزة لهذه الأدوات جميعاً أنها تحمل معنى الشرط، يعني ذلك أن ما قلناه من قبل في "إن" الشرطية من الناحية الاختزالية يمكن أن نقوله هاهنا في هذه العناصر التركيبية أيضاً، فهي تقود إلى اختزال دلالي يتمثل ببيان معنى الشرطية باعتبار أداة الشرط.

ويشير النحاة إلى أنه يكثر في كلام العرب أن يُحذف جواب الشرط ويكتفى عنه بالشرط نفسه، إذ يؤدي فعل الشرط المعنى المرتبط بجوابه، وبناء عليه فإنه لا فائدة كبيرة ترتجى من إيراد جواب الشرط، ومن ذلك قولهم: أنت ظالم إن فعلت، فلقد حُذف جواب الشرط لدلالة "أنت ظالم" عليه، والتقدير: إن فعلت فأنت ظالم، وهذا كثير في كلام العرب، وأما حذف الشرط والبقاء على جوابه فهو قليل جداً في كلامهم، نحو قول الشاعر[2]:

([1]) انظر: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1580 ـ 1581.

([2]) ينسب البيت للأحوص بن محمد، انظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1987م). أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ص: 81، والبصري، أبو الحسن صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن

فَطلقْها فلستَ لها بكفءٍ   وإلا يعلُ مفرقَك الحسامُ

أي: وإلا تطلقها فيعلو مفرقك الحسام، وهو قليل في كلام العرب إذا ما قيس بحذف جواب الشرط والإبقاء على فعله[1].

إن هذا الحذف الذي طال فعل الشرط مرة، وجواب الشرط مرة أخرى ليس حذفاً لزومياً واجباً، وإنما هو من الحذف الجائز، ولقد أشرنا في موضع سابق من هذه الدراسة إلى أن أسلوب الحذف من أكثر الأساليب النحوية مساساً بالاختزال، غير أن هذا الأسلوب - أي الحذف يرتبط في كثير من الأحيان بأساليب نحوية أخرى كأسلوب الشرط في هذه المرة، وما حصل ضمن الشواهد السابقة والأمثلة أن المعنى لم يكن بحاجة إلى إيراد جواب الشرط، بل كان واضحاً نتيجة الترابط الشديد بين الشرط والجواب، ومن هنا فلم تكن حاجة كبيرة لإيراد جواب الشرط، فجملة:

أنت ظالم إن فعلت.

واضحة الدلالة على معنى الظلم في حال فعله الأمر، ومن هنا, فإن ما سبق فعل الشرط أوضح جوابه وإن لم يكن جواباً له، وكذلك الحال نفسه يقال في البيت الشعري الذي حُذف فيه فعل الشرط وبقي جوابه، وفي الحالتين يمكن لنا أن نرى بوضوح ذلك الاختزال والاختصار اللغوي المتمثل بحذف فعل الشرط أو جوابه استناداً إلى طبيعة السياق والمعنى والدلالة، فحين كانت الدلالة واضحة لم يُحتَج لإيراد فعل الشرط أو جوابه ضمن الكلام للعلم به دون عناء كبير في ذلك.

9.3 الاختزال في أسلوب النداء:

ويختص النداء في اللغة العربية برفع الصوت، وقيل إنه الصوت الجهور، ولقد بين المناوي أيضاً أن النداء إحضار الغائب وتنبيه الحاضر

(د.ت). الحماسة البصرية، تحقيق: مختار الدين أحمد، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج: 2، ص: 263، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 2، ص: 151.

[1] ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 4، ص: 42 - 43، والجوجري. شرح شذور الذهب، ج: 2، ص: 612.

وتوجيه المعروض وتفريق المشغول وتهييج الفارغ(1).

ويكون النداء في معناه لحاضر واحد بعينه، أي أنه مخصوص لشخص بعينه أو مجموعة بعينها، فلا يصلح أن يكون النداء عاماً دون تخصيص لمنادى(2).

والنداء مصدر نَادى وقد يضم بجعله من قبيل الْأَصـوات كالـصراخ والبكـاء. واصطِلَاحا طلب الإقبال بِحرف نَائِب مناب أَدعُو لفظا أَو تَقْديرا. وفِي أدوات النـداء اخْتِلَاف الْجُمهُور على أَنها حُرُوف. وعند بعضهم أَسماء الْأَفْعال لتمامها بِما بعـدها - ورد بِأَن بِنَاء بعضهم لَيس بِنَاء اِلاسم ولِأَن استتار ضمير الْمُتَكَلّم فِي الْأَسماء مُمتَنع - وأدوات النداء تُؤدي معنى أَدعُو الْمُستَتر فِيهِ ضمير الْمُتَكَلّم كأداء الْحُرُوف المـشبهة بِالْفِعل معاني الْأَفْعال(3).

إن التعريفات السابقة لمصطلح النداء في اللغة تدور حول القضايا الآتية:

أولاً: يقصد بالنداء رفع الصوت، أو استخدام الصوت من أجل التوصل إلـى دلالـة معينة.

ثانياً: يمثل النداء عنصراً دعائياً في اللغة، إذ يقصد به دعاء شـخص مـا بطريقـة تركيبية لغوية نحوية.

ثالثاً: يتم التوصل إلى معنى النداء من خلال عناصر تركيبية تسمى أدوات النداء، وإن العلماء أشاروا إلى أنها حروف وليست أفعالاً.

إن دخول أداة النداء على الاسم تقود إلى دلالة فعلية تتمثل بتفسير النحاة الـذين قالوا بأنها على تقدير: أنادي، فقولك: يا زيدُ، يعني: أنادي زيداً، فحرف النـداء "يـا" هاهنا حلت محل الفعل(4).

إن ما ذكره النحاة من قبل بأن حرف النداء جاء ليحمل معنى الفعـل، وليعمـل عمله يؤدي بنا إلى القول بأن ذلك الفعل الذي حُذف ما هو إلا اختزال قامت به اللغـة

---

(1) المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 323.

(2) الكفوي. الكليات، ص: 263.

(3) الأحمد نكري. دستور العلماء، ج: 3، ص: 274.

(4) انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 333، وابن جني. الخـصائص، ج: 2، ص: 279، والأشموني. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 71.

من أجل تقليل الجهد من ناحية، وتقليل الألفاظ من ناحية أخرى، والتوصل إلى أسلوب مخصوص للنداء والدعاء في العربية يتماشى مع الطبيعة الندائية التي تتطلـب مـن المنادي أن يرفع صوته، لذا كان حرف النداء سبيلاً للوصول إلى هذه الدلالات، ومن هنا فإن مجيء حرف النداء في جملة النداء أدى إلى اختزال ذلك الفعل، والإبقاء على عنصر النداء الحرفي الدال على المعنى.

وهذا المعنى المرتبط بـ "يا" النداء ينطبق على سائر أخواتها من حروف النداء، إذ جميعها عند النحاة تعد واقعة موقع الفعل "أنادي".

وحروف النداء ليست كلها سواء في طبيعة موقفها من المنادى، فالمنادى القريب ليس كالمنادى البعيد في اداة النداء، إذ بين النحاة أن "يا، وأيا، وهيا" تستعمل كثيراً في نداء البعيد من بعيد مكانياً حقيقة، أو مجازاً، أو لنداء النائم، أما "أي، والهمزة، واوا"، فهي لنداء القريب، وقد يستعمل حرف نداء البعيد للقريب، والعكس أيضاً، فقد يستعمل حرف نداء القريب للبعيد[1].

إن اللغة حين خصصت بعض أدوات النداء للقريب، وبعـضها الآخـر للبعيـد منحت المتلقي أن يفهم من تلقاء نفسه أن هذا المنادى يتسم بأنه قريب من المنادي، أو بعيد عنه، أي أن اللغة من خلال أداة النداء هذه استطاعت أن تقدم شيئاً مـن الدلالـة العامة لسياق النداء للمتلقي.

إن هذه الدلالة الإضافية التي استطاعت اللغة أن تؤديها - ولو بصورة تقعيديـة بحتة - منحت أداة النداء مقدرة اختزالية دلالية زيادة على مقدرتها الاختزالية اللفظية المتمثلة بحلولها محل الفعل "أنادي"، وهذه المقدرة الاختزالية الدلالية لو أراد المـتكلم أن يؤديها وفق نظام كلامي لفظي لطال به الكلام، ولما قدم الدلالة كما يؤديها أسلوب النداء وفق آليته المخصصة لذلك.

ولا يقف أسلوب النداء في اختزاله عند هذا الحد، بل نجده يفرط في الاختـزال فيختزل ما حل محل شيء مختزل، وذلك بحذف أداة النداء نفسها، إذ يشير النحاة إلى أنه يكثر في كلام العرب حذف أداة النداء والإبقاء على المنـادى دون أداة، وتبقـى الدلالة العامة لسياق الكلام هي السبيل الأمثل لمعرفة أسلوب النداء في الكلام، وذلـك

---

(1) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 412.

نحو قولنا: رجلٌ أقبِلْ، إذ التقدير فيه: يا رجلُ أقبلْ، وإنما حُذِفت أداة النداء فحسب، وهو كثير في كلام العرب كما ذكرنا[1].

لقد استطاعت اللغة أن تصل بأسلوب النداء إلى مرحلة متقدمة من مراحل الاختزال اللغوي، والسبب في ذلك عائد في ظننا إلى أن طبيعة النداء السياقية والمقامية تقتضي اختصار الكلام ما أمكن ذلك، إذ النداء يعتمد على موقف سياقي معين، ذلك الموقف لا بد وأن يؤدى بأسرع وقت ممكن، علاوة على أدائه بطريقة مناسبة ودالة على المعنى، إذ رأينا في المثال السابق كيف أن اللغة اختزلت أداة النداء نفسها لما كان سياق الكلام دالاً على معنى النداء.

وملامح الاختزال في أسلوب النداء لا تقف عند أداته فحسب، بل إننا نجد ملامح الاختزال أيضاً تظهر في بعض ما يتعلق بالمنادى نفسه، إذ نجد أن الترخيم في اللغة خير مثال على الاختزال في المنادى.

ولقد بين سيبويه معنى الترخيم بقوله: " والترخيم حذفُ أواخر الأسماء المفردة تخفيفا، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفا"[2]، ثم يتابع حديثه عن الترخيم ويبين أنه لا يقع في المضاف إليه ولا في الوصف في باب النداء ولا في غيره، لأنه لا يصلح أن يدخلها الترخيم[3].

ويفصل لنا ابن السراج مفهوم الترخيم وقاعدته فيقول: " الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقًا ولا يكون ذلك إلا في النداء, إلا أن يضطر شاعر, ولا يكون في مضاف إليه, ولا مضاف ولا في وصف ولا اسم منون في النداء, ولا يرخم مستغاث به, إذا كان مجرورا؛ لأنه بمنزلة المضاف ولا يرخم المندوب... والترخيم يجري في الكلام على ضربين: فأجود ذلك أن ترخم الاسم فتدع ما قبل آخره على ما كان عليه وتقول في حارث: يا حار أقبل فتترك الراء مكسورة كما كانت. وفي مسلمة: يا مسلم أقبل وفي جعفر: يا جعف أقبل تدع الفتحة على حالها, وفي يعفر: يا

([1]) ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ص: 348.

([2]) سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 239.

([3]) المرجع نفسه، ص: 240.

يعف أقبل وفي برثن: يا برث أقبل, تترك الضمة على حالها, وفي هرقل أقبـل تـدع القاف على سكونها والوجه الآخر أن تحذف من أواخر الأسماء وتدع ما بقـي اسـما على حياله نحو: زيد وعمرو فتقول: في حارث يا حار وفي جعفر يا جعفُ أقبل وفي هرقل: يا هرق أقبل. وكذلك كل اسم جاز ترخيمه فإن كان آخر الاسم حرفان زيـدا معا حذفتهما؛ لأنهما بمنزلة زيادة واحدة, وذلك قولك: في عثمان: يا عثم وفي مروان يا مرو أقبل وفي أسماء يا أسم أقبلي.."[1].

ومن خلال كلام النحاة السابق يتبين لنا أن الترخيم إنما هو ضرب من الحـذف يدخل الاسم، وهذا الحذف يقصد منه التسهيل والتخفيف في النطق، وما هذا التـسهيل والتخفيف إلا هدف الاختزال الأول، إذ إن الحذف الذي طال آخر الاسم المنادى فـي الترخيم ما هو إلا نموذج للاختزال اللفظي الذي يدخل الاسم، ويؤدي إلى تسهيل نطقه وتخفيفه.

وكما رأينا ملمح الاختزال في المثال السابق نرى الاختزال أيضاً يطال المنادى فيؤدي إلى حذفه كله، وذلك نحو قوله سبحانه وتعالى: "أَلَّا يسجُدُوا لِلهِ الذِي يُخْـرِجُ الْخَبءَ فِي السماواتِ والْأَرضِ ويعلَمُ ما تُخْفُون وما تُعلِنُون"[2].

ولقد أشار النحاة في هذه الآية الكريمة أن المنادى محذوف، ولقد حُذف للعلم به، والتقدير في هذه الآية الكريمة: ألا يا هؤلاء اسجدوا، ولقد قـال بـذلك الخليـل بـن أحمد[3]، وابن جني[4]، والأنباري[5]، والمرادي[6]، وابن هشام[7].

إن ما أشار إليه النحاة من العلم بالمنادى ما هو إلا تأويل نحوي كي تستقيم لديهم القاعدة النحوية، إذ لا يجوز دخول "يا" النداء على الفعل، ومن هنا اضطر النحاة إلى

([1]) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 359.

([2]) سورة النمل، آية: 25.

([3]) الفراهيدي. الجمل في النحو، ص: 229.

([4]) ابن جني. الخصائص، ج: 3، ص: 198.

([5]) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 83.

([6]) المرادي. الجنى الداني، ص: 357.

([7]) ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 1، ص: 44.

تقدير منادى، فجعلوا من اسم الإشارة "هؤلاء" منادى محذوفاً للعلم به، ما سوغ لهـم دخول "يا" النداء على الفعل.

إن حذف المنادى في مثل هذه الاستعمالات اللغوية ما هو إلا نموذج من نمـاذج الاختزال اللغوي، وملمح من ملامحه ضمن أسلوب النداء، إذ إن سياق الحديث يـدل على طبيعة المنادى، وما دام السياق يدل على المنادى فلا حاجة إلى ذكـره، ومـن ناحية ثانية فإن مقام الكلام يحتمل مزيداً من الخفة في الكلام، والسرعة في التراكيب، ما دفع إلى اختزال تلك الجملة وما شاكلها.

10.3 الاختزال في أسلوب التعجب:

يشير معنى التعجب في اللغة إلى ورود معنى فريد على النفس، الأمر الذي قـد يقود الإنسان إلى إنكار ذلك الأمر ولو على سبيل الاستحسان، ومن ثم فإن هذا الإنكار الناتج عن استطراف ذلك الأمر يمكن أن نسميه تعجباً[1].

أما معنى التعجب في الاصطلاح فإنه يشير إلى: " انفعال يصيب النفس لما يرد عليها من أمر خفي سببه[2]، وهو حالة تعرض للإنسان عند النظر إلى شـيء جهـل سببه، ومن هنا فلا يصح التعجب على الله، وهو قسمان: قسم يـستوجب استحـسان الإنسان ويستدعي مدحه، وإبداء رضاه عنه، وقسم يستوجب إنكاره له وذمـه، ففـي الاستحسان يقال: أعجبني، وفي الذم يقال: عجبتُ[3].

ومن خلال المعنيين اللغوي والاصطلاحي يتبين لنا أن التعجب يخـتص بحالـة نفسية ذهنية تقع للإنسان عند رؤيته شيئاً ما حسناً أو قبيحاً، الأمـر الـذي يـستدعي انفعاله، وإذا كان انفعاله ذاك إيجابياً فإنه يسمى تعجباً، أما إذا كان انفعاله سلبياً فإنـه يسمى عجباً.

أما النحاة, فإنهم لم ينظروا إلى أسلوب التعجب من ناحية تجريدية كما نظر لـه أصحاب معاجم المصطلحات، بل كان حديثهم عن التعجب مرتبطاً بموضوع التركيب،

---

(1) ابن منظور. لسان العرب، ج: 1، ص: 580.

(2) الجرجاني. التعريفات، ص: 62.

(3) المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 99.

فما كان داخلاً ضمن إطار تركيبي معين كان تعجباً، وما لم يكن داخلاً ضـمن ذلـك التركيب فإنه لا يسمى تعجباً، إذ أوضح النحاة أن التعجب ما كان على نمط ما أحسن زيداً، وما أكرم عمراً، وأحسن بزيد، وأكرم بعمرو، فإذا كانت العبارة النحوية داخلـة ضمن هذه الأشكال التركيبية, فإنها تكون دون شك داخلة ضـمن أسـلوب التعجـب النحوي[1].

ويظهر لنا من خلال التعريف السابق عند النحاة أن أداة "ما" التعجبية هي التـي اختصت بباب التعجب دون سواها من الأسماء، وذلك لأنها تمتاز بميزتين: الأولـى: أنها مبهمة، والثانية: أنها تأتي للعاقل ولغير العاقل، ومن هنا اختـصت "مـا" ببـاب التعجب دون "أي، ومن" القريبتين منها في الإبهام والاختصاص[2].

ويبين لنا سيبويه طبيعة المظهر التركيبي لأسلوب التعجب، إذ يوضح أنه ثمـة بعض العناصر المحذوفة في هذا الأسلوب، التي يجب تقديرها كي يـستقيم المعنـى والتركيب، وذلك إذ يقول: "وذلك قولك: ما أحسن عبد الله! زعم الخليل أنـه بمنزلـة قولك: شيء أحسن عبد الله، دخله معنى التعجب"[3]، فالتأويل الذي ينتهجه النحاة فـي حديثهم عن التعجب ما هو إلا بيان للمعنى العميق للتعجب في اللغة، فقولنـا: شـيء أحسن زيداً، يدل على عنصر محذوف أشار له النحاة على أنه هو الرابط بين التركيب والمعنى في هذا النمط الأسلوبي.

وكما أن سيبويه أشار إلى هذا الأسلوب على سـبيل الإشـارة لا علـى سـبيل التفصيل فإننا نجد النحاة من بعده قد ذكروا هذا الأسلوب وسموه باسمه: باب التعجب، ومن هؤلاء النحاة المبرد[4]، وابن السراج[5].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن أسلوب التعجب كان حاضراً عند النحاة العرب منذ بداية الدرس اللغوي، غير أن اهتمامهم الأكبر انصب على تفسير حركـة الفـتح

([1]) المبرد. المقتضب، ج: 4، ص: 173، وابن جني. اللمع في العربية، ص: 136.

([2]) ابن الوراق. علل النحو، ص: 323.

([3]) سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 72.

([4]) المبرد. المقتضب، ج: 4، ص: 173.

([5]) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 146.

الداخلة على لفظ "زيداً"، من قولنا: ما أحسن زيداً! فجعلوا في الكلام حذفاً، هذا الحذف ما هو إلا: شيء أحسن زيداً، وذلك كي يصير "زيداً" في المعنى مفعولاً به، فيـستقيم تفسير الفتحة في آخره.

وحين ننظر للجملتين التفسيرية والأساسية على هذا النحو:

ما أحسن زيدا!

شيء أحسن زيداً.

نجد أن الجملة الأولى قد اشتملت على عنصر تركيبي أبسط في لفظه وتركيبـه من العنصر الموجود في العبارة الثانية، إذ إن "ما" تمثل عنصراً أكثر يسراً في النطق من "شيء"، لذا فإن العبارة الثانية تمثل أسلوب التعجب قبل اختـزال عبارتـه، أمـا العبارة الأولى فإنها تمثل أسلوب التعجب بعد الاختزال، إذ قامت اللغة باختزال اللفظ والمعنى في: شيء أحسن زيداً، إلى عبارة أكثر يسراً، وأوضح في عمـوم الدلالـة الناشئة من إبهام "ما"، فصارت الجملة: ما أحسن زيداً.

ومن ناحية ثانية فإن تركيب:

أكرم بعمرو رجلاً.

يمثل تركيباً مختزلاً دلالياً لمعنى التعجب في كرامة عمرو، إذ إن العبارة السابقة تدل على أن المتكلم يتعجب من أن عمراً كريماً في رجولته، وهذا المعنى وصلت إليه اللغة من خلال ذلك التركيب المتمثل بقولنا: أكرم بعمرو رجلاً.

ومن هنا فإنه يظهر لنا بكل وضوح وجلاء أن اللغة استطاعت أن تجير أسلوب التعجب من أجل التوصل إلى اختزال لغوي لفظي دلالي يتمثل بالشكلين التـركيبيين للتعجب في اللغة، هذا الاختزال كان له أثر كبير في بيان المعنى والدلالة، واختصار التركيب على وجه أكثر سهولة ويسر في النطق، وأقل قدراً في عناصر التركيب.

11.3 الاختزال في أسلوب القسم:

والقسم كغيره من الأساليب النحوية الأخرى يتكون من عناصر خاصة به، تلـك العناصر تسهم في تحقيق الدلالة المرتبطة بأسلوب القسم، والقسم في معناه يمين يقسم به الحالف من أجل تأكيد شيء ما، إما أن يكون ذلك الشيء إيجاباً أو جحـداً، ومـن

الناحية التركيبية فإن القسم جملة يؤكد بها المتكلم جملة أخرى، فأما الجملة المؤكـدة فهي المقسم عليه، وأما الجملة المؤكدة فهي القسم، أما الاسم الداخل فيه حرف القـسم فهو المقسم به، ومثال ذلك: أحلف بالله أن زيداً قائم، فجملة: أحلف، هي جملة القسم، وجملة: أن زيداً قائم، فهي المقسم عليه، وأما المقسم به فهو "بالله"[1].

ويشير أصحاب معاجم المصطلحات إلى أن القسم بفتح الأول والثانِي الْيمين بِالله وحروف الْقسم ثَلَاثَة الْبَاء - والْواو - والتاء ـ. واعلَم أَن التاء فرع الْواو والْواو فرع الْباء فالباء أصل الْأصل - والتاء فرع الْفَرع والْواو ذُو جِهتَين من وجه أصل ومـن وجه آخر فرع. ولِهذَا تدخل الْباء على مُضمر وكل مظهر والْواو لَا تدخل إلَّـا علـى مظهر مُطلقًا وخص التاء من بين الْمظهر باسم الله تَعالَى شَأْنه وجل برهانه. وإِنمـا حكمنَا بأصالة الْباء ثم الْواو لِأَن أصل الْباء الإلصاق فَهي تلصق فعل الْقسم بالمقسم بِهِ وأبدلت الْواو مِنْها لِأَن بينهما تنَاسبا لفظيا لِكَونهما شفويتين ومعنويا لما فِي الْواو مـن معنى الجمعية الْقَرِيبة من معنى الإلصاق وإبدال الْواو بِالتاءِ كثير شَائِع للقـرب فِـي الْمخْرج مثل اتقد[2].

وتخصص اللغة لأسلوب القسم بعض الحروف التي تدل على معنى القسم، وهي أربعة: الباء، والتاء، والواو، واللام، فهذه الأربعة دوال على أفعال محذوفة، والتقدير: أقسم بالله، وهذه الأفعال وإن لم تكن موجودة فهي بحكم الموجـودة، وإن لـم يوجـد حرف القسم فإن لفظ الجلالة ينتصب على أنه مفعول به، فيقال: اللهَ لأفعلن، وبعـض هذه الحروف تختص بلفظ الجلالة دون سائر المقسم به في اللغة، وهما: التاء والـلام في حال التعجب، أما الباء والواو فهما لا يختصان بمحلوف به دون سواه من سائر ما يُحلف به، إذ يصح دخولهما على أي مقسم به[3].

لقد تبين لنا مما سبق أن حروف القسم "الواو، الباء، التاء، اللام" جـاءت لتحـل محل فعل هو "أقسم" وقد بين النحاة ذلك، وأوضحوا أنها نابت مناب ذلك الفعل، يعني

([1]) ابن سيدة. المخصص، ج: 4، ص: 71.

([2]) الأحمد نكري. دستور العلماء، ج: 3، ص: 51.

([3]) انظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1985م). اللامـات، تحقيـق: مـازن المبارك، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية، ص: 83.

ذلك أن أصل جملة القسم بوجود هذا الفعل، وحين نقول أصل الجملة لا يعنـي أنـه الأصل الصحيح الذي انتقلت عنه اللغة إلى هذا التركيب الجديد، وإنما هـو الأصـل الذي نفترضه نحن في هذه الدراسة كي يأتي الفرع المختزل من هذا الأصل، فقولنـا مثلا:

واللهِ ما حضرت.

يعني وفق المعنى المرتبط بهذه العبارة "أقسم والله ما حضرت"، غير أن اللغـة أرادت أن تجعل من هذه الجملة الأسلوبية أكثر سهولة ويسر في نظامها، وأقل تركيباً، فحذفت الفعل الذي يظهر فيه لفظ القسم وذلك لأن معنى القسم سيحمله الحرف الـدال عليه، فصار قولنا: واللهِ ما حضرت، مـساوياً لقولنـا: أقـسم والله مـا حـضرت، فاستطاعت اللغة أن تصل إلى المعنى من خلال اختزال العبارة الأولى، وذلك لتكـون أكثر سهولة ويسر في نطقها، وأقل عدداً في ألفاظها.

ويمتاز أسلوب القسم في العربية بأن هناك بعض الشواهد عليه فـي كتـاب الله تعالى تختلف عن الأساس الذي وُضع له أسلوب القسم، إذ ورد فعل القسم منفياً بـ ـ "لا"، وذلك في نحو المواضع الآتية:

1 . في قوله تعالى: "فَلَا أُقْسِمُ بِمواقِعِ النجُومِ"(1).

2 . في قوله: "فَلَا أُقْسِمُ بِما تُبصِرُون"(2).

3 . في قوله أيضاً: "فَلَا أُقْسِمُ بِرب الْمشَارِق والْمغَارِبِ إنا لَقَادِرُون"(3).

4 . في قوله: "لا أُقْسِمُ بِيومِ الْقِيامةِ"(4).

5 . في قوله: "فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنس"(5).

6 . في قوله تعالى: "فَلَا أُقْسِمُ بِالشفَق"(6).

---

(1) سورة الواقعة، آية: 75.

(2) سورة الحاقة، آية: 38.

(3) سورة المعارج، آية: 40.

(4) سورة القيامة، آية: 1.

(5) سورة التكوير، آية: 15.

(6) سورة الانشقاق، آية: 16.

7 . أخيراً في قوله تعالى: "لا أُقْسِمُ بِهذا الْبَلَدِ"[1].

إن الآيات سابقة الذكر تشير إلى أن فعل القسم "أقسم" الوارد فيها قد جاء منفياً بـ "لا" فكيف يستقيم القسم ما دام اللفظ لفظ نفي؟ وهل القصد نفي القسم فعلاً؟

وحين ننظر في كلام المفسرين نجد أنهم يبينون أن هذا التركيب ضمن الآية الكريمة زائد، والأصل فيه: فأقسم بمواقع النجوم مثلاً، أو فأقسم بالشفق، وغيرها من الآيات، أو هي رد من الله سبحانه وتعالى على المشركين من أن هذا القرآن سحر أو كهانة[2]، كما يشير بعضهم إلى أن هذه الطريقة في القسم جاءت لبيان عظم المقسم به، لذا فإنه ناسبها أن تأتي بطريقة تركيبية مختلفة عما اعتاد عليه العرب في قسمهم، ولا نكاد نجد هذه الطريقة في القسم إلا في كتاب الله سبحانه وتعالى[3].

أما ما يهمنا من بين تلك الآراء في بيان تفسير هذا النمط التركيبي في كتاب الله تعالى هو قول سعيد بن جبير، حيث أشار إلى أن "لا" في هذا النمط التركيبي من القسم نافية على أساسها، والمعنى هاهنا لا صحة لما يدعيه الكفار في القرآن الكريم، وأقسم بمواقع النجوم[4].

ومن خلال كلام سعيد بن جبير السابق يمكننا أن نرى أثر الاختزال في مثل هذا النمط التركيبي للقسم في كتاب الله تعالى، فإن وجود "لا" النافية ضمن هذا النمط التركيبي يدلنا على أن هناك شيئاً محذوفاً، ألا وهو جملة: لا صحة لما يقوله الكفار في القرآن، وأقسم بمواقع النجوم، فحرف النفي "لا" هاهنا عندما دخل جملة القسم استطاع أن يختزل تلك العبارة الطويلة التي تليها، وتبين المعنى على أن هناك شيئاً

---

(1) سورة البلد، آية: 1.

(2) الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد (1994م). الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد محمد صيرا، وأحمد عبد الغني الجمل، وعبد الرحمن عويس، قدمه وقرضه: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 239.

(3) الزمخشري. الكشاف، ج: 1، ص: 528.

(4) ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 5، ص: 250.

منفياً يتوجب على السامع أو المتلقي أن يتنبه له، وهو الأسلوب الذي تميز به القـرآن الكريم عن سائر نصوص اللغة.

12.3 الاختزال في أسلوب المدح والذم:

يأتي أسلوب المدح والذم في العربية وفق نظام تركيبي مخـصص لـه، وذلـك اعتماداً على عنصر تركيبي أساسي في الجملة يتمثل بفعل المدح أو فعل الذم، وأفعال المدح هي: نعم، وحبذا، وحسن، في حين أن أفعال الذم هي: بئس، ولا حبذا، وسـاء، وهي أفعال خاصة بالمدح والذم أسلوبياً، أما من الناحية الدلالية فقد يصل المتكلم إلى معنى المدح دون الحاجة إلى فعل مثل هذا، والذم كذلك(1).

وأفعال المدح والذم هي ما وضع لإنشاء مدح أو ذم، فلم يكن مثـل مدحتـه أو ذممته منها لأنه لم يوضع للإنشاء، وذلك لأنك إذا قلت نعم الرجل زيد فإنمـا تنـشئ المدح. وتحدثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجودا في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثـة مقصودا مطابقة بهذا الكلام إياه حتى يكون خبرا، بل تقصد مدحه على شيء حاصـل له خارجا، بخلاف مدحته وذممته فإن القصد فيه الإخبار بالمدح والذم والإعـلام بـه موجودا في الزمان الماضي لقصد مطابقة هذا الكلام إياه، وكذا مثل ما أحسن زيـدا ليس منها، لأنه وإن كانت تفيد إنشاء المدح لكنها ليست موضوعة لـه بـل لإنـشاء التعجب، وذلك يستلزم إنشاء المدح والذم، وكذا مثل الأمر من مدحت وذممت لأنهـا لإنشاء طلب المدح والذّم لا لإنشاء المدح والذّم(2).

إن أسلوب المدح والذم يأتي وفق حالة تركيبية خاصة تدل على معنى المدح أو على معنى الذم، فقولنا مثلاً:

نِعمَ الرجل زيد!

يدل على أن المتكلم يمدح زيداً، ويصفه بأنه ذو صفات حميدة يستحق معهـا أن يُمدح، غير أنه استطاع الوصول إلى هذه المعاني كلها مـن خـلال هـذه الطريقـة

---

(1) الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 12.

(2) التهانوي. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج: 1، ص: 236.

التركيبية الخاصة بالمدح في العربية، وهذه الطريقة التركيبية استطاعت أن تختـزل جميع هذه المعاني بعبارة مختصرة مختزلة، وهو ما نسميه الاختزال الدلالي.

أما قولنا:

بئس الرجل زيد!

فإن المعنى يأتي متعاكساً مع معنى العبارة الأولى، إذ إن هذه الطبيعة التركيبية لهذه العبارة تشير إلى ذم زيد بصفات مختلفة، فهو مستحق لهذا الذم، غير أن هذا الذم لم يأتِ مصرحاً به، أو مفصلاً في الحديث عنه، وذلك لأن لفظ "بئس" قد ناب منـاب تلك الألفاظ التي تأخذ معنى الذم، وصار ذلك الفعل بمثابة عنصر اختزالي اختزل تلك المعاني والدلالات وفق ما تقتضيه الحالة السياقية والمقامية والتركيبية.

وفي نهاية هذا الفصل يمكننا أن نشير إلى ما يلي:

أولاً: تمثل الأساليب النحوية في اللغة العربية أكثر مظاهر الاختزال في اللغة، سـواء أكان ذلك الاختزال لفظياً، أم دلاليا.

ثانياً: يمثل أسلوب النداء أكثر تلك الأساليب النحوية أثراً في الاختزال، إذ رأينا خلال هذا الفصل أنه جاء مختزلاً للفعل "أنادي أو أدعو" ثم اختزل أداة النداء ذاتها، ثم اختزل المنادى من حيث حذفه، ثم اختزل آخر الاسم المنادى من حيث طريقـة الترخيم في النداء.

ثالثاً: لا تقتصر الأساليب النحوية في مظاهر اختزالها اللغوية على النواحي اللفظيـة فحسب، بل تأتي أيضاً وفق الاختزال الدلالي، وهذا ما رأيناه مثلاً في أسـلوب الحصر والقصر، وأسلوب المدح والذم.

الفصل الرابع
مظاهر الاختزال في باب الصرف

لقد بينت في فصول الدراسة السابقة أحوال الاختزال في باب النحو، سواء في مجال النحو التركيبي، أم النحو الأسلوبي، أما في هذا الفصل من الدراسة فسينصب حديثنا عن مظاهر الاختزال في باب الصرف، إذ نجد في الصرف العربي كثيراً من الملامح التي تقودنا إلى أن نعد الاختزال ملمحاً أساسياً ورئيسياً في العملية الصرفية العربية، إذ نجد مثلاً على سبيل المثال المشتقات الصرفية التي تأخذ صيغة محددة ومعينة، غير أن هذه الصيغة تحمل كثيراً من الدلالات الاختزالية، علاوة على حملها بعض ملامح الاختزال اللفظي.

وهذه الملامح التي تتحول من صيغة صرفية إلى صيغة أخرى تتبدل معها المعاني والدلالات، إذ إن الكلمة المشتقة تأخذ دلالة الجذر اللغوي الأصلي لها، مضافاً إليها دلالة أخرى متمثلة بدلالة الاشتقاق، وفي ذلك يقول تمام حسان: يعني الاشتقاق أنه ثمة صيغة متولدة من صيغة هي الأصل، فتحمل الصيغة الجديدة المعنى الأصلي، وهذا المعنى الأصلي هو صلة جميع المشتقات بمعنى الحدث، وهذا نجده مثلاً في المصدر، وتزيد الصيغ المشتقة بمعانٍ جديدة زيادة على معنى الحدث، فإذا دلت الصيغة على معنى الفاعل كانت الكلمة المشتقة اسم فاعل، وإذا دلت على زمن وقوع الحدث أو مكانه كانت الكلمة اسم مكان أو زمان، وإن دلت على من وقع عليه الحدث، كانت الكلمة المشتقة اسم مفعول[1].

فمن خلال ذلك يظهر لنا مدى التحول الدلالي والبنائي في الصيغ الصرفية المختلفة، ذلك أن صيغة واحدة تدل على غير معنى دلالي، أولها معنى الجذر الأصلي للكلمة، وثانيها معنى المشتق الذي يرتبط بها، وهذا الفصل سيركز حديثه على تلك الملامح الاختزالية في النواحي الصرفية في اللغة العربية، وذلك وفق مباحثه الآتية:

---

[1] حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، ص: 166.

1.4 الاختزال في جموع التكسير:

ويشير جمع التكسير إلى كل جمع تغير فيه بناء واحده، وهو في معاكس جمـع التصحيح الذي لا يتغير فيه بناء واحده، بل يأتي وفق نظام جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم[1].

يعني ذلك أن كل جمع تغير فيه نظم لفظه الواحد فهو من قبيل جمع التكـسير، وهذا الجمع كله يُعرب كإعراب المفرد، فيرفع بالضمة، وينـصب بالفتحـة، ويجـر بالكسرة[2].

فجمع التكسير ما تغير بناء واحده أي من حيث نفسه وأموره الداخلة فيه كما هو المتبادر بخلاف جمع السلامة، فإن تغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة فتغيـر نحو أفراس باعتبار الأمور الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد أن كان أولا، والفصل بين الراء والسين بعد أن كانا متصلين وليس كذلك تغيـر نحو مسلمون لبقاء بناء مفرده وهو مسلم في التلفظ. فالفرق بين التكسير والتـصحيح إنما هو باختصاص التكسير بالتغير بالأمور الدخلة[3].

ويتضح لنا مما سبق أن سبب تسمية جمع التكسير بهذا الاسم راجع إلى طبيعـة الصيغة التي يكون عليها، فإنه يكون على صيغة تكسرت فيها أجزاء المفرد، وخرجت بطريقة مختلفة عما عليها الحال في مفردها، وليس الأمر كذلك في جمع السلامة الذي يُكتفى به بلاحقة بعد لفظ المفرد دون المساس بصيغته، فجمع التكـسير إذن يخـتص بتغير حاصل في بنية الكلمة الداخلية، وليس مختصاً بلاحقة أو سابقة تدخلان عليه.

فكل جمع تغير فيه بناء الواحد عما كان عليه، يعد جمع تكسير، مثـل: جمـل، أجمال، ودرهم، دراهم[4].

ويختلف هذا النوع من الجموع عن سابقيه بأن له دلالة على القلة والكثرة وفـق الصيغة التي يأتي عليها، فأما القلة فإن الجمع يدل فيه على عدد يبدأ من ثلاثة وينتهي

([1]) السيوطي. معجم مقاليد العلوم، ص: 86.

([2]) الكفوي. الكليات، ص: 332.

([3]) الأحمد نكري. دستور العلماء، ج: 1، ص: 573.

([4]) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 47.

بعشرة، وأما الكثرة فإن الجمع يبدأ فيه من أحد عشر إلى ما لا نهاية فيه، وأما جموع القلة فهي أربعة: أفعُل، مثل: أحرُف، وأفعال، مثل: أفراس، وأفعلة، مثـل: أقمـشة، وفِعلة، مثل: صبية، وأما جموع الكثرة فقد أوصلها بعضهم إلى سبعة وعشرين وزناً، منها: فُعُل، مثل: حُمُر، وفُعل، مثل: غُرف، وفِعل، مثل: حِجج، فُعلة، مثل: قُـضاة، فَعلَة، مثل: كتبة، وفعلى، مثل: قتلى، فِعلة، مثل: دِببة، وفُعل، مثل: رُكع، فُعال، مثل: قُراء، وفِعال، مثل: ثِياب، وفُعُول، مثل: قُدور، وفِعلان، مثل: غِربان، فُعلان، مثـل: بُطنان، وفُعلاء، مثل: كُرماء، وأفعلاء، مثل: أغنياء، وفواعل، مثل: كواسر، وفعائل، مثل: رسائل، وفعالي، وفعالى، مثل: صحاري، وصحارى، وغيرها من الأوزان التي لا طائل من تعدادها هاهنا في هذه الدراسة، إذ نكتفي بهذه الأوزان فحسب[1].

إن ما سبقت الإشارة إليه من أوزان جمع التكسير تبين لنا كيفية مجـيء هـذا الجمع في العربية، وكيف أنه يدل على الأعداد التي تفوق الاثنين، كما تبين لنا أن هذا الجمع يحمل دلالتين الأولى على القلة، والثانية على الكثرة، غير أن ما نلحظه في هذا الجمع دون سواه من الجمعين السابقين أن هذا الجمع لا يخـتص بلاحقـة أو سـابقة تحكمه، بل هو مرتبط بأوزان وصيغ صرفية دالة عليـه، فهـو إذن لا علاقـة لـه بالإعراب من الناحية الدالة على الجمع.

وعلاوة على أن جموع السلامة للذكور والإناث تشتمل على اختزال لغوي بلفظ واحد يغني عن ذكر المجموعة، فإن جميع هذه الصيغ الصرفية الدالـة علـى جمـع التكسير دالة أيضاً على عدد معين من المعدودات التي تحتها، نحو قولنا مثلاً: أقلام، فإنه يدل على قلم، وقلم، وقلم..، حتى عشرة، لذا فإن هذه الصيغة قد اختزلـت تلـك المتعاطفات، وقدمت لنا الدلالة على هذه المجموعة من الأقلام بصيغة واحدة وكلمـة واحدة، وهو اختزال للألفاظ كلها، وهذا الكلام الذي قلناه في صيغة "أفعـال" ينطبـق على صيغ: أفعِلة، وأفعُل، وفِعلة، الدالة على جمع القلة.

أما جموع الكثرة, فإن الاختزال فيها يأخذ مساحة أكبر، وذلك أن أكثـر النحـاة والصرفيين قالوا بأن جمع الكثرة ما دل على أحد عشر فأكثر، فقولنا مـثلاً: رأيـت

([1]) انظر: الحملاوي، أحمد بن محمد (د.ت). شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ص: 88 ـ 94.

غلماناً، فإن المعنى المتبادر إلى الذهن يعني أنني رأيت أكثر من عشرة، وإلا فإن الأولى أن أقول: رأيت غلمة، على أساس القلة، وهذا كله ليس على سبيل اللزوم المطلق، وإنما هو من ناحية تنظيرية بحتة فحسب، فمن هنا فإن قولنا السابق اختزل لنا تكرار كلمة "غلام" أحد عشر مرة، وهذا هو الاختزال في هذه الصيغة من صيغ جمع التكسير.

وما انطبق من كلام على الصيغة السابقة من صيغ جمع التكسير ينطبق أيضاً على سائر الصيغ الأخرى، وبذا يتضح لنا أثر هذه الصيغ الصرفية في إيجاد الاختزال في الكلام، واختصار الألفاظ والدلالات بأقل قدر من الكلمات.

2.4 الاختزال في بعض صيغ الزيادة:

يشير النحاة والصرفيون إلى أن صيغَ الأسماء والأفعال في اللغة العربية لا تأتي وفق معانٍ متشابهة بتغير أحوالها، بل إن أي تغير يطرأ على الصيغة الفعلية أو الاسمية لا بد أن يتبعه تغير في المعنى أو الدلالة، ومن هنا فإن الصرفيين قالوا بقاعدةٍ إن كل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى، يعني ذلك أن كل اختلاف في طبيعة الصيغة الصرفية يتبعه اختلاف آخر في الطبيعة الدلالية لتلك الصيغة الصرفية، هذا الأمر دفع بالصرفيين إلى إفراد مباحث خاصة ضمن كتبهم يتناولون فيها معاني صيغ تلك الزيادة، ويركزون على أحوالها ـ أي الزيادة ـ في الفعلية والاسمية(1).

وعموماً فإن معاني صيغ الزيادة في اللغة العربية تحمل اختزالاً دلالياً غير ملموس من ناحية، وهو من ناحية ثانية لا يمكن أن نحده بحد لفظي، بل يقتصر الحال فيه على الحد الدلالي التوضيحي، فمثلاً حين نقول بأن الهمزة في صيغة "أفعلَ" تفيد التعدية(2)، فهذا يعني أن هذه الهمزة قد اختزلت لنا معنى التعدية المفترض أن يُعبر عنه باللفظ في اللغة، واستطاعت تلك الهمزة أن تفيد معنى التعدية دون إضافة لفظية

(1) انظر: الحملاوي. شذا العرف في فن الصرف، ص: 29.

(2) ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (2002م). إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، ص: 133.

كلامية إلى الجملة، مثل: وقف الرجلُ، فإن همزة التعدية تجعل من هذا الفعل في الجملة متعدياً إلى مفعول، فتصير: أوقف الأمرُ الرجلَ، غير أن معنى التعدية هذا لم يُعبر عنه لفظياً، بل كان عبارة عن إشارة بسيطة متمثلة بهمزة التعدية تلك.

وما ذكرناه في همزة التعدية من اختزال للمعاني والدلالات وفق صيغة فعلية محددة، أو وفق صيغة بنائية تأخذ شكلاً من أشكال الزيادة في اللغة، فإن هذا الكلام نفسه يمكننا أن نكرره في سائر صيغ الزيادة الأخرى، مثل: فاعلَ، وفعل، وانفعل، وافتعل، وتفاعل، وتفعل، واستفعل، وافعوعل، وغيرها من صيغ الزيادة في اللغة العربية.

أما من ناحية الاختزال اللفظي المتمثل بحذف شيء من الكلمة قد يقود إلى تخفيف في اللفظ، أو تسهيل في النطق، فإننا نجد بعض تلك الملامح الاختزالية لهذا النمط من التصريف في العربية، ومن ذلك ما يمكن أن نراه في مضارع صيغة "أفعلَ" الصرفية، إذ يُفترض أن يكون المضارع منها على نحو: يؤفعِل، وليس على نحو: يُفعِل، لأن الأصل في المضارع أن يكون دون انتقاص شيء من صيغة الماضي[1]، مثل: أسلم الرجلُ، يؤسلم، غير أننا نقول: يُسلم، وهذا النمط البنائي في العربية ورد عليه بعض الشواهد من نحو قول القائل[2]:

....   فإنهُ أهلٌ لأن يُؤَكْرما

([1]) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954م). المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ص: 37 ـ 38.

([2]) الشاهد بغير نسبة في: المبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 98، وابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 115، وابن جني. الخصائص، ج: 1، ص: 145، والسكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (1987م). مفتاح العلوم، ضبطه وعلق عليه وهمشه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ص: 43، والبغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، ج: 2، ص: 316.

والشاهد في هذا البيت يتمثل في قوله: "يؤكرما"، إذ إنه قد أتى بالفعل على أصله بعدم حذف الهمزة من مضارعه، غير أن هذا الأصل لم يعد مقبولاً في اللغة بعـد أن حلت محله الصيغة المختزلة، وهي قولنا: يُكرم.

ولقد وصف ابن جني هذا الاستعمال اللغوي بالشذوذ من ناحية، وكرهه في اللغة من ناحية أخرى، وبين أن الأصل في القاعدة أن يأتي هذا الفعل بغير همزة(1).

إن هذه الصيغة الماثلة أمامنا في هذا الاستعمال اللغوي تمثل صيغة مختزلة من صيغة أساسية كان يُفترض أن يأتي الفعل المزيد بالهمزة وفقهـا، إذ إن الأصـل أن يقال:

يؤكرم الرجلُ.

وهي الصيغة الأصيلة قبل تعرضها للاختزال الصرفي، غير أن هذه الصيغة قد تعرضت لملمح من ملامح الاختزال يتمثل في التخلص من الثقل الماثـل فـي هـذه الصيغة، فحُذفت الهمزة وبقيت الضمة على حرف المضارعة دليلاً على ذلك العنصر المختزل المحذوف، فصارت الجملة:

يُكرم الرجل.

وهي الصيغة الجديدة المختزلة للكلمة، ولسائل أن يسأل لماذا لم تُحذف الهمـزة في نحو: يؤلم، ويؤسف، ويؤمن، فالجواب في هذه الحالة يتمثل بـأن الـصيغة وإن تشابهت مع صيغة مضارع المزيد بهمزة، غير أنها ليست على بابها، فالأفعال سابقة الذكر من باب "فاعَل، وليس من باب "أفعلَ"، فتكون الهمزة على ذلك أصلية وليـست زائدة، فينتفي كونها من باب أفعل.

وبناء على ما سبق يتضح لنا مظهر الاختزال في صـيغة صـرفية تعرضـت لبعض الاختزال المتمثل بحذف شيء من مكونها البنائي، وهذا الشيء حُـذف لعلـة أولاً، وبقي عليه دليل ثانياً، وهذا ما كنا نراه أصلاً في عامة مظاهر الاختـزال فـي اللغة، إذ لا بد من دليل باقٍ على العنصر المختزل.

---

(1) ابن جني. المنصف، ص: 192.

3.4 الاختزال في بعض ملامح الأفعال الصرفية:

الأصل في الفعل المضارع أن يكون مشتملاً على عناصر الفعل الماضي، فلا يمكن أن يأتي الفعل المضارع منتقصاً عن عناصر الفعل الماضي، غير أن هناك بعض الأفعال في اللغة تحذف فاؤها لعلة صرفية كان القدماء قد أشاروا إليها، ومن ذلك الفعل "وعد: يعِدُ"، فالأصل في هذا الفعل أن يقال: وعد: يوعِد، غير أنه حُذفت الواو وهي فاء الفعل منه، فصار "يعد"، وقس على ذلك بقية هذا الباب من الأفعال التي فاؤها واو، مثل: يقف، ويصل، ويسم(1).

وهذه الأفعال واوية الفاء لها قاعدة عامة عند النحاة القدماء، إذ إن هذه الواو تُحذف من مضارع الفعل المثال الواوي، والسبب في ذلك أنها واقعة بين فتحة وكسرة، أما الفتحة, فهي التي تظهر على حرف المضارعة، وأما الكسرة فهي التي تظهر على عين الفعل، ومن هنا فإن اجتماع الفتحة والواو والكسرة ثقيل في النطق، ولا تجد اللغة بداً من حذف فاء الفعل تخفيفاً في نطقه(2).

إن السبب الكامن وراء حذف فاء الفعل المضارع المثال الواوي يتمثل في ثقل النطق، ومن هنا كان الحذف هو الحل الأمثل بالنسبة للغة كي تصل إلى نطق لغوي أسهل مما هو عليه الحال في نطق الفعل دون حذف فائه، وهذا الحذف حصل في هذا الفعل نتيجة وقوعه مجاوراً لأصوات لغوية ذات علاقة شبه متضادة مع هذا الصوت اللغوي، فالواو، والألف، والياء، والضمة والكسرة والفتحة كلها أصوات صائتة تسير على علاقة قريبة من التضاد كالضمة والألف، أو الكسرة والواو، أو الفتحة والياء، فجميعها على هذا المحمل تتعرض لبعض التغيير والتبديل والحذف، وهو ما نراه في مظاهر الإعلال المختلفة.

فالياء والفتحة والكسرة هي التي أفضت إلى حذف الواو في وجهة نظر القدماء، ولكن ما الذي جرى بالنسبة لـ "اوعد، ونوعد، وتوعد"، لماذا حُذفت الواو فيها أيضاً

---

(1) المبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 129.

(2) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (1987م). المفتاح في الصرف، حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص: 71.

على الرغم من أن الياء ليست موجودة؟ لقد أشار القدماء أيضاً إلى سبب بقاء الحذف في هذه الأفعال التي لم تبدأ بياء كما هو الحال في "يعد"، وهو يتمثل في أن العربيـة جعلت الباب مطرداً على وتيرة واحدة، فكي لا تختلف تصاريف الكلمة أو الفعل وفق أحواله الإسنادية المختلفة أبقت اللغة على الواو محذوفة في هذه الأفعال جميعاً[1].

وفي حين كانت هذه نظرة القدماء إلى طبيعة حذف الواو من مضارع هذا الفعل المثال الواوي كان للمحدثين قولٌ آخر يتمثل بأن صوت الواو يمثـل صـوت شـبه حركة، وأن شبه الحركة هذه واقعة في حركة مزدوجة وهي: "yaw " واللغة العربيـة تحاول التخلص من الحركات المزدوجة من أجل تخفيف النطق وتسهيله، ومـن هنـا فإنها لجأت إلى حذف الواو من شبه الحركة المزدوجة من أجل الوصول إلى نطـق أسهل وأيسر في اللغة[2].

غير أن ما نراه في هذه الدراسة يختلف عن هذين القولين، إذ إن اللغة تميل في طبيعتها إلى اختزال ما تستطيع اختزاله من الألفاظ أو الأصوات كي تـؤدي المعنـى بأقل قدر من الكلام، وتصل إلى الدلالة بأقل عدد من الأصوات، ومن هنا فـإن هـذا الفعل كان قبل اختزاله: "يوعد"، فارتأت اللغة أن تختزل هـذا الفعـل نتيجـة الثقـل الحاصل في نطق صوت شبه الحركة الواوية في جوار الفتحة القـصيرة والكـسرة القصيرة، فكان الاختزال بحذف شبه الحركة الواوية تلك، والاكتفاء بالدلالة عليها من خلال طبيعة اللفظ، إذ إن قولنا: يعد، ويوعد يؤديان المعنى نفسه، ومـن هنـا كـان اختزال هذا الصوت من الكلمة.

وعموماً فإن الاختزال الصرفي يختلف عن الاختزال النحوي، إذ قـد لا يكـون للاختزال الصرفي تعليلٌ مقنع، وإنما يكون الحال مقتصراً على الاجتهـاد، غيـر أن القصد من الاختزال الصرفي عموماً إيجاد الخفة في النطق ما أمكن إلى ذلك سبيلاً.

([1]) انظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين (1999م). أسرار العربيـة، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص: 139.

([2]) انظر: شاهين، عبد الصبور (1980م). المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص: 201.

4.4 الاختزال في اسم المصدر:

يشير أهل معاجم المصطلحات أن اسم المصدر يطلق على ذلك الاسم الذي يكون علماً للمصدر، مثل: سبحان، علم للتسبيح[1]، أي أنه يدل على المصدر غير أنه ليس من صيغته، وانطلاقاً من القاعدة الصرفية التي تقول إن لكل زيادة في المبنى مقابل في المعنى، فإن اسم المصدر هذا لا يدل فحسب على ما يدل عليه المصدر، وإنما يحمل شيئاً من نواحي الاختزال ضمن بنيته الصرفية.

ويقول التهانوي في أحد تعريفاته لاسم المصدر: "اسم بمعنى المصدر ولكنه خارج عن الأوزان القياسية مثل سقيا وغيبة الذي هو اسم للسقي والاغتياب. وهذا في كلام العرب كثير"[2].

فالغيبة مشتقة من الفعل "اغتاب"، فالأصل إذن في مصدرها أن يكون على زنة "افتعال"، وهو الوزن القياسي لهذا المصدر المشتق من هذا الفعل، غير أنه قد ورد من هذا الفعل اسم آخر يدل دلالة المصدر ذاتها على المعنى والحدث، غير أنه ليس من زنة المصدر القياسية، لذا فإن هذا الاسم الدال على المصدر يسمى اسم مصدر، فالغيبة إذن بمعنى الاغتياب.

ويشير النحاة إلى أن اسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله " اه ومدار الفرق بينهما على أن الاسم الدال على الحدث إن اشتمل على جميع حروف الفعل لفظا أو تقديرا أو بالتعويض فهو مصدر، سواء أزادت حروفه عن حروف الفعل أم ساوت حروفه حروفه، وإلا فهو اسم مصدر، فمثال المصدر التوضؤ والقتال بالنسبة ِلتَوضأ ولقاتل والعدة بالنسبة لوعد والإعلام بالنسبة لأعلم، ومثال اسم المصدر الغسل بالنسبة إلى اغتسل والعطاء بالنسبة لأعطى والكلام بالنسبة لكلّم، وعلى هذا فالوضوء والطهور والولوع إن كان فعله أولع كما ذكره سيبويه أسماء مصادر إن أريد بها الحدث سواء أكان أولها مضموما أم مفتوحاً[3].

([1]) الأحمد نكري. دستور العلماء، ج: 1، ص: 69.

([2]) التهانوي. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج: 1، ص: 195.

([3]) ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 1، ص: 160.

وظاهر لنا من خلال كلام ابن مالك السابق أنه يتحدث عن اسم يدل دلالة المصدر غير أنه ليس من زنة المصدر الصريح للفعل، فالفعل "اغتسل" الأصل في مصدره أن يكون "اغتسالاً"، غير أنه إذا ورد الغسل مشتقاً من اغتسل كان هذا الاسم اسم مصدر وليس مصدراً، وكذلك الحال في الفعل "أعطى"، فإن قياس مصدره الصريح "إعطاء"، غير أنه يأتي بلفظ "عطاء"، ومن هنا فإنه يكون اسم مصدر وليس مصدراً، والأمر ذاته أيضاً في الفعل "كلّم"، وغيره من الأفعال.

والواقع اللغوي يقول إن اسم المصدر ليس مرناً إلى الحد الذي يمكن أن يُشتق من ألفاظ اللغة دون قيد أو شرط، بل هو مقصور على السماع من كلام العرب، فما كان قد سُمِع عن العرب من أسماء المصادر فهي فقط المخصوصة بالذكر في كتب النحاة، وما لم يُسمع من كلام العرب فلا يمكن اللجوء فيه إلى القياس لاستخراج اسم المصدر منه، فالوضوء من توضأ، والغسل من اغتسل، وبعض الأسماء الأخرى لا غير هي أسماء المصادر، وهي كما ذكرنا مقتصرة على السماع من كلام العرب[1].

فمن خلال ما سبق يتضح لنا أن اسم المصدر يدل على ما يدل عليه المصدر الصريح غير أنه يختلف عنه أنه لم يأتِ بالصيغة القياسية التي يأتي عليها المصدر الصريح عموماً.

إن هذه الصيغة غير القياسية التي يأتي عليها المصدر تساهم مساهمة كبيرة جداً في إيجاد ملمح من ملامح الاختزال اللغوي في باب الصرف، إذ إن أكثر أسماء المصادر أقل حروفاً من المصادر الصريحة من الفعل ذاته لو أخذنا مصدره الصريح، مثل: الفعل اغتسل، المصدر الصريح منه: اغتسال، واسم المصدر منه: غسل، نرى أن لفظ اسم المصدر قد اختزل كثيراً من حروف الاغتسال، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدلالة على المعنى واحدة في كلا الحالين.

ولو أخذنا الفعل: توضأ، المصدر الصريح منه: توضؤ، واسم المصدر: وضوء، ففي هذه الحالة يظهر لنا بوضوح وجلاء أن المصدر الصريح يمتاز بثقل في لفظه،

([1]) انظر: حسن، عباس (د.ت). النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الخامسة عشرة، ج: 2، ص: 114.

ويمتاز بعدد أكبر من الحروف التي يمكن أن نراها في المصدر الصريح ذاته، ومـن هنا فإن اسم المصدر قد اختزل كثيراً من الجهد والصعوبة في المجيء بالمعنى نفسه.

أما الفعل: أعطى، فإن المصدر الصريح منه: إعطاء، واسم المصدر: عطـاء، ويظهر لنا من خلال اسم المصدر أنه دل دلالة واضحة وجلية على معنى المـصدر دون المجيء بصيغته ذاتها، علاوة على مزيد من السهولة واليسر في نطق الكلمة، إذ تخلص اسم المصدر من الهمزة الموجودة في المصدر الصريح.

ومن هنا يظهر لنا الأثر الذي أحدثه اسم المصدر في الاختزال في باب الصرف العربي، إذ إنه جاء بالدلالة وفق ما يقتضيه المصدر الصريح، غير أنه حين جاء بتلك الدلالة استطاع أن يؤديها بجهد أقل، وبسهولة أكبر، وفي أكثر الأحيان بعدد أقل مـن الحروف، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن اسم المصدر له دور الكبير فـي تحقيـق الاختزال اللغوي في باب الصرف العربي.

5.4 الاختزال في اسم الفاعل:

وكما تطرقنا من قبل للحديث عن حضور الاختزال في بعض الظواهر الصرفية لا بد لنا من أن نشير إلى صيغ الاشتقاق المختلفة التي لها دورها الكبير هي أيضاً في تحقيق الاختزال اللغوي، وأول هذه المشتقات اسم الفاعل.

ويبين لنا الجرجاني معنى اسم الفاعل فيقول: "ما اشتق من يفعل لمن قـام بـه الفعل بمعنى الحدوث، وبالقيد الأخير خرج عنه الصفة المـشبهة، واسـم التفـضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث"[1].

لقد ارتكز الجرجاني في تعريفه لاسم الفاعل على ركيزتين اساسيتين هما:

الأولى: أن اسم الفاعل يأتي للدلالة على من قام بالفعل أو الحدث.

الثانية: أن اسم الفاعل يأتي للدلالة على الحدوث والتجدد، وهو بهـذه الركيـزة أخرج الصفة المشبهة من التعريف، التي تدل هي بدورها على معنـى الثبـات فـي الحدث أو الفعل.

([1]) الجرجاني. التعريفات، ص: 26، وانظر: المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 51.

واسم الفاعل صيغة مشتقة من المصدر أو من الفعل على أحد القولين: البصري أو الكوفي، وهو لما كان صيغة مشتقة فإنه يدل على الحدث كدلالة الأصل الذي اشتُق منه[1].

ومن ناحية أخرى فاسم الفاعل ذو دلالات على الزمان علاوة على دلالاته السابقة، إذ إنه إذا أضيف فإنه يدل على الزمن الماضي، أما إذا لم يُضف وكان منوناً فإنه يدل على الحال والاستقبال، وهذه خصوصية زمانية يختص بها اسم الفاعل[2].

ولقد تنبه كثير من النحاة قديماً إلى هذا الترابط بين اسم الفاعل والدلالة على الزمان، لذا نجد بعضهم قد رأى في هذا الاسم بعض الدلالات العميقة على الفعلية، الأمر الذي دفع بنحاة الكوفة إلى تسمية اسم الفاعل بالفعل الدائم، ويمكننا أن نستدل على الدلالات الزمنية لاسم الفاعل من خلال القرائن السياقية المختلفة[3].

وبناء على ما سبق فإن اسم الفاعل يدل على معانٍ مختلفة ومتعددة، وهي كما يلي:

أولاً: الدلالة على معنى الحدث الأصيل، فإذا قلنا إن اسم الفاعل من "كتب" كاتب"، فإن اسم الفاعل يدل على حدث الكتابة كدلالاته على غيرها من الأحوال.

ثانياً: يدل اسم الفاعل على من قام بالحدث المرتبط بالصيغة، فـ "كاتب" السابقة تدل على من قام بفعل الكتابة.

ثالثاً: يدل اسم الفاعل على التجدد والحدوث في الحدث، فـ "كاتب" السابقة أيضاً تدل على تجدد الكتابة حيناً بعد حين.

([1]) السيوطي. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ص: 87.

([2]) انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 164، والفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (1972م). معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، القاهرة، مصر، ج: 2، ص: 420.

([3]) الساقي، فاضل مصطفى(1970م). اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية، المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، ص: 71 ـ 72، والمنصوري، علي جابر(1984م). الدلالة الزمنية في الجملة العربية، مكتبة جامعة بغداد، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، ص: 82.

رابعاً: يدل اسم الفاعل على الزمان الماضي إذا أضيف، فيقال: هذا قاتلُ حمـزةَ، أي أنه قتله وانتهى الأمر.

خامساً: كما يدل اسم الفاعل على الحال والاستقبال في أحوال مختلفة كأن يُسبق بنفي أو استفهام أو نهي، أو ما شابه ذلك، فجميع هذه الأحوال تـدل علـى أن اسـم الفاعل يدل على الحال والاستقبال.

وحين ننظر في هذه الدلالات جميعها التي يؤديها اسم الفاعل نجد أنـه يـؤدي دلالات كثيرة ولكن بلفظ واحد، أو صيغة واحدة، صحيح أنـه قـد لا تجتمـع تلـك الدلالات جميعاً في موضع واحد، غير أن عدداً منها لا بد من اجتماعـه فـي كلمـة واحدة، خصوصاً الدلالة على الحدث ومن قام به والدلالة على التجدد والحدوث، ومن هنا فإن كلمة واحدة تؤدي جميع هذه الدلالات فإنها استطاعت أن تختزل هذه الدلالات بلفظ واحد، وهي مسيرة اللغة الاختزالية التي منحت اسم الفاعل جميع هذه الـدلالات التي تتعلق بالاختزال الدلالي.

ومن ناحية ثانية, فإن اسم الفاعل يؤدي بعض ملامح الاختزال اللفظي المتمثـل في اشتقاقه من الفعل المزيد بالهمزة في أوله، إذ إن صيغة اسم الفاعل تشتق من الفعل على نحو "فاعل" من الثلاثي، ومن غير الثلاثي تشتق بقلب حرف المـضارعة ميمـاً مضمومة وكسر ما قبل الآخر[1]، فيقال في: استعمل، مُستعمِل.

وبناء على القاعدة السابقة فإن اسم الفاعل يُشتق من الفعل "أقسم" مثلاً على زنة: مُؤقسِم، هذا وفقاً للقاعدة الصرفية المتعلقة باشتقاق اسم الفاعل، غير أن ما نجده فـي واقع اسم الفاعل أنه يُشتق بلفظ "مُقسِم"، وهذه قضية قد أشرنا إليها من قبل في حديثنا عن الاختزال في بعض ملامح معاني الزيادة في الأفعال.

وأخيراً يتضح لنا كيف أن اسم الفاعل استطاع أن يختزل كثيراً مـن المعـاني والدلالات التي لو أردنا أن نعبر عنها بالكلام لطالت الجملة كثيراً، ولما اسـتطعنا أن نأتي بها على وجهها الذي يمكن رؤيته في اسم الفاعل، وهذا هو الملمح الأبرز فـي الاختزال في اسم الفاعل، أي أنه يرتكز ارتكازاً كبيراً على ناحية الاختزال الدلالي.

([1]) المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 3، ص: 1330.

6.4 الاختزال في اسم المفعول:

وكما كان حديثنا سابقاً عن مظاهر الاختزال في اسم الفاعل فإن اسم المفعول هو أيضاً له بعض الملامح الاختزالية في اللغة، وهي لا تختلف كثيراً عن تلك الملامـح التي يمثلها اسم الفاعل.

ونجد العلماء في تعريفهم لاسم المفعول يركزون على إيراد عنصرين مهمين في تعريفهم، الأول: أنه مشتق من "يُفعل" على أن الفعل مبني للمجهول، والثاني: أنه يأتي للدلالة على من وقع عليه الفعل[1].

وكما كان اسم الفاعل يقصد به الحدوث والتغير والتبدل، وأنه غير دائم، فإن اسم المفعول أيضاً كذلك، يقصد به التغير والتحول والحدوث، إلا إذا كان القصد منه المدح أو الذم فإنه قد يأتي على سبيل الثبوت والديمومة[2]، وهو أيضاً يـدل علـى الحـدث المشتق منه، علاوة على دلالته على من وقع عليه الحدث، فقولنا مثلاً: المقتول، يـدل على من وقع عليه فعل القتل، كما يدل على حدث القتل نفسه، وهي مـسألة رأيناهـا أيضاً في اسم الفاعل من قبل[3].

واسم المفعول من المشتقات الصرفية، ويصاغ من الفعل الثلاثـي علـى زنـة "مفعول"، فيقال: مقتول، ومدروس، ومعلوم، أما إذا كان الفعل مزيـداً فإنـه يـؤتى بمضارعه، ثم يُقلب حرف المضارعة ميماً مضمومة، ويُفتح ما قبل الآخـر، مثـل: مُقاوم، مُستسلم، وغيرها[4].

إن ما سبق ذكره يبين لنا أن اسم المفعول بصيغته يفضي إلى اختزال كثير مـن الدلالات اللغوية، إذ أشرنا سابقاً إلى أن اسم المفعول:

أولاً: يدل على من وقع عليه الفعل، أي على المفعول به، فهو إذن اسم مشتق مـن أجل الدلالة على من وقع عليه الحدث.

([1]) الجرجاني. التعريفات، ص: 26، والسيوطي. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسـوم، ص: 87، والمناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 51.

([2]) الكفوي. الكليات، ص: 89.

([3]) الأحمد نكري. دستور العلماء، ج: 1، ص: 68.

([4]) انظر: الجرجاني. المفتاح في الصرف، ص: 73.

ثانياً: يدل اسم المفعول أيضاً على الحدث نفسه، فكلمة: مقتول، تدل على القتل، وكلمة: مكتوب، تدل على الكتابة، وهلم جرا من هذه الدلالات.

ثالثاً: يشابه اسم المفعول اسم الفاعل في الدلالة على معنى التجدد والتغير والانتقال والتحول في الحدث، فهو لا يدل على الثبات في الحدث إلا إذا كان القصد منه المدح أو الذم.

رابعاً: وكما كان اسم الفاعل يدل على الحال والاستقبال, فإن اسم المفعول أيضاً يدل على الحال والاستقبال.

إن جميع هذه الدلالات التي يشير إليها اسم المفعول لا يمكن أن تؤدى إلا بعبارات كثيرة لولا وجود صيغة اسم المفعول، فهذه الدلالات كلها تفهم من خلال تلك الصيغة، ولو أردنا أن نعبر عن هذه الدلالات لاحتجنا إلى عناء كثير، وكثير جهد، وكثير من الألفاظ حتى نؤدي جميع هذه الدلالات، في حين أن صيغة اسم المفعول استطاعت أن تختزل جميع هذه الدلالات بصورة سهلة وبسيطة، يمكن للمتلقي أن يفهمها دون أن يحس بعناء كبير في تلقي هذه الدلالات جميعها.

أما من الناحية اللفظية, فإننا نجد أن اسم المفعول يختزل لنا بعض الأصوات المكونة للكلمة، والغرض من هذا الاختزال تسهيل النطق ما أمكن، فنجد أن اسم المفعول يصاغ من الفعل الثلاثي الأجوف على نحو: قال: مقوول، وباع: مبيوع، غير أن اللغة استثقلت هذه الصيغة، فحذفت أحد الصائتين، فقيل: قال: مقول، وباع مبيع(1).

فهذه الصيغة الجديدة "مقول، ومبيع" ما هي إلا صيغة مختزلة من الصيغة الأصيلة التي كان يدل عليها اسم المفعول، لذا فإن صيغة اسم المفعول كان لها أثرها الكبير في اختزال هذه الصيغة المشتقة، والمجيء بها وفق نمط أكثر سهولة في النطق.

ومن ملامح الاختزال اللفظي في اسم المفعول ما كان من صياغته من الفعل الذي ماضيه على زنة "أفعل"، فكل فعل ماضيه على زنة "أفعل" يصاغ اسم المفعول

---

(1) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1996م). الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص: 296.

منه على زنة "مُفْعل"، والأصل فيه أن يقال: "مُوَفْعل[1]"، غير أن هذه الصيغة مستثقلة من قبل سواء في اسم الفاعل، أو حتى في مضارع هذا الفعل، والحال نفسه يمكننا أن نراه في اسم المفعول، لذا قامت اللغة بحذف فاء الفعل تخفيفاً في النطق، وهي أيضاً مظهر اختزالي لفظي.

إن ما سبق ذكره يبين لنا أثر صيغة اسم المفعول المشتقة في إيجاد بعض مظاهر الاختزال في اللغة، ولقد رأينا أن هذه الصيغة الصرفية اشتملت على عدد من مظاهر الاختزال الدلالي، وبعض مظاهر الاختزال اللفظي، وهو أمر يؤكد لنا أن صيغة اسم المفعول من أكثر الصيغ الصرفية تأثيراً في باب الاختزال.

7.4 الاختزال في صيغة المبالغة:

والمبالغة قد تكون بصيغة محددة، وقد لا تكون ناتجة عن صيغة محددة، فمن الأخيرة ما يأتي على هيئة المبالغة في الحدث، مثل قوله سبحانه وتعالى: "حتى يلج الْجملُ فِي سم الْخِياطِ وكَذَلِك نَجزِي الْمُجرِمِين"[2]، فالقصد هنا في هذه الآية المبالغة في الصورة حتى يصل الأمر إلى حد الاستحالة، إذ يستحيل ولوج الجمل في ثقب الإبرة، وهذا كله من المبالغة[3].

والمبالغة عند أهل العربية هي أن يدعي المتكلّم بلوغ وصف في الشدة أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا ليدلّ على أن الموصوف بالغ في ذلك الوصف إلى النهاية، وهو ضربان: أحدهما المبالغة بالصيغة. وصيغ المبالغة فعلان وفعيل وفعال كرحمان ورحيم وتواب ونحو ذلك مما ذكر في كتب الصرف... والثاني تحصل المبالغة فيه بحسب تعدد المفعولات[4].

([1]) الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (1420هـ). إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 192.

([2]) سورة الأعراف، آية: 40.

([3]) الكفوي. الكليات، ص: 851.

([4]) التهانوي. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج: 2، ص: 1428.

إذن فإن المبالغة في اللغة العربية تشتمل على نوعين، يكون الأول منهما مرتبطاً بالمعنى والدلالة، في حين أن الثاني يرتبط بصيغة صرفية محددة، هذه الصيغة تـدل على معنى وقوع الحدث من فاعله على سبيل المبالغة والتكثير، وهذا المعنى لا يكون إلا معتمداً على وزن صرفي يختص بصيغ المبالغة في العربية.

يمكننا القول بشيء من التجوز بأن صيغة المبالغة في العربية ما هي إلا صورة أخرى لصيغة اسم الفاعل، غير أنه زيد عليها بعض الدلالة، فصيغ المبالغة تأتي فـي اللغة للدلالة على من قام بالفعل على سبيل المبالغة والتكثير، وهي ذات صيغ مشهورة عند الصرفيين والنحاة، أشهرها خمسة: الأولى: فَعال، مثل: ضراب، وظلاّم، والثانية: مِفْعال، مثل: مِهذار، ومِكثار، والثالثة: فَعُول، مثل: رحوم، والرابعة: فعيـل، مثـل: سمين، والخامسة: فَعِل، مثل: حذِر، وهناك صيغ أخرى كثيرة مسموعة عن العـرب، في حين أن الخمسة السابقة هي أوزان صيغ المبالغة القياسية في الصرف[1].

وحين نتكلم عن غير صيغة للمبالغة منها ما هو قياسي ومنها ما هـو سـماعي فهذا لا يعني أن كل فعل من الأفعال تختص به صيغة معينة من تلك الصيغ، بل قـد يأتي للاسم الواحد أكثر من صيغة دالة على المبالغة، مثل الفعل "ظلم"، فالمبالغة منه: ظلوم، وظلاّم، والفعل: فتح، يأتي منه: مفتاح، وفتّاح، وغيرها من الأفعـال التـي لا يمكن حصرها[2].

وبعد هذا الحديث عن صيغة المبالغة في اللغة العربية فإنه يتبين لنا أن صـيغة المبالغة ما هي إلا صورة أخرى ثانوية لاسم الفاعل، غير أنها تزيد على اسم الفاعل بدلالة أخرى تتمثل بدلالة المبالغة، فهذه الدلالة ترتبط بتلك الصيغ التي سُمعت عـن العرب، وقاس النحاة بعضها.

ومن ناحية ثانية, فإن صيغ المبالغة تدل على الحدث، وعلى من قام بالحـدث، وعلى الزمان المرتبط بذلك الحدث، علاوة على دلالتها على الحال والاستقبال، شأنها في ذلك شأن صيغة اسم الفاعل، وزد على ذلك كله بأن صيغة المبالغة تدل علـى أن

([1]) الحملاوي. شذا العرف في فن الصرف، ص: 62.

([2]) انظر: ابن عصفور. الممتع الكبير في التصريف، ص: 314.

الحدث الواقع من فاعله وقع على سبيل التكثير والمبالغة، ومن هنا سُميت هذه الصيغ بصيغ المبالغة.

وبناء على ما سبق فإن تلك الصيغ المخصوصة التي أشار إليها الصرفيون في كتبهم المختلفة تدل على معنى المبالغة علاوة على دلالتها على ما يدل عليه اسم الفاعل نفسه، فمن هنا فإن هذه الصيغ أسهمت إسهاماً كبيراً في إيجاد مزيد من الاختزال الدلالي في اللغة، إذ إن تلك الصيغ دلت على الحدث، ومن اتصف به، وزمانه، والتغير والتجدد، علاوة على دلالة المبالغة التي أُضيفت إلى هذه الدلالات، فكانت صيغة المبالغة بذلك عنصراً اختزالياً دلالياً في الصرف العربي، ونشير هنا إلى أن الباحثة لم تعثر على أي مثال تطبيقي على أثر صيغة المبالغة في الاختزال اللفظي، بل اقتصر دور صيغة المبالغة على الاختزال الدلالي.

8.4 الاختزال في الصفة المشبهة:

وتشترك الصفة المشبهة في بعض الملامح مع اسم الفاعل، إذ نجدها تدل على من قام بالفعل، غير أن قيامه بالفعل يكون على سبيل الثبوت والديمومة، علاوة على أن الفعل الذي تشتق منه الصفة المشبهة يكون لازماً غير متعد، وذلك مثل: حسن، وكريم[1].

ويسهب القاضي الأحمد نكري في تعريف الصفة المشبهة إذ يقول: "الصفة المشبهة: أَي باسم الْفَاعِل فِي كَونهَا بِمَعْنَاهُ لَا فرق بينهما إِلَّا بِاعْتِبَار الْحُدُوث والثبوت، وقيل، فِي كَونهَا تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث مثل اسم الْفَاعِل. وَيرد عَلَيْهِ أَنه مَا وَجه تَخْصِيص مشابهتها باسم الْفَاعِل فَإِنَّهَا مثل اسم الْمَفْعُول أَيْضا فِي الْأُمُور الْمَذْكُورَة كَمَا لَا يخفى. وَهِي فِي اصْطِلَاح النُّحَاة اسم اشتق من مصدر أَي حدث لَازم مَوْضُوع لمن قَامَ بِهِ ذَلِك الْحَدث على معنى الثُّبُوت وَالْمرَاد بِقِيَام الْحَدث بِذَات مَا بِمَعْنى ثُبُوت أَنه مُتَّصِف بِهِ من غير أَن يكون ذَلِك الاتصاف مُقَيّدا بِأحد الْأَزْمِنَة الثَّلَاثَة بِخِلَاف اسم الْفَاعِل الْمُشْتَقّ من الْمصدر اللَّازِم فَإِنَّهُ يدل على اتصاف ذَات مَا بِالْحَدَثِ اتصافا مُقَيّدا

(1) الجرجاني. التعريفات، ص: 133، والسيوطي. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ص: 87، والمناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 217.

بِأحد الأزمنه الثَلَاثَة فَمعنَى زيد كريم ثَبت لَهُ الْكَرم بِقطع النّظر عَـن حُدُوثِـه أَو لَـا حُدُوثه ولَيس معنَاهُ أَنه حدث لَهُ الْكَرم بعد أَن لم يكن. وَإِن قصد الْإِخْبَار عن حُـدُوث كرمه فَيُقَال زيد كارم الْآن أَو غَدا لعمرو. والْحَاصِل أَن الصفة المشبهة لَا تدل علَـى الْحُدُوث لَا أَنها تدل على عدمه أَو تدل على الِاستِمرار والدوام فَلَيس معنى زيد حسن إِلَا أَنه ذُو حسن سواء كَان فِي بعض الْأَزمِنَة أَو جمِيعها فَهِي حقِيقَة فِي الْقدر الْمُشْتَرك بينهما وهُو الاتصاف بالْحسن"[1].

وعموماً فإن ما ذكره العلماء في تعريف الصفة المشبهة ينصب في ربطها باسم الفاعل من جهة، وبأنها من فعل لازم من جهة أخرى، وبأنها دالة على معنى الثبوت والديمومة من جهة أخرى.

ويشير الصرفيون إلى أن هناك مجموعة من الأوزان التي تأتي عليهـا الـصفة المشبهة، مثل: فَعِل، مثل: فرح، وفَعل، مثل: شَكْس، وفعيل، مثل: سليم، وفُعل، مثل: حُر، فِعل، مثل: صِفْر، وفَعُول، مثل: غَيُور، وأفعل، مثل: أحمر، وفَعل، مثل: حرج، وفعلان، مثل: عطشان، وغيرها من الأوزان التي ذكرهـا الـصرفيون ولا مجـال لتعدادها هاهنا، إذ إن الدراسة لا تقصد إلى جمعها كلهـا، بـل تقـصد إلـى بيـان أشهرها[2].

وقد تأتي الصفة المشبهة على زنة اسم الفاعل، وذلك إذا دل اسم الفاعل نفـسه على الثبوت والدوام فإنه يعامل معاملة الصفة المشبهة، وهذا من التشارك بين هـاتين الصيغتين الصرفيتين[3].

ومما سبق يمكننا أن نتبين أن الصفة المشبهة تتشابه مع اسم الفاعل في دلالتهـا على:

([1]) الأحمد نكري. دستور العلماء، ج: 2، ص: 176.

([2]) انظر: الرضي الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن (1975م). شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق وشرح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميـد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 143 ـ 144.

([3]) الصباغ، أحمد بن قاسم (1983م). رسالة في اسم الفاعل، تحقيق: محمد حـسن عـواد، دار الفرقان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص: 72.

1 . الحدث.

2 . من قام بالحدث، فهي مشبهة باسم الفاعل.

3 . الدلالة على الزمن، وإن اختلفت الصفة المشبهة في أنها لا تدل على زمن معين، بل هي للزمان مطلقاً.

كما تختلف الصفة المشبهة عن اسم الفاعل في:

1 . أنها تدل على الثبوت والدوام، في حين أن اسم الفاعل يدل على التغير والتجدد.

2 . أنها تشتق من فعل لازم، في حين أن اسم الفاعل يُشتق من فعل متعد.

وبناء على ما سبق فإن جميع هذه الدلالات التي تدلها صيغة الصفة المشبهة في الصرف تؤدي إلى معانٍ متعددة بصيغة واحدة، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن الصفة المشبهة استطاعت أن تختزل جميع هذه الدلالات في صيغة واحدة متمثلة بالوزن الصرفي للصيغة، فهذا كله من قبيل الاختزال الدلالي في هذه الصيغة، وتشير الباحثة إلى أن الاختزال اللفظي غير ظاهر في صيغة الصفة المشبهة، وأن أثر الصفة المشبهة في الاختزال يقتصر على الاختزال الدلالي.

9.4 الاختزال في اسمي الزمان والمكان:

وهذان الاسمان يُشتقان من الفعل المضارع، ويدلان على مكان وقوع الفعل، أو زمانه[1].

ويعبر أهل المصطلحات عن تعريف اسمي الزمان والمكان بقولهم: "اسما الزمان والمكان: اسمان مُشْتَقّان من الْمصدر لزمانٍ أَو مكَانٍ وقع فِيهِ مدلُول ذَلِك الْمصدر أَي الْحدث"[2].

ومما سبق يتبين لنا أن اسمي الزمان والمكان يرتكزان على فكرتين أساسيتين هما: أنهما مشتقان من الفعل أو المصدر، والثانية: أنهما يدلان على زمان وقوع الحدث أو مكانه.

([1]) الجرجاني. التعريفات، ص: 26، والمناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 51.

([2]) الأحمد نكري. دستور العلماء، ج: 1، ص: 79.

ويدل اسم الزمان على زمان حدوث الحدث، كما يدل اسم المكان على مكانه، ويصاغ هذا المشتق من الثلاثي على زنتين: مفعِل، ومفعل، وذلك وفق ما وضعه الصرفيون من شروط لكلا الصيغتين، أما من غير الثلاثي فيصاغ كهيئة اسم المفعول، أي بقلب حرف المضارعة ميماً مضمومة، وبفتح ما قبل الآخر، مثل: مُدحرج، ومُتدحرج[1].

ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأن اسمي الزمان والمكان لا مظهر لهما في الاختزال من الناحية المتعلقة باللفظ، أو من حيث طبيعة الصيغة الصرفية، فلا شك أن صيغ: "مفعل، ومفعِل، ومُفعل، ومُفعل، ومُستفعل..."، وغيرها من الصيغ لا تمثل اختزالاً لغوياً خصوصاً من الناحية اللفظية، وإنما يقتصر الاختزال في اسمي الزمان والمكان على الاختزال الدلالي.

وتجدر بنا الإشارة هاهنا إلى أن اسمي الزمان والمكان قد يختلطان بصيغة المصدر الميمي في الثلاثي، وبصيغة المصدر الميمي، واسم المفعول، وفي بعض الأحيان اسم الفاعل في المزيد، لأن الصيغ تتشابه، والفيصل في مثل هذه الحالات يرجع إلى السياق المرتبط بالمعنى، فما كان دالاً على الزمان فهو اسم زمان، وما كان دالاً على المكان، فهو اسم مكان، وما دل على المصدر، فهو مصدر ميمي، وهلم جرا[2].

إن اسم الزمان والمكان يدلان على الحدث بطبيعتهما الاشتقاقية، فقد أشرنا سابقاً إلى أن أي اسم مشتق من المشتقات يدل على معناه ومعنى آخر ينضاف إليه من طبيعته الاشتقاقية، فإذا كان دالاً على الزمان أضيفت دلالة الزمان إلى أصل المشتق، وهكذا[3]، ومن هنا فإن اسمي الزمان والمكان يدلان على:

أولاً: الحدث المقترن بالجذر اللغوي الذي اشتق منه اسم الزمان والمكان.

ثانياً: الدلالة إما على زمان وقوع ذلك الحدث، أو على مكانه وفقاً للسياق المرتبط به.

---

(1) الجرجاني. المفتاح في الصرف، ص: 59 ـ 61.

(2) انظر: الحملاوي. شذا العرف في فن الصرف، ص: 71.

(3) انظر: حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 166.

ومن هنا يظهر لنا أن اسمي الزمان والمكان قد اختزلا هاتين الدلالتين بصيغتهما الصرفية المشتقة، واستطاعا أن يقدما لنا الدلالة على الحدث، وعلى الزمان أو المكان وفقاً لتلك الصيغة دون زيادة في التركيب اللغوي، فهذا نمط مـن أنمـاط الاختـزال الدلالي في صيغتي الزمان والمكان.

10.4 الاختزال في الاسم المنسوب:

يبين الجرجاني المقصود بالاسم المنسوب بقوله: "هو الاسم الملحق بآخره يـاء مشددة مكسور ما قبلها؛ علامةً بالنسبة إليه، كما ألحقت التاء علامةً للتأنيـث، نحـو: بصري، وهاشمي"[1].

إن التعريف السابق للاسم المنسوب ارتكز على ناحية الشكل بالدرجة الأولى في بيان معناه، وذلك أن الجرجاني ومن تابعه نظروا إلى هذا الاسم بنـاء علـى اليـاء المشددة الملحقة في آخره، وعدوها هي الأساس المتين الذي بنوا عليه تعريفهم للاسم المنسوب، وهي علامة لذلك الاسم كعلامة التأنيث في الاسم المؤنث.

ويرتبط الاسم المنسوب بقسمين أساسيين هما: ما كان له تأثير في المعنى، وهو ما كانت الياء المشددة المكسور ما قبلها تدل على نسبة الاسم إلى الـشيء، والقـسم الثاني: ما لم يكن له تأثير في المعنى، وهو نحو الأسماء المنتهية بياء مشددة مكسور ما قبلها، غير أن هذه الياء لا دلالة لها على المعنى، مثل: كرسِي، وبـردِي، ومـن ناحية ثانية فكما كانت تاء التأنيث علامة فارقة بين الجمع والمفرد، فالياء المشددة هنا أيضاً تمثل علامة فارقة بين الجمع والمفرد، مثل: روم، رومي، وعـرب، عربـي، وهكذا[2].

([1]) الجرجاني. التعريفات، ص: 26، وانظر: الأحمد نكري. دسـتور العلمـاء، ج: 1، ص: 79، والتهانوي. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج: 1، ص: 196.

([2]) المفصل في صنعة الإعراب، ص: 259.

ويدل الاسم المنسوب على ذات معينة قد اتصفت بصفة معينة، أو نسبت إلى شيء معين، مثل قولنا: بصري، أي أنه منسوب إلى البصرة، وقولنا: رومي، أي أنه منسوب إلى الروم[1].

وبناء على ما سبق يتضح لنا أن الاسم المنسوب يدل على نسبة شيء إلى شيء، وهذا المعنى - معنى النسبة - قد استطعنا التوصل إليه من خلال تلك العلامة الشكلية التي تتمثل بالياء المشددة في نهاية الاسم المنسوب، إذ تدل على نسبته إلى شيء ما، وهذه الياء المشددة اللاحقة للاسم المنسوب تمثل علامة اختزالية للمعنى واللفظ، فلو أردنا أن ننسب شخصاً ما إلى البصرة دون علامة النسبة لوجب علينا أن نقول: رجل من البصرة، أو مذهب تابع للبصرة، وهكذا من الأوصاف التي اختزلتها علامة النسبة في الاسم المنسوب، واستطاعت أن تؤدي هذا المعنى وفق السياق المطلوب دون زيادة في الكلام، أو إكثار في الوصف.

ومن مظاهر الاختزال اللفظي في الاسم المنسوب ما نجده في بعض الصيغ الصرفية التي تلحق بالاسم المنسوب، إذ يقال: تامر، أي ذو تمر، وبغّال، أي ذو بغال، فهاتان الصيغتان تدلان على معنى الاسم المنسوب، ولكنهما لم تأتيا وفق صيغته القياسية[2].

إن مثل هذه الصيغ الصرفية التي أُلحقت بالاسم المنسوب تدل على معناه، وتأتي هي أيضاً بمعنى "ذي تمر"، أو "ذي بغال"، لذا فإن الدلالة على المعنى قد اختُزل من كلمتين اثنتين إلى كلمة واحدة متمثلة بالصيغة الملحقة بالاسم المنسوب، وبناء على ذلك يتضح لنا الأثر الاختزالي في مثل هذه الصيغ الصرفية الملحقة بالاسم المنسوب.

وفي نهاية هذا الفصل تشير الباحثة إلى بعض النتائج التي توصلت إليها، وهي:

أولاً: إن المشتقات الصرفية تحمل آثاراً للاختزال الدلالي أكثر من حملها آثار الاختزال اللفظي، غير أن ذلك لا ينفي وجود بعض ملامح الاختزال اللفظي في بعض الأحيان.

---

(1) الرضي الاسترابادي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 2، ص: 13.

(2) انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 83.

ثانياً: يفضي الاختزال الصرفي إلى دلالات مختلفة عن الاختزال النحوي، ففي كثيـر من الأحيان لا يرتبط الاختزال النحوي بتغير الدلالة، بل إن الدلالة تبقى كما هي في حال الاختزال أو عدمه، في حين أن الاختزال الصرفي قد يفضي إلى تغير في الدلالات في بعض الأحيان.

الخاتمة

وبعد أن تناولت الباحثة موضوع الاختزال في اللغة من نواحيه المختلفة يمكـن لها أن تشير إلى أهم النتائج وأبرزها، وهي كما يأتي:

أولاً: تظهر ملامح الاختزال في اللغة في باب العلامات والإسناد بشكل واضح تماماً، إذ تبين أن هذا الاختزال يسهم فعلاً في اختصار الجملة، وتـسهيل التراكيـب، وتقليل الجهد المبذول في الكلام.

ثانياً: يمكننا النظر إلى الاختزال في باب العلامات والإسناد على أنه ذو أوجه متعددة، ولا يقتصر الحال فيه على مظهر واحد فحسب، فتارة رأيناه يظهر من خـلال العلامة الإعرابية، وتارة أخرى رأيناه يظهر من خلال العلامـة الدالـة علـى الجمع، وتارة ثالثة رأيناه يظهر من خلال تغير بنية الكلمة بأكملهـا، وأخـرى رأيناه يظهر من خلال الحذف التركيبي.

ثالثاً: يمثل الاختزال نمطاً ذهنياً تسير وفقه اللغة دون أن تتقيد بقيد ما، وإنمـا يـسير الاختزال وفق ما تراه اللغة يؤدي إلى اختصار في الكلام، وتسهيل في النطـق، وتقليل من الجهد.

رابعاً: يظهر الاختزال في أسماء الأفعال من الناحية اللفظية العضلية التـي تختـص بتقليل عدد الحروف المنطوقة، مثل: أف، وصه، ومه، وغيرها، غير أن هـذا المظهر الاختزالي قد لا نجده دائم الظهور في أسماء الأفعال.

خامساً: من مظاهر الاختزال في أسماء الأفعال أنها في الغالب الأعم لا تـسند إلـى الضمائر الدالة على التثنية، أو على الجمع، بل تسند إلى الضمائر الدالة علـى المفرد، وفي هذا اختزال لإسناد الضمائر مع أسماء الأفعال هذه.

سادساً: تمثل الأساليب النحوية في اللغة العربية أكثر مظاهر الاختزال في اللغة، سواء أكان ذلك الاختزال لفظياً، أم دلاليا.

سابعاً: يمثل أسلوب النداء أكثر تلك الأساليب النحوية أثراً في الاختـزال، إذ رأينـا خلال هذا الفصل أنه جاء مختزلاً للفعل "أنادي أو أدعو" ثم اختزل أداة النـداء ذاتها، ثم اختزل المنادى من حيث حذفه، ثم اختزل آخر الاسم المنادى من حيث طريقة الترخيم في النداء.

ثامناً: لا تقتصر الأساليب النحوية في مظاهر اختزالها اللغوية على النواحي اللفظيـة فحسب، بل تأتي أيضاً وفق الاختزال الدلالي، وهذا ما رأيناه مثلاً في أسـلوب الحصر والقصر، وأسلوب المدح والذم.

تاسعاً: إن المشتقات الصرفية تحمل آثاراً للاختزال الدلالي أكثر مـن حملهـا آثـار الاختزال اللفظي، غير أن ذلك لا ينفي وجود بعض ملامح الاختزال اللفظي في بعض الأحيان.

عاشراً: يفضي الاختزال الصرفي إلى دلالات مختلفة عن الاختزال النحوي، ففي كثير من الأحيان لا يرتبط الاختزال النحوي بتغير الدلالة، بل إن الدلالة تبقى كما هي في حال الاختزال أو عدمه، في حين أن الاختزال الصرفي قد يفضي إلى تغير في الدلالات في بعض الأحيان.

المراجع

الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (2000م). **دستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون،** عرب عباراته الفارسية: حسن هاني، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو،** دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (1996م). **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب،** تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (1998م). **شرح الأشموني لألفية ابن مالك،** دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين (2003م). **الإنصاف في مسائل الخلاف،** تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين (1999م). **أسرار العربية،** دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (1996م). **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث،** تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية.

الإيجي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله (2004م). **جامع البيان في تفسير القرآن،** دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

البجائي، أحمد بن محمد بن محمد (2001م). **الحدود في علم النحو،** تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، العدد: 112، السنة: 33.

البصري، أبو الحسن صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن (د.ت). **الحماسة البصرية،** تحقيق: مختار الدين أحمد، دار عالم الكتب، بيروت ـ لبنان.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،** تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الرابعة.

بيان الحق، أبو القاسم محمود بن أبي الحسن علي بن الحسين النيسابوري (1998م). **باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن،** تحقيق: سعاد بنت سعيد بابقي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ـ السعودية.

التهانوي، محمد بن علي (1996م). **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم،** تقديم وإشراف: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002م). **الكشف والبيان عن تفسير القرآن،** تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (1992م). **دلائل الإعجاز في علم المعاني،** تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة المدني، القاهرة ـ مصر، ودار المدني. جدة ـ السعودية، الطبعة الثالثة.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (1987م). **المفتاح في الصرف،** حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الشريف (1983م). **التعريفات،** تحقيق: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954م). **المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني،** دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (2000م). **سر صناعة الإعـراب،** دار الكتـب العلميـة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **الخصائص،** الهيئة المـصرية العامـة للكتـاب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الرابعة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **علل التثنية،** تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ـ مصر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **اللمع في العربية،** تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

ابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله (1416هـ ـ). **التـسهيل لعلوم التنزيل،** تحقيق: عبد الله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيـروت، لبنان، الطبعة الأولى.

الجوجري، محمد بن عبد المنعم بن محمد (2004م). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،** تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعـة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة الأولى.

حسان، تمام (د.ت). **اللغة العربية معناها ومبناها،** دار المعارف، القاهرة ـ مصر، الطبعة الرابعة.

حسن، عباس (د.ت). **النحو الوافي،** دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الخامسة عشرة.

الحملاوي، أحمد بن محمد (د.ت). **شذا العرف في فن الصرف،** تحقيـق: نـصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى.

الحميري، نشوان بن سعيد (1999م). **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلـوم،** تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسـف بـن محمد بن عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمـشق، سوريا، الطبعة الأولى.

خطابي، محمد (1991م). **لسانيات النص،** المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنـان، الطبعة الأولى.

دنقوز، شمس الدين أحمد (1959م). **شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف،** مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة.

الرضي الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن (1975م). **شرح شافية ابن الحاجب،** تحقيق وشرح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

الرواشدة، سامح (2003م). قصيدة الوقت لأدونيس ثنائية الاتساق والانسجام، **مجلة دراسات الجامعة الأردنية،** المجلد: 3، العدد: 3، الجامعة الأردنية، الأردن.

الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق (د.ت). **تاج العروس من جواهر القاموس،** تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بيروت، لبنان.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1987م). **أمالي الزجاجي،** تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1985م). **اللامات،** تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1407هـ). **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،** دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله (1993م). **المفصل في صنعة الإعراب،** تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

الساقي، فاضل مصطفى(1970م). **اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية،** المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، الطبعة الأولى.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). **الأصول في النحو،** تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (1987م). **مفتاح العلوم،** ضبطه وهمشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (د.ت). **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،** تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى.

السنيكي، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنـصاري (1411هـ ـ). **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة،** تحقيـق: مـازن المبـارك، دار الفكـر المعاصر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (1992م). **نتائج الفكـر فـي النحو،** دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (1988م). **الكتاب،** تحقيق: عبـد الـسلام محمـد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (1996م). **المخصص،** تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

السيرافي، أبو محمد يوسف ابن أبي سعيد الحسن بن عبد الله (1974م). **شرح أبيات سيبويه،** تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الـرؤوف سـعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2004م). **معجم مقاليد العلوم فـي الحدود والرسوم،** تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،** تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

شاهين، عبد الصبور (1980م). **المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديـدة فـي الصرف العربي،** مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (2004م). **اللمحـة فـي شـرح الملحة،** تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمـي بالجامعـة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى.

الصباغ، أحمد بن قاسم (1983م). **رسالة في اسم الفاعل،** تحقيق: محمد حسن عواد، دار الفرقان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997م). حاشية الصبان على **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

ابن عادل الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي (1998م). **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

عبد التواب، رمضان (1995م). **بحوث ومقالات في اللغة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1996م). **الممتع الكبير في التصريف**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (1422هـ). **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (1980م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة سعيد جودت وشركاؤه، القاهرة، مصر، الطبعة العشرون.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى.

عمر، أحمد مختار (1998م). **أسس علم اللغة**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الثامنة.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (1972م). **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (1995م). **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة.

القادوسي، عبد الرزاق بن حمودة (2010م). **أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً،** رسالة دكتوراه، بإشراف: رجب عبد الجواد إبراهيم، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (1964م). **الجامع لأحكام القرآن،** تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية.

القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان (1992م). **فتح البيان في مقاصد القرآن،** عني بطبعه وقدم له وراجعه: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت.

الكرماني، أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر (د.ت). **غرائب التفسير وعجائب التأويل،** دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، لبنان.

الكرمي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد (2009م). **دليل الطالبين لكلام النحويين،** إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (د.ت). **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية،** تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (2002م). **إيجاز التعريف في علم التصريف،** تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (د.ت). **شرح الكافية الشافية،** تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الأولى.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). **المقتضب،** تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (2008م). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (1992م). **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

مكي بن أبي طالب، أبو محمد حموش بن محمد الأندلسي (1405هـ). **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي (1990م). **التوقيف على مهمات التعاريف**، عالم الكتب، عبد الخالق ثروت، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى.

المنصوري، علي جابر(1984م). **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**، مكتبة جامعة بغداد، بغداد، العراق، الطبعة الأولى.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي (1414هـ). **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة.

ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (2005م). **شرح التعليقة على المقرب**، تحقيق: عويضة جميل عبد الله، وزارة الثقافة الأردنية، عمان، الأردن.

النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين (1998م). **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (1420هـ). **إسفار الفصيح**، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى.

الهروي، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (2001م). **تهذيب اللغة،** تحقيـق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيـروت، لبنـان، الطبعـة الأولى.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسـف (1987م). **رسالة المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية،** تحقيق: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، وبيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (1383هـ). **شرح قطر الندى وبل الصدى،** تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مصر، الطبعة الحادية عشرة.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسـف (1985م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علـي حمـد الله، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة السادسة.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف (د.ت). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،** تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعـة والنـشر، القـاهرة، مصر.

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد (1994م). **الوسيط في تفسير القـرآن المجيد،** تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد محمد صيرا، وأحمد عبد الغني الجمل، وعبد الرحمن عويس، قدمه وقرضه: عبـد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). **علل النحو،** تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الريـاض، الـسعودية، الطبعـة الأولى.